

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020-2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
9220	دورة أبريل 2021
1442	محضر الجلسة رقم 360 ليوم الثلاثاء 28 رمضان 1442
9220	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (11 ماي 2021)
1442	محضر الجلسة رقم 361 ليوم الثلاثاء 28 رمضان 1442
9251	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتنظيم مجموعة القانون الجنائي والقانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب. (11 ماي 2021)
9188	محضر الجلسة رقم 359 ليوم الثلاثاء 21 رمضان 1442
9188	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (4 ماي 2021)

محضر الجلسة رقم 359

التاريخ: الثلاثاء 21 رمضان 1442هـ (04 ماي 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بالفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بهارئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 28 أبريل 2021 إلى تاريخه ما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 14 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين،

توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر جلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الأجال المحددة، وأحيل على الحكومة التي عبرت عن عدم استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "الطريقة الجديدة لتأهيل القيميين الدينيين".

نقطة نظام؟

تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجهت بطلب تناول الكلمة في نهاية الجلسة للحديث على الغرق ديال المواطنين في الشواطئ.. في محاولتهم للذهاب للضفة الأخرى سواء للضفة الأخرى أو إلى سبته المحتلة.

مع كامل الأسف لـ 4 مرة أو لـ 5، خامس مرة الحكومة ترفض أن تتجاوب مع هذه الطلبات، تناول الكلمة في نهاية الجلسة، وهذا يطرح مشكلا السيد الرئيس.

فمن الواجب على المكتب..

السيد رئيس الجلسة:

مشكلة في التسيير؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

طبعا في التسيير، لأنه من المفروض أنكم تبرمجونها لنا اليوم في الجلسة، إذا كانت مبرمجة أنا أنني نقطة نظام ديالي ونخلي حتى لنهاية الجلسة.

أما إذا ما كانت مبرمجة، فهنا يطرح إشكال، يا إما نحيدو هذيك المادة 168 من النظام الداخلي، يا إما أنه يتبرمج لنا تناول الكلمة، لأنه الأصل كان هو أنه يتم تناول الكلمة وكانت الحكومة احتجت، لأنه ما عندهاش الحق ديال الرد، الآن ملي تعطى لها هاذ النظام الداخلي الجديد الحق ديال الرد أصبحت لا تبدي استعدادها، وهذا إشكال في التعامل ما بين الحكومة والبرلمان.

إذن على مكتب المجلس أن يبادر ويبرمج لنا تناول الكلمة في نهاية

الديني في بلادنا، وأنتم السيد الوزير المحترم الساهر الأمين والحريص على مصالح القيميين الدينيين والمساجد، حسب التوجهات السامية لمولانا أمير المؤمنين جلاله الملك نصره الله.

فهناك بعض الملاحظات سأدرجها كذلك، هناك بعض القيميين الذين لم يتوصلوا لحد الساعة بمستحقاتهم عن العجز، بحيث هادي واحد 4 أشهر.. هاذوك الناس اللي كانوا موالفين تيقبطو ذيك البركة راه هادي أربعة أشهر ما توصلوش بها، سيما واحنا في رمضان والحاجة، فنلتمس الدعم ديالكم، وأنتوما الكفاءة ديالكم والثقة اللي تايقين فيكم هاذ القيميين الدينيين، فهنيئا لكم بهذه الاجتهادات، ونتمنى أن تأخذوا بعين الاعتبار كل هذه النواقص تنويجا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم شكرا لكم على سؤالكم.

جوابا عن هذا السؤال أود أن أؤكد لكم أنه لا مبرر بصدد هذه المسطرة للتخوفات، لأنها من إجراءات هيكلية هذا القطاع، ولأنها في جانب منها لا تزيد عن الملاءمة مع القانون، وذلك:

- أولا، باستبدال تسمية شهادة "التركية" بمصطلح شهادة "التأهيل"، قصد التوافق مع الظهير الشريف في شأن تنظيم مهام القيميين الدينيين؛

- ثانيا، نسخ القرار الذي كان يخول لمندوب الشؤون الإسلامية دراسة الترشيحات للقيام بالمهام الدينية، حيث تم إدماج هذه العملية في الصلاحيات المخولة للمجالس العلمية المحلية بمقتضى الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيم هذه المجالس؛

- ثالثا، تأكيد مسطرة التباري لانتقاء القيميين الدينيين من طرف المجالس العلمية بخصوص المناصب الشاغرة، قد تبينت ضرورة الربط بين فتح مباراة التأهيل وبين المساجد الشاغرة، جديدة كانت أو شاغرة بسبب وفاة الإمام أو عجزه، بينما كانت شهادة الترقية تمنح من قبل محليا وكأنها شهادات مستقلة، على أن المسطرة الجديدة لا تعني الأئمة العاملين الحاصلين على الترقية من قبل متى أرادوا الانتقال وتوفرت الشروط لذلك.

الجلسة وأنداك الحكومة عندها الحق تجي تجاوب، وما عندها الحق ما بغاتش تجي تجاوب، ما تجيش تجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأخبركم بأن هذا الموضوع هذا تمت المناقشة ديالو في اللقاء ديال المكتب ديال يوم الاثنين، البارحة.

وفعلا نحن كذلك كمكتب مقيدون بما هو أمامنا من قوانين ومن مساطر بمعنى أنه ينبغي أن نراجع قوانيننا، ولذلك الحق في الإحاطة أعطي للبرلمانيين، للسادة المستشارين، أعطي الحق للحكومة في أن تحضر من أجل أن تعقب أولا تعقب، ولكن الوضعية اللي عندنا اليوم هو أنه لا يمكن أن تكون الإحاطة إلا باتفاق مسبق مع الحكومة، رأيي، هذا موجود عندنا في النظام الداخلي، كذلك الجواب ديال المحكمة الدستورية فهذا الموضوع وبالتالي نحن أمام إشكال ماشي غير أنتوما، حتى احنا على مستوى التدبير ديالنا في المكتب ينبغي أن نراجع القوانين حتى يكون هذا النوع من التوازن الذي نبحت عنه بين البرلمان وبين الحكومة.

شكرا السيد المستشار.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "الطريقة الجديدة لتأهيل القيميين الدينيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين المحترمين،

الأخوات، الإخوة الأعزاء،

في الحقيقة ارتأى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يضع حدا لعدة إشاعات رامت القيميين الدينيين في بلادنا، فالشيء الذي دفعنا إلى وضع هذا السؤال، السيد الوزير المحترم، حيث أعلن المجلس العلمي الأعلى عن وضع مسطرة جديدة لنيل شهادة التأهيل من أجل ممارسة القيميين الدينيين لمهامهم الدينية، مستعصيا بها عن شهادة الترقية التي كان معمولا بها في السابق، الشيء الذي أثار عدة تساؤلات وتخوفات حول مدى تأثير هذه المسطرة الجديدة على أوضاع القيميين الدينيين، وقد تناولتها بعض مواقع التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية، وكل جهة تفسر هذا التغيير حسب ما فهمته..

وتفاديا لذلك، وتنويرا للرأي العام، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن أبعاد وأثار هذا الإجراء الجديد الذي هم ورشا من أورش الحقل

شكون هوما الوزراء اللي مستعدين يجيو باش يتكلمو معنا باش يالاه احنا نغلبو على السؤال اللي غادي نطرحو عليهم، والواقع أن الرقابة البرلمانية على الحكومة كتكون أسبوعية بما استجد من أحداث.

الدستور كيقول الحكومة خاصها تجاوب داخل 20 يوما، الواقع اليوم أن الحكومة ما كيدخل السؤال ديالنا حتى كتدور 20 يوما وهو خرق صريح فاضح للدستور.

واليوم احنا تشبثنا باش نطرحو السؤال على السيد الوزير لأنه كان حاضرا الأسبوع الماضي وقال كلاما اللي كان لابد نجابوه عليه، السيد رئيس ما اعطانش كيفاش نجابو، اليوم احنا باغيين نجابو السيد الوزير باش نقولو لو بأن الحوار فضيلة، لا يجب التنازل عليها، وأن الحوار مع النقابات كين ضوابط اللي كتحكمو، هو أنه الحوار كيكوون مع النقابات الأكثر تمثيلية والنقابة الوطنية للتعليم التي نعتمها السيد الوزير بواحد النقابة هي النقابة التي احتلت المرتبة الأولى في انتخابات 2015.

وعلى السيد الوزير أنه يحاور النقابات الأكثر تمثيلية كلها، هوما 6 ماشي 4 اللي قال السيد الوزير، وبالتالي فإقصاء النقابة التي احتلت الرتبة الأولى في الانتخابات المهنية يطرح سؤالاً عريضاً: ما الجدوى من الانتخابات المهنية اللي احنا مقبلين عليها؟ إذا كان الحوار كيخضع للانتقائية ديال المسؤولين وديال الوزراء، لاش احنا غادي نديرو انتخابات ومجندة لها الدولة كلها والمؤسسات ومفتشية الشغل، إلى غير ذلك؟ باش نظمو انتخابات التي ستفرز لنا شكون هي النقابة الأكثر تمثيلية.

وكيقول للسيد الوزير ما عندناش النقابة الأولى والثانية، لا كان الترتيب في الانتخابات، واحتلت النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الرتبة الأولى في هذه الانتخابات، حتى تيجي الانتخابات ديال 16 يونيو وتغير الموازين ما عندنا إشكال، ولكن إلى حدود اليوم مفروض على السيد الوزير أن يستقبل هذه النقابة.

قال السيد الوزير بأنه اللي استقبلهم توجهو بطلب، النقابة الوطنية للتعليم توجهت بـ 2 الطلبات، واحنا كنوجهو اليوم من هذا المنبر بطلب على الملء للسيد الوزير لاستقبال النقابة الوطنية للتعليم والنقابة اللي ما استقبلهاش أيضا، لأن جوج دالنقابات ما استقبلهموش، وعليه استقبال جميع النقابات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل للسؤال الآتي الأول.. نقطة نظام؟.. تفضل.

ومن الفوائد المتوقعة من هذه المسطرة أيضا، ضبط حركة تنقل الأئمة، إذ أن الحالة التي كانت سائدة في الأعوام الماضية لا تتماشى مع المتابعة الضرورية لتأطير المساجد ولا مع متابعة الحياة المهنية للأئمة، حيث كان يبلغ عدد التنقلات أكثر من 10.000 تنقل غير مبرمج في العام الواحد.

وبصدد ما ذكرتموه، السيد المستشار المحترم، بشأن الكلام في وسائل التواصل الاجتماعي حول الأئمة، أود أن أقول لكم إن هذا الكلام متى كان منصفا لا يجوز أن يتجاهل التأطير القانوني لمهام القيمين الدينيين، هذا التأطير المقرون بضمانات يكفلها القانون وبإنجازات ومكاسب مستمرة، يشهد بها الواقع، ومن آخر هذه الإنجازات ما أتيح للأئمة المجازين من فرصة الترقية إلى درجة متصرف من الدرجة الثالثة، سواء بتخصيص عدد من المناصب المالية كل عام أو بفرصة المشاركة في مباراة الدخول إلى معهد محمد السادس للأئمة، وقد استفاد من العملتين هاذ العام 124 إماما مجازا.

السيد المستشار المحترم،

إن جسم الأئمة محصن بالقانون ويحميه الأئمة أنفسهم من التشويش الذي لا علاقة له بمصالح القيمين، وهو جسم منيع ستبأس منه مع مرور الأيام كل أنواع التريص، لأن قوامه مرتبط عضويا بصيانة ثوابت الأمة ولأنه غير مرتبط بنظرة شخص عابر، ولأنه لا يقبل الاستغلال والوصاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني والمطروح من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على السيد وزير التربية الوطنية الذي سبق واعتذر على المشاركة في هاذ الجلسة.

المجموعة بالطبع تمسكت بسؤالها وبالتالي كنطبقو المادة 292 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، بحيث يخير السادة المستشارون بين تأجيل السؤال إلى حين حضور السيد الوزير أو التشبث بطرحه في هذه الجلسة، فلكم الخيار السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

وهذا إشكال آخر من الإشكالات اللي موجودة في علاقة الحكومة بالبرلمان، اليوم البرلمان حسب الفصل 70 من الدستور، البرلمان يراقب الحكومة، ماشي الحكومة تراقب البرلمان، وحينما يراقب البرلمان الحكومة ملي طرح سؤال في جلسة دستورية على الوزراء أن يحضروا، إلا إذا عندهم شي مبرر ديال الغياب، اليوم أشنو الآية مقلوبة كنتسناو

المستشار السيد مبارك السباعي:

احنا نتأسف اليوم على طرح هذا السؤال، رغم أن السيد الوزير غير الأسبوع اللي مضى جاوب على 8 دالأسئلة وفي هذه القاعة هذه، وكنتمو حاضرين السيد الرئيس.

واحنا نتأسف اليوم هذا السؤال تيتوجه للسيد الوزير، وإذا رجعتو للسيد الوزير البرمجة ديال الجلسات كلها الحضور ديال السيد وزير التعليم هو أكثر حضورا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
نقطة نظام..

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة وموضوعه "وضعية أقسام المستعجلات وغرف الإنعاش".

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، هي فرصة نريد منكم أن تقدموا بعض الإيضاعات حول وضعية أقسام المستعجلات وغرف الإنعاش، خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي لازالت قائمة والتطورات المحتملة، وأيضا في أفق المشاريع الكبرى التي تهيأ لها بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
مبروك عواشركم.

في الحقيقة معظم الدراسات الدولية تؤكد بأن نسبة الحالات المستعجلة بالدول تتراوح ما بين 5 حتى لـ 15% من مجموع الوافدين على المستشفيات.

وبالمغرب يتوافد أزيد من 6 الملايين شخص في مختلف الأعمار والمناطق سنويا على أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية،

وتقدم الأقسام التي تعمل بحوالي 10% من الموارد البشرية ما يقارب نصف خدمات المستشفى العمومي.

وهذا ما يؤكد حالة الضغط المتواصل على المهنيين العاملين بهذه الأقسام التي تستقبل أحيانا عددا يصل إلى 700 شخص في اليوم، كما هو الحال بالمراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات الجامعية كذلك.

فقامت وزارة الصحة بخلق 15 مصلحة للمستعجلات المتنقلة والإنعاش (SAMU) على مستوى مختلف جهات المملكة من أجل التكفل العاجل بالمرضى والحوامل، وكذا ضحايا حوادث السير ونقلهم إلى المستشفيات المرجعية لتلقي العلاجات الضرورية.

تم برمجة العديد من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم هيكلية مسلك العلاجات ودمج جميع وظائف المستعجلات الطبية ابتداء من الحراسة الطبية وانتهاء بخدمات الإنعاش المتخصصة، وتتلخص في الأولويات التالية:

- إعادة تنظيم عملية الاستقبال والتوجيه بمصالح المستعجلات؛

- دعم العرض الصحي للمستعجلات بشبكة واسعة من مستعجلات القرب بلغ عددها اليوم 94 وحدة تغطي جل التراب الوطني؛

- توفير الأدوية والمستلزمات؛

- تدعيم المصالح الاستعجالية بالموارد البشرية: حيث تم تعيين 95 تقني جديد في النقل والإسعاف الصحي، 100 ممرض مختص في المستعجلات والعناية المركزة و250 مساعد معالج، إضافة إلى أطباء جدد على مستوى استقبال وتأهيل قدراتها المهنية عن طريق التكوين المستمر؛

- تأهيل وتجهيز العشرات من أقسام المستعجلات بالتجهيزات؛

- كذلك تعزيز وتحديث أسطول حظيرة السيارات (2199 ambulances)؛

- تعزيز القدرات التكوينية؛

- كذلك، تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العمومي في إطار ديال (SAMU) كإين الأمثلة.

أما فيما يخص غرف الإنعاش، فإن الاستجابة السريعة لمختلف متطلبات الوقاية ومكافحة فيروس كورونا وإعداد الجاهزية، مكنت وزارة الصحة من تدعيم المنظومة الصحية بعدة اقتناءات:

- 1500 جهاز تنفس؛

- 30 مولد أوكسجين؛

- 2316 سرير للإنعاش بزيادة 438% من الطاقة الاستيعابية؛

من عدد الطلبة الأطباء، ولكن في انتظار هذه المرحلة لا بد من البحث عن يعني كيف نحصل على الموارد البشرية الكفأة لهذا المشروع، لأنه مشروع وطني، مشروع مهيكّل كبير يجب العناية اللازمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الآتي الثاني وموضوعه "إستراتيجية الوزارة لتأهيل المنظومة الصحية من أجل التنزيل الفعلي للقانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عاشت بلادنا في الأسابيع الأخيرة على وقع حدث هام وهو مشروع قانون، والذي أصبح قانونا الآن، وهو تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب، ووزارتكم معنية أكثر من غيرها في إعادة النظر وإعادة تأهيل المنظومة الصحية بكاملها، فما هي إستراتيجيتكم لذلك؟ وما هي الآفاق المستقبلية لتنزيل هذا المشروع المهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حقيقة، مواكبة مع تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، سيما ما تعلق منه بإرساء تغطية تأمينية شاملة وموحدة، عملت وزارة الصحة على إعداد برنامج طموح لإصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، بالتعاون والتنسيق مع باقي شركائها ومساهمات كل المتدخلين، وفق جدولة زمنية والمحاور المحددة في الخطاب الملكية السامية.

رغم كل التحديات والإكراهات والظرفية الصعبة.

التزمت السلطات العمومية من خلال بنود القانون الإطار 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، كما نصت على ذلك المادة 5 منه، وهي بمراجعة النصوص

- 700 جهاز للعلاج بالأوكسجين؛

- 824 جهاز مركز للأوكسجين و3378 عدادًا للتدفق؛

- إضافة إلى أجهزة الراديو المتنقل وأجهزة الفحص بالموجات فوق الصوتية وأجهزة تنظيم ضربات القلب والتعقيم وغيرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير على هذه الأرقام الدالة.

هو فعلا بلادنا دارت مجهود كبير في العقود الأخيرة، فيما يتعلق سواء بالبنيات الاستشفائية واحنا تنشوفو اليوم المراكز الاستشفائية الجامعية تكاد تكون في جميع الجهات وهذا مكسب حقيقي لبلادنا.

كذلك، الموارد البشرية رغم الإكراهات الكبرى اللي تنعيشوها في الموارد البشرية وسبق لكم السيد الوزير في مجلس النواب عبرتو على الخصائص المهولة، سواء فيما يتعلق بالأطباء وما يتعلق بالمرضى.

لكن نحن مطالبون بغيانا ولا كرهنا، المفروض علينا كبلد واحنا داخلين فواحد المشروع كبير واللي كيشرف عليه صاحب الجلالة نصره الله وهو تعميم الحماية الاجتماعية، والجزء الأساسي فيما تعميم التأمين الأساسي الإجباري على المرض وتم التوقيع على 3 اتفاقيات أمام صاحب الجلالة في القصر الملكي بفاس تتعلق بإدماج ما يصل إلى 22 مليون مواطن مغربي في التغطية الصحية، هذا يتطلب بنيات استشفائية، يتطلب موارد بشرية، يتطلب إعادة النظر في التشريعات، سواء التشريعات القائمة المتعلقة بالنظام الأساسي الإجباري على المرض أو ما يتعلق بالمستقلين.

وكذلك، يتطلب تشريعات جديدة، لأنه مطروح أيضا أن حتى قانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية خاصو إعادة النظر، لنصل كيف نقوم هاذ الخصائص المهولة، سواء في البنيات أو في الموارد البشرية.

لذلك، السيد الوزير، احنا في سنة 2021 وهي من المرفوض سنة داخله فهاذ المشروع ديال التعميم ديال التغطية الصحية، واللي يتطلب واحد النوع من الاستعجال، واحد النوع من السرعة في تديير هاذ الملف، خاصة ما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص، كايين شي تصور؟ كايين شي رؤية؟

كذلك، كيف هاذ الخصائص اللي عندنا في الموارد البشرية كيف غادي نعالجوه؟ لأنه يطرح إشكال حقيقي، كلية الطب ديالنا مدخل بالتأكيد للسنوات القادمة، ولكن في السنوات القادمة مدخل للرفع

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم بأن الثقل الهام في هذا الورش الاجتماعي والمجتمعي الكبير هو على وزارة الصحة، ونحن نقدر الإرث الثقيل الذي تعيشه هذه الوزارة، ونقدر كذلك هذه المسؤولية.

لكن، للأسف الشديد وأنتم أقرتم الآن بأن السقف الزمني المحدد هو نهاية 2022، ونحن في شهر ماي 2021، بمعنى أن ربع المدة قد انتهت، وهذا يفترض فيما يفترض ونحن أمام إعادة تأهيل المنظومة الصحية لم يتكلم جلالة الملك على إصلاح ثم إصلاح ثم إصلاح، وأنتم أقرتم في أكثر من مرة أن كل الإصلاحات المتعاقبة التي عرفتها الوزارة كانت ذات محدودية، هذا جواب ظريف، الجواب الحقيقي هو أنها فشلت، بما فيها آخر إصلاح هو "راميد" (RAMED²)، إذن هذا واقع الحال.

نحن مطالبون الآن بتقديم أجندة سنقوم ببناء كذا وقد بنينا وقد.. الآن هذا هو المؤمل الذي كنا نتظر، أما سنعيد النظر في الوظيفة الصحية، إلى آخره، بناء المنظومة الصحية أو إعادة بنائها له ركيزتين أساسيتين: البنيات التحتية الاستشفائية من المستوصف إلى المستشفى إلى المستعجلات، إلى غير ذلك، وكذلك تأهيل الموارد البشرية لذلك.

للأسف اطلعت على أجوبتكم في الموارد البشرية تبتدون أول السطر بأن انفتحنا عن الخارج، هل الانفتاح عن الخارج واستقدام أطباء وكفاءات طبية هو من سيحل المعضلة؟

هذا، نحن ليس ضده ولكن يمكن أن يكون مكملا إذا ما اعتمدناش على أنفسنا.

إذن، السيد الوزير، مرة أخرى نقول بأنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة وأساسها وفلسفتها هي التشاركية وإشراك جميع الفاعلين بما فيهم الفرقاء الاجتماعيين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "أوضاع المستشفيات العمومية وجودة الخدمات المقدمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، تطبيقا كذلك للمادة 18، وتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أجل أقصاه نهاية 2022 لصالح 22 مليون مستفيد إضافي لتغطية تكاليف الأدوية والعلاجات والاستشفاء، وذلك ورد في ديباجة القانون.

لتجاوز العديد من الإكراهات ومظاهر محدودية المنظومة الصحية، تضمن البرنامج الإصلاحي الذي تراهن عليه وزارة الصحة، من أهم محاوره هو:

- تثمين الرأس المال البشري عبر مراجعة القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب وكذا تعديل القانون الإطار رقم 34.09 والمتعلق بالعرض الصحي والمنظومة الصحية وعرض العلاجات قصد إحداث وظيفة عمومية صحية لملاءمة تدبير الرأس المال البشري بالقطاع الصحي مع خصوصية المهنة الصحية وتحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي وتحفيز العنصر البشري؛

- كذلك تأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي بإحداث خريطة صحية جهوية وأجرأة البرنامج الطبي الجهوي مع تأهيل المؤسسات الصحية؛

- كذلك، اعتماد حكاما جديدة بالمنظومة الصحية تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي من خلال إحداث هيئات تديرية جديدة وحكاما بالقطاع الصحي ومن خلال إحداث مجموعات صحية ترابية؛

- تطوير النظام المعلوماتي بإحداث نظام معلوماتي مندمج لاستغلال جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها القطاع الخاص وتدبير الملف الطبي المشترك للمريض وتحسين نظام الفوترة الاستشفائية.

ورغم السياق الوبائي الاستشفائي، فإن كل المجهودات الكبيرة التي بذلت في ظل هذه الظروف الصعبة تندرج في هذا المنحى الإصلاحي بعد إمداد المنظومة الصحية بالوسائل وتعزيز إمكانات استغلالها قصد الرفع من قدراتها وإعداد لكل الاحتمالات، حيث تم تعزيز المستشفيات والأسرة والسوائل الطبية والمعدات التقنية والتجهيزات، مما مكن من تسريع وتيرة إتمام عدد من المؤسسات الاستشفائية الجديدة لضمان جاهزيتها ودخولها في الخدمة خلال 2020، وبالتالي زيادة الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمستشفيات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

² Régime d'Assistance Médicale

الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي، وأجراً البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمعدات الطبية وإقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي.

كما يستهدف اعتماد حكامه جديدة بالمنظومة الصحية تتوخى تقوية آلية التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وكذا تطوير النظام المعلوماتي بإحداث نظام معلوماتي مندمج لاستغلال جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها القطاع الخاص، وتدبير الملف الطبي المشترك للمريض وتحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

يبدو من خلال الجواب، السيد الوزير، بأننا ما غنختلفوش في التشخيص، لأن في ثنايا الجواب تحدثتم على المحدودية ديال المنظومة الصحية ونقص الموارد البشرية وغياب التوزيع الجهوي العادل، ثم الرهان على القانون 09.21، فبالتالي احنا ننسجم عموما مع ما تفضلتم به من إشكاليات، برزتموها في ثنايا الجواب.

ولكن، السيد الوزير، هناك إشكالية أعتقد أنه كان يفترض ما نتسناوش القانون 09.21، وبالمناسبة هذا ورش ملكي مهم نثمنه كفريق العدالة والتنمية ونتمناو أنه.. أن ينجح على أرض الواقع، لأنه فعلا يجيب على إشكالية في غاية الأهمية.

من بين الأمور، السيد الوزير، التي كان يمكن استدراكها هو ما هو موجود الآن يعني بين أيدينا، الحديث عن مثلا في مجموعة ديال المستشفيات تعاني من إشكاليات، نعطي غير أمثلة مثلا، كيف نتصور مستشفيات بدون مولدات كهربائية، السيد الوزير؟

بمعنى إذن إلى طاح الضوء وكابنة عملية بمعنى أننا نعرض حياة المريض للوفاة، كيف بالنسبة للسياسة ديال الصيانة، عندنا إشكاليات كبيرة في هذا المجال، السيد الوزير.

وأنا نعطيكم غير بعض الأمثلة فهاذ المجال، مثلا إلى اخدينا النموذج ديال إقليم الحسيمة مجموعة من الأجهزة معطلة منذ شهر، منذ شهر، ونعطيكم، السيد الوزير، وكنتمناو أنكم تفتحو تحقيق في هذا الأمر السبب ديال هاذ التأخر، مثلا كايين المرضى ديال مياه

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة على مستوى وزارة الصحة لتحسين ولوج المرتفقين للمستشفيات العمومية وتحسين خدماتها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما أكدنا على ذلك مرارا فإن تشريح الوضع الصحي الحالي للمنظومة الصحية ببلادنا أظهر محدوديتها، رغم تعاقب مجموعة من الإصلاحات التي عرفتها والتي لم تساهم في تحقيق إقلاع حقيقي بالقطاع الصحي الوطني، إذ ظل يطبعها على الدوام نقص حاد في الموارد البشرية وغياب التوازن الجهوي في توزيعها وعدم تكافؤ العرض الصحي، الذي لا يستجيب لتطلعات المواطنين، وضعف حكمتها ومحدودية تمويل القطاع الصحي.

وفي هذا الإطار، جاء البرنامج الإصلاحي الهيكلي للمنظومة الصحية الذي تشتغل عليه الوزارة ليرجم التزامات السلطات العمومية من خلال بنود القانون الإطار 09.21 والمتعلق بالحماية الاجتماعية، بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها بمراجعة، ماذا؟ النصوص التشريعية، التنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية معا وبتعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض في أجل أقصاه نهاية 2022.

وكما هو معلوم، يعد القانون المذكور الذي بمثابة اللبنة الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ الرؤية الملكية السديدة في مجال الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف النبيلة التي حددها جلالة الملك نصره الله، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، ومن شأن هذا الإصلاح تفادي الضغط على النظام الصحي الوطني في شقيه العام والخاص بعد توسيع التغطية الصحية الأساسية لتغطي مستقبلا 22 مليون مستفيدا وفق الجدولة الزمنية والمحاور المحددة في الخطب الملكية السامية.

ويتضمن هذا الإصلاح المرتقب محاور مهمة تمس جانب تثمين الموارد البشرية ونظام الوظيفة العمومية الصحية وتأهيل العرض

السادة المستشارون، أخواتي المستشارات،
السيد الوزير،

بعدما استبشر الجميع خيرا ببطاقة "راميد"، أو ما يسمى ببرنامج "راميد"، كونه جاء لمساعدة الأسر المعوزة للاستفادة من المجانية في تلقي العلاج وفك مشكل العوز، تفاعاً الجميع ونحن معهم بوجود مجموعة من الثغرات تخلل هذا البرنامج أو هذا المخطط.

السيد الوزير،

ما هي سياستكم المرتقبة لإعادة النظر في ثغرات هذه البطاقة حتى تتمكن من تأدية الدور الذي أحدثت من أجله؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تمكن بطاقة "راميد"، من الخدمات الصحية المقدمة بموجب المادة 121 من الكتاب الثالث من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وهي الخدمات الطبية المقدمة لهم في المستشفيات العمومية والمؤسسات العمومية الصحية والمصالح التابعة للدولة، بعد 12 عاما من دخولها حيز التنفيذ يواجه هاذ النظام عدة نقائص وإكراهات في الحكامة والتمويل والولوج للعلاجات واستهداف الساكنة وهو ما يعيق تفعيله.

ولذلك، تشتغل وزارة الصحة بالتنسيق مع كافة المتدخلين وخصوصا الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على ورش الإصلاحات واختلالات نظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة "راميد"، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية التي أطلقها جلالته عبر خطابه السامي بمناسبة عيد العرش 2018، حيث دعا جلالته إلى إصلاح هذا النظام وإعادة النظر في المنظومة الصحية في أقرب الأجل، كما سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن كشف في تقريره لسنة 2018 على جملة من الإكراهات التي يواجهها هذا النظام.

وفي هذا السياق، فمن المنتظر أن يعوض نظام المساعدة الطبية "راميد"، بتأمين إجباري عن المرض يشمل كافة فئات المجتمع، تنكب وزارة الصحة بمعية باقي الشركاء على تسريع ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة من خلال بلورة برامج مهيكلت تستند إلى مراجعة القانون 65.00 المتعلق بمنظومة التغطية الصحية الأساسية ليستوعب كل المتغيرات التي تفرضها المرحلة وتقييم سلة العلاجات

العين البيضاء، ما خدامينش منذ سنتين، ذاك الجهاز تقنية الفاكوس³ ما كايناش، تعطل ديال الجهاز مثلا ديال منظار المثانة (cystoscope) تعطل بدون تدخل لإصلاحه، المنظار ديال المعدة (fibroscope) منذ شهر معطل.

ونعطيكم كارثة السيد الوزير، تصورو معيا مثلا في (oncologie)، 8 أشهر والجهاز ديال العلاج بالأشعة (radiothérapie) ما خدامش، 8 شهر وما خدامش، فبالتالي السيد الوزير كايين أمور فعلا اللي هي استراتيجية هيكلية خاصنا عمل من أجل أن نتحد جميعا ونتعاونو باش نوصلو بلادنا إلى المرتبة التي نتمناها، ولكن أمور اللي خاصها تدار السيد الوزير، خاص ربط المسؤولية بالمحاسبة والتدقيق في هذه الأمور، من هو المسؤول عن هذا التهاون في إصلاح هذه الأجهزة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الثواني اللي بقيت.

السيد وزير الصحة:

أنا اللي بغيت نوضح، حقيقة المسألة ديال الصيانة في المغرب كتشكل واحد المشكل كبير بالنسبة للبرمجة ديالها، وبالنسبة.. فبالتالي لازم تكون عندنا سياسة ديال الصيانة في..

اللي بغيت نقول، الأرضية ديال الإصلاح راه بدأت من شحال هاذي ماشي عاد نبدأونفكرو في البرمجة الجديدة مني بدينا كنهضرو كنتكلمو على البرنامج الطبي الجهوي اللي هو اللبنة الأولى والأرضية لأن غادي يحل لنا مشكل ديال على الأقل ديال التوزيع ديال الموارد البشرية، وكذلك حتى من ناحية المنظومة، لأن الإصلاح كله غادي يتمركز على المحور الأساسي هو المراكز الاستشفائية الجامعية، والتوجه هو غادي نمشيو لمركز استشفائي جامعي في كل جهة واللي غادي تعطى له الاستقلالية، لأن لاحظنا بلي ملي كتكون مؤسسة عمومية عندها استقلالية ذاتية كتكون عنها نجاعة أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه بطاقة "راميد"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

³ phacoémulsification

القوانين المؤطرة لهاذ السجل وعلى إحداث الوكالة الوطنية للسجلات. في انتظار ذلك، السيد الوزير، نرجو أن تدفعوا في اتجاه التعامل بمرونة مع المواطنين والمواطنات حاملي بطاقة "راميد"، للولوج إلى المرفق الصحي وقبول ولوجهم، خاصة وأن أوضاعهم مزرية وظاهرة عبر تعميم مذكرة صادرة عنكم في هذا الإطار إلى مدراء المراكز الاستشفائية الجامعية على الخصوص وإلى مديري المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية والمستشفيات المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب في حدود ما تبقى من ثوان.

السيد وزير الصحة:

نعطي غير واحد المعلومة بسيطة، أن 86% ديال الوافدين على المستشفيات العمومية كلهم عندهم بطاقة "راميد"، يعني المستشفيات العمومية كلها كتخدم غير مع الناس ديال "راميد".

حقيقة نقدر ونقولو بأن كايين صعوبة في بعض الأماكن، ولكن 86% عندها "راميد"، الناس كلهم اللي عندهم (la mutuelle) أو (la CNOPS⁴) تيمشيو للقطاع الخاص، الاستثمارات كلها اللي تنديرو في المستشفيات العمومية ما كيستافدوش منها الآخرين يالاه "راميد" هوما اللي تيستافدومنها.

ثاني حاجة، أنه هاذ المسألة ديال "راميد" هي مسألة مؤقتة لأن ما غيبقاش، واحنا بالنسبة للأمراض المزمنة وبالنسبة للبرامج الصحية تنقومو بشراء خدمات بشراكات مع القطاع الخاص باش نتجاوب مع هاذو، فبالتالي حقيقة كايين إكراهات ولكن غادي نتجاوزها، إن شاء الله مستقبلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "التفاوتات المجالية في مجال الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

المعمدة حاليا وغيرها من التدابير، بغية تقليص المصاريف المتبقية على عاتق المؤمن.

وفي إطار الإصلاح المرتقب، يدخل التزام السلطات العمومية في خلال بنود القانون رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، وبتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أجل أقصاه 2022 لاستفادة 22 مليون نسمة.

ومن هذه المنطلقات أيضا يمكن استيعاب البرنامج الإصلاحي المهيكل الذي تشتغل عليه وزارة الصحة بمجهودات مضاعفة استجابة للتعليمات المولوية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية وتصحيح التفاوتات الصارخة التي تعرفها المنظومة ومعالجة النواقص التي تعترى تدبيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

نشكركم السيد الوزير على هاذ الجواب.

أؤكد أن المعطيات التي قدمتم حقيقة وواقعية، لكن الإشكال الحقيقي هو ضعف الولوج إلى المرفق الصحي ببطاقة "راميد"، هناك صعوبات السيد الوزير، وهناك تأخر في إعطاء المواعيد، خصوصا بالنسبة للمصابين بالأمراض المزمنة والمستعصية، مواعيد بعيدة في الفحص بالأشعة والفحص بالصدى والفحص بالرنين المغناطيسي، وجميع الأنواع ديال الراديو.

الشيء الذي يجعل مرضى "راميد"، وهم من غالبية الساكنة المعوزة التي تعيش في وضعية هشاشة، محرومة من الاستفادة من خدمات هذه البطاقة، فالمعاناة هناك معاناة حقيقية، السيد الوزير، وصعبة جعلتنا جميعا غير مقتنعين بأداء المرفق الصحي ككل.

نحن متأكدون، السيد الوزير، أنكم وفرتم غلafa ماليا كبيرا للمستشفيات العمومية، لكن هذه المستشفيات تعيش أوضاعا صعبة ونقصا، خصوصا في الموارد البشرية بشتى أنواعها وتخصصاتها، ونقصا في التجهيزات كذلك، ومما فاقم هذه الوضعية جائحة كورونا، التي تضغط اليوم بقوة على المرفق الصحي عموما.

إذن، هناك إشكال حقيقي في الحكامة، فأنتم مطالبون بإقرارها عبر إعادة تأهيل القطاع ككل، مطالبينكم، السيد الوزير، بالإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد، خاصة وأننا كبرلمان صادقنا على

⁴ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

- إقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات: لأنه مهم بالنسبة للتغطية الصحية وعلى المدى الطويل؛

- فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي وأمام ممارسة المهنة بالنسبة للأطباء الأجانب والكفاءات المغربية التي عندها، القانون 131.13 كان شحال هادي، ولكن كان فيه معيقات الاستثمار المستثمر ملي كيحي كيلقى راسوأته ما يمكنلوش يزاول المهنة ديال الطب، لأن كايين معيقات خاصو ولايد يكون (résident) 10 سنين أو مزوج مغربية أو بزاف ديال العوائق، فبالتالي ما كنعليوش يزاول ولا يستثمر في البلاد.

إضافة إلى كل باقي محاور الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية التي ترتبط بالموارد البشرية والحكامة وتطوير النظام المعلوماتي، لأن كنعصعبوزاف ديال الفلوس بلا ما يكون عندنا نظام معلوماتي، والرامية بالدرجة الأولى إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية قصد تجويدها وتصحيح التفاوتات الصارخة في القطاع.

وهذا الشكل هذا بتشكيل وحدات، مجموعات صحية ترابية كتجمع ما بين الحواضروما بين البوادي، فبالتالي غادي تكون الحركية وغادي نقدرو ننقصو من هذه التفاوتات التي كايينة صارخة وتديرجيا إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع قلتو هاذ الشي كلو، لأن التفاوتات المجالية فيما يخص هذا القطاع راه هي واضحة لكم كوزير، واضحة للمواطن، واضحة لعموم الشعب المغربي، وواضحة كذلك لجميع الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة.

إذن هذا معطى أساسي فيما يخص هذه المنظومة ديالنا، ما كايينش الأطباء كايينين في (l'axe) بين الدار البيضاء والقنيطرة، أما المغرب العميق راه إشكالياته معقدة ومعقدة جدا.

ولكن، ما كيفوتناش كذلك هنا كأصالة ومعاصرة غادين كنعضرو على الصحة، لابد بالرغم من هذه الإعاقة، بالرغم من هذه التفاوتات، بالرغم من المرض اللي أصاب هذه المنظومة، في هذه السنة لابد أن ننوه مرة، نعاودها ونعاودها، أن ننوه بالأطر الطبية بكل أصنافها سواء كانت مدنية وعسكرية بالمجهود الكبير اللي قامت به طوال هذه السنة اللي فيها جائحة كورونا، لأن هوما كانوا هال لال هاذو مواطنين، هاذو الجهاد، جاهدوا بأرواحهم وبساعات، وبأولادهم باش يحميو المغرب،

السيد الوزير المحترم،

قد نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول تنمية العالم القروي لسنة 2017 إلى الخصائص الموهول فيما يتعلق بالتغطية الصحية لفائدة ساكنة العالم القروي، بالإضافة كذلك إلى ضعف العرض الصحي وضعف الخدمات والمرافق الصحية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المتخذة للحد من هذه الاختلالات والتفاوتات المجالية في مجال الصحة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغبة في تجاوز مظاهر محدودية المنظومة الصحية الحالية التي تبين اليوم أنها بلغت درجة الإشباع رغم تعاقب مجموعة من الإصلاحات التي عرفتها دون إحداث تغيير جوهري في القطاع، وهذا ما يؤكد النقص المزمّن الذي تعرفه المنظومة في الموارد البشرية حيث أن 97.000 ديال النواقص إذا بغينا نكونو موازين مع الأهداف ديال التنمية المستدامة، منها 32.000 ديال طبيب ومنها كذلك 65.000 ديال الممرضين.

فتعاقب مجموعة ديال الإصلاحات التي عرفتها دون إحداث تغيير جوهري في القطاع، وهذا ما يؤكد النقص المزمّن في الموارد البشرية وغياب كذلك التوازن الجهوي في توزيعها وعدم تكافؤ توزيع العرض الصحي الذي لا يستجيب لتطلعات المواطنين، إضافة إلى ضعف حكاتها ومحدودية تمويلها وقلة جاذبيتها.

لكل هذه الأسباب، استند البرنامج الإصلاحي للمنظومة الصحية الذي أعدته الوزارة على محور هام يستهدف:

- تأهيل العرض الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي: (la régionalisation) هي الحل؛

- إحداث الخريطة الصحية الجهوية: بحيث كل جهة عندها الخصوصيات ديالها؛

- أجرأة البرنامج الطبي الجهوي: اللي غادي يمكننا من الحركية ديال جميع الكفاءات على المستوى الجهوي (la mutualisation)؛

- تأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمعدات في إطار حكامة جديدة، وهي المؤسسة العمومية والاستقلالية الذاتية باش يمكن، هذا هو اللي تنقولولو "المجموعة الصحية الترابية"؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، اليوم الرأي العام الوطني كله انشغل بالتطورات الجديدة التي حصلت في مجال الحماية الاجتماعية، والتي شكل الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 واحد التحول في نظام الحماية الاجتماعية، حيث تضمن هذا الخطاب توجهات في سبيل تعميم الحماية الاجتماعية، ابتداء من يناير 2021 على امتداد الخمس سنوات المقبلة، والعمل على تعميم التغطية الصحية في أفق 2022.

وبهذا، السيد الوزير، ووزارتكم تشكل المحور الرئيسي والمحور الأساسي لإنجاح هذا الورش الكبير، ورش الحماية الاجتماعية والتي كنا نلاحظ على أن الحكومة استجابت لذلك بتنزيل هذا الورش والبدء في تعميم التغطية الصحية التي تقريبا 22 مليون مواطن مغربي، وبالتالي فالجميع يعلم، جميع المغاربة كنعرفو واقع المنظومة الصحية ببلادنا، أي أن التشخيص الحالي يظهر ما يظهر من العجز بالنسبة للوضع الحالي، وبالأحرى 22 مليون اللي غادي تضاف للواقع اللي كنعيشوه دابا.

وبالتالي فالיום كنبغيو من خلالكم السيد الوزير نبلغو من خلال الأجوبة ديالكم يطلع الرأي العام على الإستراتيجية ديالكم وعلى الاستعدادات ديال وزارة الصحة قصد التنزيل الصحيح والتنزيل السليم لهذا الورش المتعلق بالتغطية الصحية لـ 22 مليون مغربي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

السؤال كانت هو العلاقة ما بين مؤسسات التغطية الصحية والمؤسسات الاستشفائية، العلاقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لازم ما نعرفو بأن القانون 65.00 سن والنصوص المتعلقة بتطبيق التأمين الأساسي الإجباري عن المرض العديد من الآليات التقنية لتأطير العلاقة بين الهيئات المدبرة للتغطية الصحية ومقدمي العلاجات، ومنها نذكر:

- تحديد التعريف الوطنية المرجعية لمختلف الخدمات والأجهزة الطبية، والتي اليوم راه كتعرف واحد التجاوز وغادي تكون المراجعة ديالها، لأن احنا مقبلين في إطار تعميم التغطية الصحية الشاملة تولى

باش يحميو الأمن الصحي الوطني من خلال هاذ جائحة كورونا.

إذن لا بد وقت ما تكلمنا على الصحة باش نشكرو هاذ الأطباء وهاذ الفراملية التي سنة وهوما خدامين في هذا الموضوع.

كذلك، هاذ جائحة كورونا، السيد الوزير، بينت على أن هذا الخلل اللي قلتوراه بينت عليه على أنه كايين تفاوت فظيع جدا فيما يخص هذه تغطية المجالات الترابية التي هي في المغرب العميق بالأطر الطبية.

كايين إشكال أولا ديال التجهيزات، ماشي غير التجهيزات التي كايينين، كايين إشكال كبير جدا فيما يخص الموارد البشرية الطبية، احنا هاذ القانون اللي قلتو على أنه سمح للأجانب باش يمكن يجيو يزاولو داخل المغرب مزيان، ولكن احنا أولا خاصنا نحافظو على الأطباء اللي تنكونو احنا أولا، اللي كهميو، حتى واحد ما كهميو من دار العرس، إذن واحد العدد كبير جدا إذا درنا الإحصائيات ديال العدد اللي تنكونو بالمال المغربي، تنكونو بالمجهود المغربي، الجامعة المغربية كونتهم وعلى الأخير ما لقاوش راسهم فهاذ المنظومة وكيسافرو للخارج، نحافظو غير على هاذو، إذا حافظنا على هاذو غادي نربحو عدد كبير جدا.

وما كنت سنشاي.. كذلك لا بد أن نثمن بالخصوص أن يكون هذالك الورش الكبير اللي فتحو جلاله الملك اللي هو التغطية الصحية، اللي هو ورش الحماية الاجتماعية، نتمناو على هذا الورش الكبير جدا اللي فتحه جلاله الملك أن يكون بادرة خير فيما يخص إنقاذ هذه المنظومة، وإنقاذ هذه المنظومة راه في يدكم السيد الوزير، ماشي إمكانيات بوحدهم، راه تعطاو إمكانيات، المغرب أعطى، المغاربة جايم اعطاو إمكانيات كبيرة لهذه المنظومة، ولكن كيبقى الحكامة اللي قلتو عليها، الحكامة وكذلك التحكم في العنصر البشري راه لا يمكن لطبيب اللي قرا وحلف باش ما يمشيش للعالم القروي يقوم بالواجب ديالو إما سنة أو سنتين عاد يمكن له يدخل للمدن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب إذا كان عندو شي تعقيب.

نتنقل إلى السؤال السادس وموضوعه "التغطية الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

نشكر السيد الوزير المحترم على كل هاذ المعطيات.

والي في الحقيقة تيبقى أملنا وأمل جميع المغاربة أن تتوفق وزارتك في تحقيق المطلوب في مجال تعميم التغطية الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "تفجير فضيحة اختفاء أدوية من المستشفى الجامعي بفاس"، لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما هو معلوم أن محكمة الاستئناف بفاس أدانت مجموعة من الأطباء والمرضين في قضية تتعلق بسرقة الأدوية من المستشفى الجامعي بفاس وبيعها خارج المستشفى خلال شهر مارس 2020.

غير أن المثير في العملية هو أن اكتشاف هذه الجريمة تم عن طريق الصدفة من قبل الشرطة، عقب ضبط كمية من الأدوية من مصلحة إرساليات في المحطة الطرقية لمدينة مكناس.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه لجان التفتيش التابعة لوزارة الصحة في التصدي لمثل هاته الجرائم قبل وقوعها، لا على مستوى مدينة فاس ولا على المستوى الوطني، إذ كيف يصدق العقل أن كميات كبيرة من الأدوية تسربت من المستشفى وتم تحويلها إلى جهات أخرى دون أن تعلم ذلك لا مصالح التفتيش ولا المسؤولين عن التخدير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما تعلمون السيد المستشار المحترم، المستشفى الجامعي

شاملة، يعني المستشفيات ما غاديش يبقاواياخذوا الاعتمادات، خاصهم يعتمدو على أنفسهم في المداخل؛

- لائحة الأمراض المزمنة التي تمكن المؤمنين من الاستفادة من تعويض الأدوية بنسبة 100%؛

ثانيا، لائحة الأمراض المكلفة، المصنفات العامة للأعمال المهنية، ديال (la nomenclature des actes)، مصنفات الأعمال البيولوجية الطبية.

بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الهيئات المدبرة ومقدمي العلاجات العديد من الاتفاقيات الوطنية التي تحدد التعريف الوطنية المرجعية، والتي يجب على مقدمي العلاجات احترامها عند تقديم الخدمات الصحية من أجل منح الموافقة على التحمل، ومن أهمها:

- الاتفاقية الوطنية بين الهيئات المدبرة والمؤسسات العلاجية والاستشفائية التابعة للدولة، اليوم كنعرفو بأن كلشي غادي يتوحد غادي يولي (une seule caisse)؛

- الاتفاقيات الوطنية بين الهيئات المدبرة والأطباء ومؤسسات العلاجات التابعة للقطاع الحر؛

- الاتفاقية الوطنية المحددة للعلاقات بين الإحيائيين والهيئات المدبرة؛

- الاتفاقية الوطنية المحددة للعلاقات بين الهيئات المدبرة والهيئة الوطنية لأطباء جراحي الأسنان.

أما فيما يتعلق بالمراقبة الطبية، فطبقا للمادتين 26 و 28 من القانون 65.00 يتعين على الهيئات المكلفة بتدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بتنظيم مراقبة طبية تهدف بصفة خاصة إلى فحص مدى مطابقة الوصفات وتقديم العلاجات المطلوبة طبيا وفحص صحة الخدمات على المستوى التقني والطبي، وعند الاقتضاء معاينة التجاوزات وحالات الغش المتعلقة بالوصفات والعلاجات والفوترة.

وطبقا للمرسوم 2.05.733 المتعلق بتطبيق القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، تتوفر الهيئات المكلفة بالتدبير على هيئة خاصة للأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان والمراقبين، ويمكن لهذه الهيئات المكلفة بالتدبير وإبرام اتفاقيات للاستعانة بمهنيين ممارسين وصيدلة خارجيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كاينشي تعقيب السيد المستشار في حدود حوالي نصف دقيقة؟

السيد الوزير،

كما تعلمون لقد تم ضبط أكثر من 2000 وحدة من الأدوية والمواد الصيدلانية المخدرة، إضافة إلى كمية مهمة من المعدات الطبية وشبه الطبية.

شكون اللي كيستافد من هذه الكميات؟

الأكثرية هوما المصححات، وهنا لا بد ملي كنعقول المصححات ما كنعمش، هناك مصححات محترمة، ولكن فين ما سمعناش شي توقيف ديال شي مصحة من هذه المصححات، نهائيا، لأن ما غندا فعض أنا على هاذوك اللي تحكمو أو لا اللي كانوا ما غنعولش ضحية، لأن حتى هوما كانوا مهيمين ودارو أعمال اللي خاصهم يتحاكمو عليها.

السيد الوزير،

السؤال اللي كنبغي نطرح أنا، كيفاش (les CHU⁵) كلهم في المغرب والمستشفيات اللي حتى هوما غادي يكون نفس الشيء ملي كنعقول المجلس الإداري ديال (les CHU)، شكون هو الرئيس ديالو؟ هو الوزير، الوزير اللي كان وزير سابق، أنا كنعرفو بلي هاذ الشي وقع قبل ما تاخذو أنتوما المسؤولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

نفرقوما بين التفتيش وما بين (l'audit)، جوج دالأمر اللي كتختلف، (l'audit) شكل آخر والتفتيش.. نفرقوما بين (l'audit) والتفتيش، يعني أنت اللي تتطلب باش نديرو (l'audit) باش نشوفو فين.. كيفاش الأمور ديال الأدوية تتصرف، أنت تتعرف بأن المركز الاستشفائي الجامعي تيتوفر على نظام معلوماتي وصيدلية أوتوماتيكية، ولكن رغم هاذ الشي كلو كاي هفوات، تتكون هفوات، فهذا بفعل فاعل ما غاديش نقدر نحبسو السرقة والسارق، راه ما حد الدنيا كايته وغيبقى السارقة والسارق.

مستقبلا، تسالي المسطرة وتم المسطرة الإدارية وغيكون ذيك الساعات (l'audit et contrôle partout) باش نشوفو واش (effectivement) هذاك الشي واش تصرف، استعمل في مصحة، غنمشيو نزلو على مصحة ونقولو لها واش عندك المسائل واحنا ما عارفينش، لا النيابة العامة والقضائية مازال غادي تفتي وتعطي غتوافدنا، توافينا بالمعلومات اللي عندنا فين كان تضبط ذاك الشي، ولاسيما أنه تضبط غير في الديور ديال الناس عند هاذوك اللي تقبضو، ما ثبتش أنها في مصحة.

الحسن الثاني بفاس شأنه شأن باقي المراكز الاستشفائية الجامعية يعد مؤسسة عمومية، أنت كنت عضو فيها في المجلس الإداري ديالها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، وتتوفر على مجلس إداري ومجلس للتدبير من بين مهامه مراقبة الجوانب التدييرية بالمؤسسة.

بينما يكمن دور المفتشية العامة للوزارة وفقا للاختصاصات التي أناط بها المرسوم رقم 2.94.285 بتاريخ 21 نونبر 1994 بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة، كما تم تغييره وتتميم والرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات في مباشرة البحث والتحري بناء على أمر من الوزير في القضايا التي تتوصل في شأنها بوشاية أو شكاية بوجود شبهة تتعلق بالمخالفات أو أفعال تخالف القواعد الجاري بها العمل، ما لم تباشر في شأنها أي مسطرة قضائية.

وفي إطار هذه القضية لا يحق للمفتشية العامة للوزارة التدخل بعد أن وصل الملف إلى يد القضاء إثر إبلاغ مسؤولي المركز الاستشفائي الجامعي بوجود شبهات تحول حول اختفاء أدوية ومعدات طبية، لكنها ظلت مع ذلك تتابع عملية البحث التي أنجزتها الضابطة القضائية تحت إشراف النيابة العامة المختصة والتي قادت في النهاية إلى تقديم المتورطين وحجز المواد والتجهيزات المسروقة.

وبالطبع فتداعيات هذه القضية والترتيبات التي تستدعي اتخاذها على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس، ستكون محورا للنقاش خلال الاجتماع المقبل للمجلس الإداري لهذه المؤسسة الاستشفائية أو في خلال كذلك المتابعة الإدارية التي تعرفها مستقبلا، لأن المركز الاستشفائي مازال في طور الاستئناف بالنسبة للحقوق ديالو المعنوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات التي تفضلتم بها.

ومن هذا المنبر نحجي الأطباء والممرضين وأطروموظفي وزارة الصحة الشرفاء على كل ما يقدمونه من تضحيات، وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة وكذا رجال الأمن ورجال القضاء على كل ما قاموا به من مجهودات بخصوص هذا الملف الذي أثار ضجة في صفوف المواطنين، لما له من أهمية، والشكر موصول كذلك لرجال ونساء الصحافة، لولا الصحافة لا أظن بأن هذا الملف كان غادي يخرج للعلن.

⁵ Centre Hospitalier Universitaire

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثامن وموضوعه "تحديات صناعة الأدوية بالمغرب".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أزمة "كوفيد-19" قد عرت عن حقيقة الصحة في العالم، وأوضحت اختلال المنظومة الصحية وهشاشة الدول في مواجهة الأزمات، ولكن رغم هذا فقد بين رجال ونساء القطاع الصحي في المغرب على شجاعة متميزة يشهد لها.

ونحن نعرف الآن أن الصحة ستصير في قلب سياسات التنمية العالمية، ومن هنا جاء التصور الحكيم والاستباقي لجلالة الملك محمد السادس من خلال مشروع التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين والقاطنين بالمغرب.

السيد الوزير،

وكما تعلمون فإن التغطية الصحية التي يريدها جلالته هي ليست فقط عملية توسيع لآلية "راميد"، بل هي ثورة إصلاحية اجتماعية جذرية جاءت بعد الثورة الإصلاحية المؤسساتية لدستور 2011، فمشروع التغطية الصحية يشمل تحديث المستشفيات والتهوض بالخدمات الصحية والصناعات وغيرها.

كما يشمل بشكل أساسي دعم قطاع إنتاج الأدوية الوطنية الذي له إمكانيات هائلة، ولكن تواجهه عراقيل وصعوبات كثيرة.

وبغيت نقول، السيد الوزير، بأن مسؤولي فيدرالية صناعة الأدوية يتطلبونكم المواعيد وتيتصلو بكم، بالحق ما عندهم حتى شي جواب.

السيد الوزير،

قطاع صناعة الأدوية هو قطاع استراتيجي يشغل أكثر من 50 ألف شخص ويساهم بـ 1.5% من الناتج الداخلي الخام، كما أن بإمكانه أن يحقق أكثر إذا توفرت له شروط المنافسة العادلة، فيجب توفير شروط السيادة الوطنية أمام المنافسة الدولية الشرسة ومحاربة لوبي الاحتكار الذي يستفيد من امتيازات الترخيص السريع ومن الصفقات العمومية ويفرض أسعاره في السوق كما يشاء.

ومن المشاكل أيضا، هناك العراقيل الإدارية والنقص في كواد

البحث العلمي التي تضطر للهجرة إلى الخارج بسبب انعدام الحوافز.

ولهذا، نحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى العمل في خلق وكالة وطنية مستقلة، لتواكب الأوراش المطلوبة، وكالة تسعى لتقنين ومراقبة قطاع صناعة الأدوية بشكل عام.

السيد الوزير،

في شتنبر 2020، قلت بأن لقاح كوفيد سيتم تصنيعه في المغرب، فما مصير هذا المخطط؟

ونسائلكم على استراتيجياتكم في هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اعتبر دستور 2011 الولوج للأدوية والمواد الصحية دعامة أساسية لمبدأ الحق في الصحة، كما أكدت على ذلك توصيات المناظرة الوطنية الثانية للصحة بمراكش من خلال التوجيهات السامية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في هذه المناظرة، والتي أكد فيها جلالته، نصره الله، على الأهمية التي يكتسبها الولوج إلى الدواء بالنسبة للمواطنين المغاربة.

تنفيذا لهذه التوجيهات الملكية السامية، فإن إستراتيجية وزارة الصحة جاءت لترجم هذه الإرادة الملكية التي تطمح إلى تحسين ولوج المواطنين إلى الأدوية وإلى العلاجات ذات الجودة. وذلك من خلال إصلاح قطاع الأدوية بالمغرب بغرض حماية الصحة العمومية عبر ضمان جودة وسلامة وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعية في السوق، وتحسين المكاسب العلاجية من خلال تعزيز الاستعمال الرشيد للأدوية من طرف واصفي الأدوية ومستهلكيها، وكذا الإسهام في تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية عن طريق القيام بعدة تدابير، أربعة التدابير:

- أولا، تعزيز الترسانة القانونية لتوطيد التنظيم الصيدلي: حيث

قامت الوزارة خلال العشرة الأخيرة بإعداد وصياغة ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية لتأطير القطاع الصيدلي، كان لها أثر إيجابي على تنظيمه وتقويته، ومنها القانون 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، والقانون رقم 11.08 الخاص بكواشف مختبرات الاستعمال الخارجي، والقانون رقم 84.12 المتعلق بالمستلزمات الطبية، والمرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم، والمرسوم المتعلق بالإذن بالعرض في سوق الأدوية ذات الاستعمال البشري، والمرسوم المتعلق بالتكافؤ الحيوي

للأدوية الجنيسة، والقرار المتعلق بكيفيات تحديد سعر البيع للعموم وسعر فوترة المستلزمات الطبية المرتبة في القسم الثالث؛

- ثانيا، تشجيع الصناعة المحلية: وذلك تكريسا لمبدأ السيادة الصناعية في إطار الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى تطوير قطاع الصحة، لذلك عملت الوزارة على تنزيل برنامجا وطنيا لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية الذي يتمحور حوله عدة مرتكزات من أبرزها:

- تشجيع استعمال الدواء الجنيس مع هيكلية التجارب السريرية؛
- تحفيز الاستثمار في الصناعة التحويلية المرافقة لصناعة الأدوية مثل المواد الخام ومواد التعبئة؛
- تطوير البحث العلمي في مجال الأدوية؛
- تشجيع الصادرات؛
- دعم ومواكبة صناعة المستلزمات الطبية والتعاون المغربي الصيني في هاذ المجال كذلك بالنسبة لقاح كورونا.

- ثالثا، تخفيض ثمن عدد من الأدوية: إذ يعد هذا التخفيض في أسعار الأدوية محورا مهما في السياسة الدوائية ببلادنا، لكونه يمثل المدخل الأساسي لتسهيل الولوج إلى الدواء، وفي هذا الصدد قامت الوزارة إلى حدود الآن بتخفيض أكثر من 3000 دواء؛

- رابعا، تحسين تدبير السياسة الدوائية الوطنية، إذ من المرتقب إخراج مشروع هاذ الوكالة الوطنية للصحة العمومية، وذلك في إطار البرنامج الإصلاحي المهيكل للمنظومة الصحية بغرض مواكبة الورش الملكي الرامي إلى توسيع الحماية الاجتماعية إلى كل فئات المجتمع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال التاسع وموضوعه "تحفيز الموارد البشرية بقطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أثنى الجميع على الموارد البشرية لقطاع الصحة من أطباء وممرضين وإداريين خلال جائحة كورونا. نسئلكم حول التحفيزات التي دارتها وزارتكم أو التي هي في طور..

غادي تشتغل عليها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

اعتمدت وزارة الصحة مقاربة تشاركية من خلال إصدار منشور بتاريخ 4 فبراير 2019، والمتعلق بمأسسة وتنظيم الحوار الاجتماعي بالوزارة لدراسة كل المذكرات المطبقة بالقطاع.

تم عقد اجتماعات مع الفرقاء الاجتماعيين في إطار لجن موضوعاتية، لجرد ودراسة نقط الملف المطلي وعرضها على اللجن المركزية التي يرأسها وزير الصحة، وزعماء المركيزات النقابية لعرض الملف النهائي على مصادقة وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة، وقد تمت مراسلة المالية بخصوص العديد من الملفات.

ومن جهة أخرى، وكما تعلمون، فإن وزارة الصحة قد قامت بتخصيص منحة "كوفيد-19" لكل مهنيها تصرف في شطرين، تم منح الشطر الأول منها أواخر سنة 2020 تحفيزا لهم على الجهود التي بذلوها في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء وحثهم على المزيد من العطاء، وسوف يتم كذلك صرف الشطر الثاني في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

وفي إطار تحسين ظروف اشتغال كل المهنيين وتشجيعهم وتحفيزهم، تتراجع وزارة الصحة لتحقيق مكاسب أخرى منها:

- إحداث مكافئات عن المردودية؛
- إرساء آليات جديدة من أجل تحفيز الموارد البشرية؛
- متابعة تحديث تدبير الموارد البشرية الصحية؛
- إخراج الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر؛
- وضع برنامج وطني للصحة والسلامة في العمل يعتمد على الوقاية وتدابير الأخطار المهنية.

كما تراهن وزارة الصحة لتثمين مواردها البشرية على إحداث هاذ "الوظيفة العمومية الصحية"، والتي هي مهمة جدا، عبر مراجعة القانون الإطار رقم 34.09 المتعلقة بالمنظومة الصحية وعرض علاجات لملاءمة تدبير الرأسمال البشري للقطاع الصحي مع خصوصية المهنة الصحية، وتحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي وتحفيز العنصر

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، من وضع نظام أساسي خاص بالمنظومة الصحية لتحفيزها، كذلك مراجعة أجور وتعويضات العاملين بالمنظومة، إذ لا يعقل أن يظل راتب الطبيب الذي قضى ما بين 8 سنين و12 سنة في الدراسة 8000 أو 9000 درهم.

نحن مع الانفتاح كذلك على استقطاب أطر طبية من الخارج، لكن وجب الانتباه إلى مسألة يعني مغادرة الأطر الطبية أرض الوطن والأسباب هنا معروفة.

نطالبكم في الأخير، السيد الوزير، بفتح حوار اجتماعي مع العاملين بقطاع الصحة لأنه غائب، نطالبكم كذلك بضرورة جواب وزارتكم على المراسلات التي ترد عليها وهذا إشكال.

وفي الأخير، نطالبكم كذلك بتعيين المسؤولين على رأس المندوبيات ومختلف المصالح، لأن الأغلبية ديالهم تيشغل بالنيابة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى كان تعقيب عند السيد الوزير في حدود ما تبقى من ثواني.

باقية لك حوالي 40 ثانية.

السيد وزير الصحة:

لا، هادي فرصة باش نشرح لكم أشنو هي الوظيفة العمومية الصحية، لأن الوظيفة العمومية الصحية ملي غتجي غتجيب بواحد المسائل جديدة، كايئة نواقص، هاذ النواقص ديال الموارد البشرية ما يمكنناش.. 97.000، تتجمع الأطباء والمرضين، مايمكنش في ظرف 5 سنين أو.. إلى بغينا نمشيو بالوتيرة اللي غادين بها وهاذ التكوين والعدد ديال الكليات ديال الطب خاصنا تقريبا أكثر من 15 عام.

إذن لازم اليوم إلى بغينا نمشيو مع هاذ الإصلاح الجذري خاصنا واحد الملاءمة ديال عدة حلول، منها يكون بعدا على الأقل التحفيز في إطار هاذ المنظومة الجديدة، في هاذ الوظيفة العمومية الصحية، لأن هاذ الوظيفة أش غتجيب؟ ما بيقاش (salaire) ديال الطبيب (fixe) خاص واحد الجزء (fixe) ثابت وواحد الجزء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ولكن المعنى بان، معذرة السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "صيانة المراكز الصحية القروية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

البشري وإصلاح التكوين في المجال الصحي.

- تأهيل العرض الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي: وذلك من خلال إحداث الخريطة الصحية الجهوية وأجراء البرنامج الطبي الجهوي لمزيد من التحفيز بالقطاع، وتقوية المكانة الاعتبارية للمهن الصحية، وجلب القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجال الصحي وفقا لمعايير الخريطة.

وإضافة إلى ذلك، إلى كل باقي المرتكزات الهيكلية للمنظومة الصحية الرامية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية وتصحيح التفاوتات الصارخة التي تعرفها ومعالجة النواقص التي تعترضها هذه المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العيادي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد الوزير على تفاعلكم وعلى المعطيات التي قدمتموها لنا.

وهنا لا بد أن أشير إلى الزيادات التي عرفتها ميزانية وزارة الصحة خلال العشر سنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من حوالي 11.5 مليار درهم سنة 2011 إلى حوالي 20 مليار درهم خلال سنة 2021.

ننوه بهذه الزيادة، لكن نعتبرها أنها غير كافية نظرا لحجم الخصائص الممول والمتراكم لعقود من الزمن، فيما يخص لا البنيات ولا التجهيزات ولا الموارد البشرية كذلك.

هذه مناسبة لنشيد بالدور الهام الذي قامت به الأطر الصحية، سواء الطبية أو التمريضية أو الإدارية، خلال جائحة كورونا التي واصلت العمل بالليل والنهار وعدم استفادتها من رخصتها السنوية.

نتأسف لعدم منحهم يعني تحفيزات مادية ملائمة خلال هذه الاشتغال، ونعتبر هذه التحفيزات هي غير كافية على غرار ما تم منحه في الكثير من الدول المجاورة.

الخصائص، السيد الوزير، كبير بخصوص الموارد البشرية بقطاع الصحة، سواء على مستوى الأطباء أو على مستوى المرضين، وقد أشرتم إلى ذلك نحن في حاجة إلى 32.000 طبيب و65.000 ممرض.

حان الوقت، السيد الوزير، للاستفادة من دروس الجائحة والتركيز على دور القطاع العام بوزارة الصحة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

رمضان مبارك سعيد،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، السؤال ديالنا تيتعلق بالصيانة ديال بعض المراكز في العالم القروي، تتشكل في الحقيقة واحد الإشكال كبير هاذ الصيانة مهمة، تنساء لكم السيد الوزير إلى كاي شي توضيح في هاذ الباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لازم ما نذكر بأن وزارة الصحة تتعمل على تفعيل مخطط وطني خاص بتنمية الصحة بالوسط القروي، تم من خلاله تحسين العرض الصحي بالمناطق القروية التي عرفت نموا هاما من حيث مراكز الرعاية الصحية الأولية، حيث يبلغ حاليا العدد ديال المراكز الصحية القروية 2034 مؤسسة، وكان أكثر من الحواضر، عندنا في المغرب تقريبا 3047 مركزا صحيا، فيما 2034 في القرى، وكذا الرفع من جودة خدماتها عبر تأهيل بنياتها وتعزيزها بالتجهيزات الطبية اللازمة وتوفير الأدوية والمواد الصحية ودعمها بالأطر الصحية.

وتسعى وزارة الصحة إلى تعزيز تدخلاتها في الوسط القروي عبر مجموعة من الإجراءات، تركز أساسا على مواصلة تعزيز العرض الصحي وجودة الخدمات المقدمة لسكان هذه المناطق، والتي تستهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية على مستوى الجماعات الترابية المعنية على الصعيد الوطني، مع المساهمة الفعالة في البرامج الحكومية المهيكلية، كبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، الذي يغطي الفترة 2017-2023 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية، وخصوصا مجالس الجهات وكافة المتدخلين بما فهم القطاع الخاص، مع تعزيز وتأهيل المؤسسات الصحية وتجهيزها ومدها بالموارد البشرية وسيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة.

وفي إطار مواكبة ورش توسيع التغطية الصحية الشاملة في الأجل المحددة له والتحقق الفعلي للالتزام السلطات العمومية من خلال

مقتضيات قانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، تستعد الوزارة لإطلاق برنامجا طموحا خلال سنة 2021، يروم إلى تأهيل قرابة 1500 من وحدات الصحة الأساسية، أغلبها بالوسط القروي باعتبارها أول نقطة اتصال وتوجيه للمرضى.

كما تركز عملية إصلاح المنظومة الصحية الوطنية في إطار مواكبة الورش الملكي بتعميم الحماية الاجتماعية على تأهيل العرض الصحي، من خلال تدعيم البعد الجهوي، وذلك بإحداث خريطة صحية جهوية وأجراء البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقارنة جديدة لصيانة البنيات والمرافق التقنية والمعدات الطبية، وتروم وضع إستراتيجية دائمة للصيانة عبر تدخلات دائمة ومستمرة لإصلاح وتهيئة البنية التحتية وتأهيلها وصيانة تجهيزها، تفاديا للتهالك الكلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

شكرا على بعض التوضيحات.

فعلا، السيد الوزير، انتوما تديرو واحد المجهود مهم، مجهود استثنائي ومجهود كبير، فعلا الظروف اللي تحملتو فيها المسؤولية في هاذ القطاع ما كانتش ساهلة لأنه جيتو مع الجائحة وتدبير الجائحة والتدبير العادي للقطاع ماشي سهل.

الإشكالات كاينة مطروحة في واحد المجموعة ديال المراكز، لكن، السيد الوزير، بالإرادة ديالك والمجهود ديالكم والتتبع ديالكم اليومي، أنا متأكد بأن مجموعة ديال النقط غتغلبو عليها، ولكن بغينا المزيد من الحرص ديالكم، السيد الوزير، على هاذ المراكز القروية وعلى العالم القروي، لأن العالم القروي تيعاني الأمرين، العالم القروي عندو المراكز فيها بعض الإشكالات وعن التجهيزات غير متوفرة، بالإضافة باش يتنقل للمدينة عندو صعوبات مادية والصعوبة ديال التنقل والصعوبة ديال الاستقبال، كاي العالم القروي اللي تيمثل النصف أو أكثر ديال الساكنة ديال المغرب اللي خاصو واحد العناية، لأن حتى الموارد البشرية تتلقى واحد الصعوبات، الله يحسن عوانكم، تتبغو انتوما باش تكون التعيينات في مناطق نائية وقروية، ولكن الأطباء تتلقى إشكالات لأن طبيب تتلقاه كاي في واحد المركز ولكن تيجي مرة في الأسبوع أو ييجي مرتين على أبعد تقدير، ولكن هاذ الشي خاص المجهود

الجماعي والتعاون وتضاهر الجهود لا ديا لكم ولا ديال السلطات ولا ديال المنتخبين باش يمكن لنا نتغلبو على هاذ التمرين.

كذلك، السيد الوزير، كايين بعض المستوصفات اللي في واحد السؤال، كان الجواب ديال الوزير السابق بأن كايين 240 مستوصف مغلفة في وجه اسميتو.. مع العلم هاذ المستوصفات إلا كانت الإمكانية وتحلت في وجه الساكنة غتخفف العبء على واحد المجموعة ديال المناطق اللي كايين بعض المناطق واحنا مقبلين على موسم الصيف كون تتعضو غير واحد شي حشرة خاصو يضطر ينقلوه لشي مكان اللي هو بعيد، ولهذا أنا متأكد بأن، السيد الوزير، هاذ الملاحظات ديا لي وهاذ المداخلات غتسجلوها بعين الاعتبار.

وفي الختام، بغيت في هاذ رمضان، السيد الوزير، باسم الساكنة ديال إقليم وزان اللي تتمثلها نبلغكم التحية والتقدير، لأن لولاكم انتوما ماكانش ذاك المستشفى الإقليمي ديال وزان اللي الآن المقولة خدامة فيه، ما كانش غيشوف النور.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى عندو تعقيب في حدود حوالي 20 ثانية.

السيد وزير الصحة:

لا غير بعجالة، في إطار الإصلاح الهيكلي الجديد، اليوم المراكز الصحية كلها غتولي تابعة لوحداث مستقلة عندها تسيير ذاتي، هاذك المجموعة الترابية كل مجموعة ديال المراكز الاستشفائية غتكون تابعة لواحد المستشفى، فبالتالي حتى من ناحية التسيير والحكمة غيتبدل الأمور.

ثانيا، البرنامج الطبي الجهوي اللي غادي يولي يخلي الحركية والوظيفة العمومية اللي كتدخل واحد التحفيز ما يبقاش غنحسوها هاذ المسألة هاذ النقص هاذ، غتبدل الأمور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل معك إلى السؤال الحادي عشر وموضوعه "تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الإستعجالية المتخذة لتسريع وتيرة التلقيح الجماعي ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تابعنا جميعا فإن الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا تتواصل في كافة تراب المملكة بسلاسة وتدبير مثالي نوه به العالم، نتيجة الأداء الجيد والتحرك الإستباقي لبلادنا وبتوجيهات ملكية سامية، حماية للمواطنات والمواطنين، وبالنتيجة حماية النظام الصحي من الانهيار، في الوقت الذي لازالت العديد من البلدان تعاني من أجل تأمين جرعات اللقاح الضرورية لسكانها، وقد شجع التحكم النسبي في الوضعية الوبائية ببلادنا نتيجة للتدابير الاستباقية والاحترازية التي اتخذتها السلطات العمومية، سيما حظر التنقل الليلي خلال شهر رمضان، على إنجاح تواصل عملية التلقيح، خاصة مع تسجيل المنحى الوبائي لانخفاض كبير في الأسابيع الأخيرة، فالرهان الذي لازالت تسارع في سبيل تحقيقه ببلادنا اليوم هو ضمان الحماية اللازمة للفئات الهشة على وجه الخصوص والتحكم بعد ذلك في انتشار العدوى الوبائية.

ويذكر في هذا الإطار أنه بعد المرحلة الأولى من 28 يناير المنصرم استهدفت خلالها وزارة الصحة الفئات ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بمهنيي الصحة البالغين من العمر 40 سنة فما فوق، والسلطات العمومية والقوات المسلحة الملكية وكذا نساء ورجال التعليم ابتداء من 45 سنة، والأشخاص المسنين البالغين 75 سنة فما فوق، ثم أعلنت منذ 11 فبراير الماضي عن توسيع العملية لتشمل الفئات العمرية 65 سنة فما فوق، قبل الإعلان فيما بعد عن توسيع الدائرة لتشمل كذلك فئات المواطنات والمواطنين بين 60 سنة و64 سنة والحاملين للأمراض المزمنة، ليتم الشروع مع بداية الأسبوع المنصرم في توسيع دائرة الاستهداف لتشمل فئات المواطنات والمواطنين البالغين ما بين 55 و60 سنة وكذلك احنا غادي نهبطو لأقل من 55 سنة إن شاء الله.

لذلك، فمن المرتقب أن تنجح بلادنا في غضون أشهر في الحفاظ على صحة الأشخاص الذين يحملون عوامل الاختطار ما فوق الـ 50 سنة وتحقيق أهم الأهداف راهنت عليه في إطار الإستراتيجية الموسعة للتلقيح أو ألا وهو القضاء على الحالات الخطيرة والوفيات قصد التحكم

على منتوجهما، مما يجعل تحقيق هدف الوصول للمناعة الجماعية المحددة من طرفكم السيد الوزير، في تطعيم 80% من السكان في شهر ماي أمرا بعيد المنال في ظل الظروف الحالية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أمام هذه الإكراهات ومن أجل تسريع وتيرة الحملة الوطنية للتلقيح، لابد من مضاعفة الجهود لاقتناء لقاحات شركات أخرى، خصوصا بعد الكارثة الوبائية التي تعرفها الهند البلد المصنع على أرضه "أسترازينيكا"، مما يجعلها في أمس الحاجة للاستخدام المحلي، كما نسجل أيضا، السيد الوزير، تأخر وصول لقاح شركة "سبوتنيك" الروسي، الذي سبق لكم أن أعلنتم عن التعاقد مع هذه الشركة، كما نسجل أيضا غياب المعطيات حول عدد..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار، شكرا.. شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني عشر والأخير الموجه لقطاع الصحة..

نعم؟ عندك تعقيب؟

تفضل السيد الوزير، لأنه قلت زعما 6..

السيد وزير الصحة:

الوزارة دارت البلاغ ديالها بالنسبة للسلالة الهندية واضح، ثاني حاجة الإمدادات مازال مستمرة ديال التلقيح، واحنا غادين هاذ الشهر ماي غيكون واحد الارتفاع ديال الوتيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل، كما قلت، إلى السؤال الثاني عشر والأخير الموجه لقطاع الصحة وموضوعه "تطوير العرض الصحي في أفق تعميم التغطية الصحية على المستوى الوطني، وخصوصا بجهة بني ملال-خنيفرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رجال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

في الوباء، ثم الوصول إلى تحقيق المناعة الجماعية المنشودة.

وحسب آخر معطيات الرصد الوبائي، فقد بلغ عدد الملقحين اليوم 5.107.128 مستفيد ومستفيدة من الحقنة الأولى و4.282.269 من الحقنة الثانية.

من الضروري كذلك التأكيد على أنه بالرغم من أن الحالة الوبائية متحكم فيها حتى الآن، وبالرغم من أن القلق الناتج عن ظهور طفرات فيروسية جديدة، فإن ذلك يستدعي منا بذل مزيد من الحيطة والحذر لتجنب حدوث انتكاسة فيروسية والعصف بالتالي بكل المكتسبات التي حققناها ببلادنا في محاربة هذا الفيروس وحماية الأمن الصحي للمواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم على جوابكم.

وفي إطار تفاعلنا مع توضيحاتكم المقدمة، نود في البداية استفساركم، السيد الوزير، عن ملابسات دخول الفيروس الهندي المتحور إلى بلادنا وعن إمكانية انتشاره - لا قدر الله - كما نود منكم تنوير الرأي العام بأفق الحجر الصحي.

وبخصوص الإكراهات والتحديات ذات الصلة بالحملة الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد-19"، نود في الفريق الحركي أن نساهم بالملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في البداية لابد أن نشيد بنجاح الحملة الوطنية للتلقيح ضد كورونا إلى حدود اليوم، إذ نسجل اعتزازنا بالظروف المتميزة التي تجري فيها الحملة وتنظيمها المحكم بفضل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والانخراط الواسع والمسؤول للمواطنين في الحملة وبمجهودات وتوضيحات (المقصود: تضحيات) الأطر الصحية. استطاع بلدنا الوصول إلى تلقيح حوالي أكثر من 5 ملايين شخص، ليتبوأ المرتبة الأولى إفريقيا ومراتب متقدمة عالميا، مما عزز زيادة المملكة في مجال التلقيح وفي تدبير الجائحة؛

ثانيا، ومن باب الواقعية والصراحة التي تميز موقفنا دائما، نؤكد، السيد الوزير، تسجيل بطء في الحملة الوطنية للتلقيح حاليا مقارنة مع بدايتها، وهذا راجع بالأساس إلى تأخر إمدادات اللقاحات من شركتي "أسترازينيكا" و"سينوفارم"، بفعل الطلب المتزايد والمنافسة الدولية

شراكة مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، بالإضافة إلى التجهيزات والمعدات التي عززت العرض الصحي بأقاليم الجهة في إطار التدابير الاستباقية وإعداد الجاهزية لمواجهة جائحة مرض "كوفيد-19"، وهي تجهيزات تستهدف بالأساس تقريب وتجويد الخدمات الصحية من ساكنة الجهة، تماشياً مع أهداف وبرامج وأولويات إستراتيجية وزارة الصحة في الشق المتعلق بالنهوض بصحة الأم والطفل والتكفل بالأمراض المزمنة، ونذكر في هذا الإطار:

- تعبئة ما يفوق 150 سريراً بمستشفيات الجهة ومدتها بمجموعة من آلات ومعدات الإنعاش والتنفس الاصطناعي؛

- تجهيز المراكز الاستشفائية ببني ملال وخربكة ومستشفى القرب بواد زم بأجهزة سكانير بجودة عالية وتكنولوجيا متقدمة بالإضافة إلى جهاز الرنين المغناطيسي (IRM⁶) بالمستشفى الجهوي ببني ملال؛

- المصادقة على صفقات التجهيز بمركز تصفية الدم بمستشفى القرب بميريت ب 12 آلة لتصفية الدم و50 آلة لفائدة المركز الجهوي لتصفية الدم ببني ملال؛

- انتهاء الأشغال بمستشفى النهار بالمستشفى الإقليمي بخربكة، والشروع في الإعداد لطلب العروض لاقتناء التجهيزات الطبية والمعدات البيوطبية الضرورية لتقديم خدماته.

وفي إطار المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم اقتناء وتسليم مجموعة من المعدات والتجهيزات الطبية والبيوطبية بمجموعة من المراكز والمؤسسات الصحية بأقاليم الجهة، بمبلغ إجمالي يناهز 26 مليون درهم والتي تستهدف بالأساس النهوض بصحة الأم والطفل.

ومن المنتظر كذلك تعزيز العرض الصحي بالجهة بتجهيزات ومعدات طبية حديثة ونوعية بعد الانتهاء من أشغال بناء كل من المستشفى الإقليمي بالفقيه بن صالح وأزيلال؛

ومن المنتظر كذلك في إطار الخريطة الجهوية الصحية برمجة مركز استشفائي جامعي في الجهة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

منذ قليل تحدثم عن أهمية البعد الجهوي في تطوير المنظومة الصحية بالنسبة لتعميم التغطية الصحية التي هي مكون أساسي من هاذ الورش ديال الحماية الاجتماعية التي هو ورش ملكي، وكلنا نتمناو لو النجاح.

فالسؤال ديالنا اليوم عندو هاذ البعد الجهوي يتعلق بجهة بني ملال-خنيفرة، أشنو هي الاستعدادات التي دارت الوزارة باش تكون هاذ الجهة حتى هي في مستوى هاذ الطلب التي غيكون عليها، على اعتبار أن هاذ الجهة لم تحظ كباقي جهات المملكة بالدعم اللازم فيما يتعلق بالصحة العمومية؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، وقد سبق وأكدنا قبل بأن الوزارة تواكب تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، سيما الجانب المتعلق بتوسيع التغطية الصحية الشاملة من خلال إعداد برنامج كبير لإصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، ويدخل كل هذا في إطار تفعيل التزامات السلطات العمومية من خلال بنود الإطار 09.21 لإصلاح المنظومة الصحية.

وكما ذكرنا قبل قليل، فإن البرنامج الإصلاحي التي تراهن عليه وزارة الصحة يتضمن كذلك محاور هامة ترتبط بثمين الرأس مال البشري عبر مراجعة القانون 131.13، وعبر كذلك مراجعة القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات قصد إحداث وظيفة عمومية صحية وتأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي في إحداث خريطة صحية جهوية، وأجراً البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى محور أساسي يهم اعتماد حكمة جديدة بالمنظومة الصحية لتقوية آليات تقريب وضبط عمل الفاعلين بتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وإحداث نظام معلوماتي.

وبطبيعة الحال فكل الجهودات الكبيرة بذلت في ظل الظروف الاستثنائية لانتشار فيروس كورونا.

أما بخصوص العرض الصحي بجهة بني ملال-خنيفرة، فقد تعزز خلال السنتين الأخيرتين بمجموعة من البنيات التحتية والتجهيزات الطبية والبيوطبية، سواء برسم ميزانية وزارة الصحة أو في إطار

⁶ Imagerie par Résonance Magnétique

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

بداية، السيد الوزير، بالنسبة للمركز الاستشفائي الجامعي في جهة بني ملال- خنيفرة فات الأوان باش هاذ الحكومة تكلم على مركز استشفائي جامعي، هذا طلب كنا تنديروه هاذي 10 سنوات ما تدارش، هذا غيكون في الأجندة ديال الحكومة المقبلة.

بالنسبة للعرض الصحي بالنسبة للمستشفيات، السؤال كان محدد بالنسبة للعرض الصحي وبالضبط كنت نبغي نتكلم على المستشفى الإقليمي ديال الفقيه بنصالح، هاذ المستشفى الإقليمي اللي تعين له المهندس المعماري ديالو في نهاية 2011 في عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي، من تما وهو في تعثر، مع أنه غيتبني في نفس البلاصة فين كاين المستشفى الحالي، يعني ما كاينش مشكل الأرض ولا العقار إلى غير ذلك، كان خاصوتكون التسريع ديالو هاذي 10 سنوات مازال ما كملش، وكان تأخر كبير في الأشغال، واحد العدد ديال الصفقات المتعلقة لا بالبناء لا بالتجهيز مازال ما تعملاتش و250 ألف ديال ساكنة الفقيه بنصالح مازلة خاصها تمشي لبني ملال، وخصوصا بعد 3 دالعشية راه ذاك المستشفى اللي كاين في الفقيه بنصالح راه تيولي بحال المركز الصحي، لأن ما كاينش فيه (la garde) ما كاينش واحد المجموعة ديال الأمور، الناس تتمشي لتما.

نفس الشيء يمكن يتقال على المستشفى ديال بني ملال الجهوي، اللي ما بقاش تيسطع يلي الرغبات والاحتياجات ديال المواطنين، الموقع ديالو والتآكل ديال البنية التحتية ديالو إلى غير ذلك، كانت اتفاقية مع الجهة باش تعمل واحد المستشفى جهوي في مكان آخر حتى هو متأخر، نفس الشيء بالنسبة لخريبكة، نفس الشيء بالنسبة للمستشفى ديال واد زم.

على مستوى الموارد البشرية، حدث ولا حجر، كاين نقص في الموارد البشرية خلال 10 سنوات الأخرى السيد الوزير، كاين نقص في الموارد البشرية في جهة بني ملال- خنيفرة، مع أن خاص تكون تقدم خاصنا نزيدو القدام، كلها المستشفيات الإقليمية تعاني من نقص، كنتوصلو يوميا ماشي بالشكايات ديال المواطنين، ولكن دابا تنتوصلو بالشكايات حتى ديال المهنيين ديال قطاع الصحة اللي عليهم الدرك بزاف وعليهم الضغط، وما كاينش الإمكانية باش يستاجبو للطلبات ديال المواطنين.

إذن نتتمناو، السيد الوزير، باش نعرفو التجربة ديالكم باش تعطيو واحد الأهمية خاصة فيما تبقى من عمر هذه الحكومة على الأقل تمشيو فشي زيارة للجهة وتوقفو على هاذ الأوراش وعلى هاذ الاتفاقيات، وعلى الأوراش اللي في طور البناء باش يمكن على الأقل نتداركو بعض النقص بالنسبة للبيداية ديال 2021 اللي من المفترض يكون واحد العدد كبير ديال المواطنين في التغطية الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونتقدم كذلك بالشكر باسمكم جميعا للسيد الوزير لمساهمته معنا في هذه الجلسة وصبره معنا بحكم أنه أكثر من نصف الأسئلة كانت موجّهة لقطاع الصحة.

وننتقل جميعا إلى قطاع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ومع السؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "تعسفات أجهزة المراقبة الطرقية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن على مشارف موسم الحصاد، تشدد المراقبة الطرقية الخناق بشكل كبير وملحوظ في مختلف الطرق وبجميع الجهات على الشاحنات، وإذا اعتبرنا هذا الأمر طبيعيا، لأننا جميعا نتطلع إلى ضمان السلامة الطرقية والحد من مسببات الحوادث، إلا أننا نلاحظ أن تشديد هذه المراقبة لا يقتصر على المهام المنوطة بها (الجهاز)، حيث لا يتعدى أحيانا إلى ما هو موكل له مراقبته.

كما أن استئناف هذا النوع من الحملات يتزامن مع ظروف الحصاد والجني والتسويق والعطل، يضر بمصالح السائق المهني دائما.

السيد الوزير المحترم،

ما هي منهجيتكم بخصوص ملاءمة اختصاصات هذا الجهاز مع ما تعرفه بلادنا من تحولات في مسار الإصلاح؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك**والماء:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار،

موسم الحصاد، الذي تكثرت وتشتد خلاله هذه المراقبة.
السيد الوزير المحترم،

نحن نعلم ظروف الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تقليص حوادث السير، في مقابل ذلك كان للنقل الطرقي دور محوري في تخفيف آثار الجائحة ومساهمته الإيجابية والاشتغال خلال فترة دورة هذه الجائحة، عبر اللوجستيك الذي وفرته الحكومة لإنجاز تحديات البلاد في توفير الخضر والفواكه والأدوية والتلقيح إلى أبعد نقطة في المملكة.

وبالتالي، السيد الوزير، يجب تشجيعهم ودعمهم واعتماد المدونة في التعاطي مع المراقبة وتخفيف هذه التعسفات وضبطها والتقيد بمضمون القانون المؤطر لهذه المراقبة، صيانة وحماية لوضعية النقل الطرقي وعدم مفاقمة أوضاعه الصعبة التي يعيشها، والعمل السيد الوزير، على رفع درجة الاحتقان التي يعيشها منذ سنوات في أقرب وقت ممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذا كان تعقيب للسيد الوزير..

تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو، السيد المستشار، بحال اللي قلت لكم، تكلمت على التعسفات، على الاحتقان، أنا في التقدير ديالي ما كاينش لا تعسفات، لا احتقان، لأن مدونة السير يجب أن تحترم وأن تطبق، لأن مدونة السير راه المشرعين هوما اللي داروها.

بطبيعة الحال إذا كانت هناك تجاوزات، وهذا يقع، فأنا قلت لك كاين المستوى الأول ديال القضاء، كاين المستوى الثاني هو ديال الشكايات الإدارية، واحنا منين كتكون عندنا شكايات نتابعها، وأخرها كانت واحد الشكاية بالنسبة لواحد النقل ديال الدولي، واللي تبين فيها أن الجمعية التي تحدثت عن تعسفات، لما طالبها بأدلة لم تستطع، طبيعة الحال خاصنا كذلك نحميو الموظفين، لأنه لا يمكن بطبيعة الحال رمي الموظفين بأشياء غير صحيحة.

الآن ما قام به النقل العمومي في هاذ المجال ديال الجائحة هو الأمر محمود، لكن لا ينبغي أن يبرر من خلاله أي تجاوز، والسيد المستشار أكيد كتعرفو أنه كاين واحد النقاش طويل، عريض مع بعض الأنماط في النقل الطرقي للبضائع اللي تيتكلمو على أننا نزيدوهم الحمولة، نزيدوهم في (tonnage)، هذا بطبيعة الحال أنتم سادة العارفين، هذا راه عندو إشكال كبير بالنسبة للسلامة الطرقية.

غير خاف عنكم أن الصلاحيات ديال المراقبة الطرقية، سواء كانت بالنسبة للدرك الملكي أو الأمن الوطني أو مراقبي النقل والسير على الطرقات ينتظمها، أولا، الصلاحيات المخولة لهم بمقتضى القانون.

كاين كذلك القانون 52.05 ديال مدونة السير، والذي تم تعديله وتتميمه بالقانون 116.14، وكان حرص على أنه ضمانا لتوحيد المساطر الإدارية الخاصة بضبط المخالفات، تم إعداد دليل المراقبة الطرقية الخاص بالأعوان محرري المحاضر، وتم وضعه رهن إشارة كل هاذ الهيئات ديال المراقبة الطرقية، وكان كذلك حرص على أنه تكون واحد العدد ديال التوجهات في مجال المكنتة، خاصة فيما يتعلق بالحمولة الزائدة أو فيما يتعلق بالسرعة.

فهناك مستويان، هاذ الهيئات المراقبة المفترض فيها أن تخضع للقانون، لكن إذا كانت أي تجاوزات كاين 2 مستويات:

- كاين المستوى ديال القضاء بطبيعة الحال؛

- كاين المستوى ديال الشكايات الإدارية التي نبت فيها حال توصلنا

بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم موضوعي ومنطقي، ونحن لا نختلف أن هذه المراقبة ضرورية، بل ومهمة لمراقبة حمولة الشاحنات أساسا، وأكد أن القانون المنظم لنقل البضائع على الطرقات ينظم هذه العملية لما لها من أهمية للوضعية الخطيرة وتحديد طبيعتها وعلى مستوى أداء النقل ووضعية العربات، بحيث أنه عادة ما تكون هاته العربات محور العديد من حوادث السير على الطرقات، خصوصا خلال موسم الحصاد وتنقل الشاحنات وآليات الحصاد ووضعها على الطرقات، مما يخلف انطبعا غير مقبول لدى مستعملي الطريق، وبالتالي كان هدف المشرع نبيلاً من أجل إحداث هذه الآلية التي تساهم في ضبط عمل النقل الطرقي للبضائع وجعلها مطابقة للقوانين، حماية للأشخاص والممتلكات.

لكن، نجد أن مكونات هذه المراقبة والتي تتكون من مراقبين، عادة ما يتعسفون على المهنيين وأرباب النقل الطرقي، حالات متعددة وكثيرة أصبحت اليوم عالية ووبالا على القطاع، بحيث أن المهنيين وأرباب النقل عادة ما تسجل ضدهم غرامات تعسفية ظالمة، خاصة ونحن على أبواب

ديال الرباط فاس، مراكش-الدار البيضاء، كذلك التثنية ديال القنيطرة ديال الدار البيضاء، والكهربية ديال المحور ديال طنجة.

أكيد أنه مازال أمور كثيرة اللي خاصها تدار، ما في ذلك شك، لكن أنا بغيت غير نبه أن هذه الاستثمارات هي استثمارات ضخمة، راه غير القطار الفائق السرعة، السادة المستشارين تيعرفو أنه كلف تقريبا أكثر من 23 مليار ديال الدرهم.

ولهذا، كان جلالة الملك، في الخطاب ديال 6 نونبر 2015، قالها بالحرف، قال "لدينا حلم ببناء خط للسكة الحديدية من طنجة إلى الكويرة، لربط المغرب بإفريقيا، وإننا لنترجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية التي تنقصنا اليوم لاستكمال الخط بين مراكش والكويرة".

وهذا بطبيعة الحال باعتبار أنها استثمارات ضخمة، الآن احنا داخلين في واحد العملية ديال التفكير حتى مع الشركاء ديالنا في دول أخرى، أن تكون المقترحات ديالهم مقترحات شاملة، متكاملة فيها الجانب ديال التمويل اللي هو الجانب الأساسي، لأن هاذ القضية ديال التكنولوجيا الآن متوفرة في عدد من الدول، متوفرة حتى في بلادنا، لكن هاذ القضية ديال الإبداع في المجال ديال التمويل هذا هو اللي المطلوب إن شاء الله، ونحن نشغل على ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل مجموعة من الملاحظات معززة باقتراحات ذات الصلة بواقع البنية السكنية ببلادنا وأفاقها المقبلة، باعتبارها دعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

أولا، من باب الواقعية لا يمكننا إلا أن نسجل أهمية الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة في هذا القطاع الأساسي، سواء ما تعلق بتجديد الأسطول أو على مستوى تثنية بعض الخطوط، وصولا إلى إطلاق المشروع الملكي الهام المتمثل في القطار فائق السرعة، وكذا القطار السريع.

وتجدد الإشارة طبعا، إلى المخطط السكني كما جاء في جوابكم، والذي يمتد إلى سنة 2040، هذا المخطط الذي من المنتظر أن يمدد القطار الفائق السرعة نحو مراكش ثم أكادير جنوبا، ونحو جدة شرقا، كما يهم الربط بين جهتي فاس . مكناس ومراكش . أسفي، إلى جانب

بالنسبة لهاد القضية ديال آليات الحصاد، رغم أن مدونة السير تنص على ضرورة التوفر على رخصة السياقة، ولكن في انتظار أن الإدارة تنزل الكيفيات ديال هاذ المقتضى هذا، نحن الآن في نقاش مع وزارة الفلاحة، باش نلقاو واحد الصيغة معقولة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات ديال هاذ الآليات، وأنا من هاذ المنبر تنطمأنهم أنهم ماغيكونش مشكل بالنسبة لهاد الموسم، إن شاء الله، الموسم ديال الحصاد فيما يتعلق بتنقل آليات ديال الحصاد في الطرق الرئيسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "تعميم النقل السككي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

تعرف بلادنا تقديما مهما في قطاع النقل السككي، الذي يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أننا نلاحظ تركز هذا المجهود في جهات بعينها.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتعميم النقل السككي على مختلف جهات المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

شكرا على هذا السؤال.

أنا بغيت غير نذكر أنه خلال هاذ العقدين الماضيين، تدارت واحد العدد ديال المشاريع بطبيعة الحال على رأسها الخط السككي فائق السرعة والخطوط الكلاسيكية ديال تاويرت-الناظور، طنجة-ميناء طنجة المتوسطي، سيدي يحيى- مشرع بلقصابري، ناهيك على التثنية

الاستثمار التي ترفع العبء على ميزانية الدولة، لأن هاذ الشئ كامل اللي درناه اتخاذ من ميزانية الدولة، راه تقريبا 70 مليار ديال الدرهم في هذه السنوات الأخيرة اللي استثمرناها في السكك الحديدية، الآن الدولة ما عندهاش الإمكانية تستمر بنفس الطريقة، فبالتالي كايين حرص، كايين تفكير، ونحن دعونا كل الشركاء إلى أن يقدموا مقترحات تأخذ بعين الاعتبار الأشكال التمويلية الجديدة، وغيكون خير، إن شاء الله، في هاذ المجال قريبا بإذن الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "التأخر في إنجاز بعض السدود الصغيرة".

والكلمة لأحد السيدين المستشارين عبد اللطيف أعمو والسي عدي شجري لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

جاء في البرنامج التوقعي لوزارتكم برسم السنة المالية 2018 والسنة المالية 2019، إنجاز عددا من السدود الصغيرة والمتوسطة في عدد من الأقاليم، إلا أن هذه السدود مازالت لم تر النور بعد.

لذا وفي هاذ الإطار، نسائلكم السيد الوزير، عن السبب في هاذ التأخير؟ وعن متى ستنطلق الأشغال بهذه المنشآت الحيوية المائية المهمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هناك شقان في السؤال اللي تفضلتو به، احنا بالنسبة لبنا فيما يتعلق بالسدود الصغيرة، المقاربة بتبدلات، وأكد أنتوما عارفين هاذ

الربط الجهة الشرقية بجهة الشمال، وكذا تعزيز الربط بين أقاليم جهة بني ملال. خنيفة، وداخل جهة طنجة. الحسيمة إلى جانب ربط جهة سوس. ماسة بجهة كلميم. وادنون.

كما يعترم هذا المخطط إلى ربط 12 ميناء و15 مطار دولي بالسكة الحديدية.

ثانيا، بناء على ما سبق، وفضلا على استفسارات عن سبل تمويل هذا المخطط الطموح، فإن الملاحظ أن العناوين الرئيسية لهذا المخطط لا تقدم أي إشارة إلى جهة درعة. تافيلالت، وكذا الأقاليم الجنوبية للمملكة التي أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطابه التاريخي بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء، عن إطلاق مشروع القطار الفائق السرعة نحو أكادير، وهو منطلق لربط الأقاليم الجنوبية للمملكة بالخط السككي، موازاة مع الطريق السريع لأكادير- الداخلة، بل سبق للملك الراحل الحسن الثاني، قدس الله روحه، أنه أكد على هذا الربط منذ سنة 1984.

لهذا، السيد الوزير المحترم، وفي إطار العدالة والإنصاف المجالي، نريد منكم توضيحا حول المدى الزمني والتدابير المتخذة لربط جهة درعة- تافيلالت بالسكة الحديدية، هذه الجهة التي تعد من أضعف الجهات وفق المؤشرات واللجوء إلى النقل بمختلف أنواعه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا للسيد المستشار.

ما جاء في المخطط بطبيعة الحال، هو مخطط واعطى واحد التصور على ما سنقوم به في المجال ديال توسيع السكة الحديدية، لكن المخطط ما كيتكلمش على مشاريع محددة بأغلفة مالية محددة.

الآن، اللي عندنا تنشغلو عليه حقيقة هو القنيطرة- مراكش بالنسبة للقطار الفائق السرعة، ومراكش- أكادير بالنسبة للقطار الفائق السرعة، وهاذو بجوج غادي يكلفو تقريبا 100 مليار ديال الدرهم، كايين 2 ديال المستويات:

كايين المستوى ديال صندوق محمد السادس للاستثمار، احنا هاذ المشاريع طرحناها، وكايين كذلك هاذ التعاون مع دول التي أبدت استعدادها لهذه المشاريع.

يعني أشنو هو العقدة في الأمر؟ هو التمويل، طريقة التمويل، شروط التمويل، وبطبيعة الحال هاذ القضية ديال هاذ الشراكة ما بين القطاعين العام والقطاع الخاص، يعني حتى في إطار الصندوق محمد السادس للاستثمار، غنعطيو الأولوية لهاذ الأشكال الجديدة في

حقيقة أن الآن تبذل مجهودات من طرف الدولة باش تزود بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد أكدر ومن سد تودغة، إلا أنه فيما يخص مياه السقي، السيد الوزير، أظن أن بلا هاذ المنشآت الصغيرة هكذا راه ما يمكنشاي نعالجوا المشكل، خصوصا أن واحد العدد ديال الجالية ديالنا تما قاموا باستثمارات مهمة، وكل ما وفروه في الغربية حطوه تما، وإلى ما حاولناش نعالجولهم المشكل بهاذ الطريقة هاذي، أظن أنه - لا قدر الله - يمكن تكون كارثة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو السيد المستشار، لا خلاف حول ما تفضلتم به، ذاك الشئ علاش احنا بدلنا في الحقيقة المقاربة، لأنه اللي بان من خلال الممارسة، أن هاذيك البرمجة ديال السدود الصغرى على المستوى المركزي لم تكن تفي بالغرض، الآن بطبيعة الحال الكرة في الملعب ديال اللجان الجهوية باش توقع واحد العدد ديال التوافقات، واحد العدد ديال التحكيمات.

عودة لهاذ الموضوع اللي طرحته، فعلا راه كان واحد العدد ديال السدود يمكن لي نذكرهم لك في إقليم أزيلال، شفشاون، تنغير، طاطا، طاطا هذا ديال "فم زكيد"، هذا غيتدار في 2021، إن شاء الله، وفهم واحد العدد اللي إما، كيما قلت لك، بحال هذا ديال "أزيلال" الدراسات ما كانتش، بحال هذا ديال "واكليم" في "تنغير" الدراسات ما كانتش، الآن تجوز هاذ الإشكال هذا، بالنسبة لهاذ السدود اللي غنطلقو في 2021 لأن هي السنة الثانية في البرنامج ديال 20-27 هو السد ديال "تازاران في إقليم شفشاون" بولوتان" في بولمان، "أسيف وندر" في سيدي إفني، "إميني تقات" في زاكورة، "تاغوش" في الرشيدية، "فم زكيد" في طاطا و"ظهر العصمة" في بنسليمان، علما بأن هاذ السنة ديال 2020 ساليينا 5 ديال السدود ما بين كلميم وسيدي إفني، ومن طبيعة الحال..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "استعمال المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء بالوسط الحضري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

القضية، لأنه في البرنامج ديال 20-27 الآن اقتراح السدود الصغيرة سيعود إلى لجان جهوية، يترأسها السادة الولاة، والتي يشارك فيها كل المعنيين بالموضوع.

إلى بغيتي رجعتي لهذا الموضوع ديال 2018-2019، غير للتصحيح، أولا 2019 ما كان فيها حتى برنامج توقعي، البرنامج التوقعي كان في 2018، وكما يدل على ذلك اسمه فهو توقعي.

الذي وقع حقيقة هو 2016 و2017 نسبة الأداء ديال وزارة الماء آنذاك كانت 40 و41% (taux d'émission)، فبالتالي لما جات 2018 استعملت ذلك المعيار ديال 30% واحد العدد ديال الترحيلات اللي كنا كنديروها سنويا، الترحيل في الميزانيات ما تدارتش، فبالتالي واحد العدد ديال السدود التي كانت مبرمجة لم يتم القيام بها، هذا السبب الأول.

السبب الثاني أن واحد العدد ديال السدود اللي كانت في هاذ البرامج التوقعية، هي سدود لم تكن الدراسات موجودة فيها.

الآن بطبيعة الحال هاذ الشئ اخذا الطريق ديالو، هناك سدود نشغل عليها في 2019-2020، وهناك سدود صغرى سنعلن عنها في سنة 2021، وفق هاذ الطريقة الجديدة اللي قلت عليها ديال البرنامج 2020-27. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شحري:

نشكركم السيد الوزير على تفاعلهم وعلى الإيضاحات.

قد يتساءل البعض علاش البرنامج التوقعي لـ 2018 ونحن في 2021، لأن هاذ السؤال تطرح منذ السنة الفارطة أولا.

ثانيا، لأننا كنتشبو بهاذ السؤال، نظرا لأهمية هذه المنشأة في حياة المواطن وخصوصا في بعض الأقاليم اللي كتعرف الخصائص في الماء، أخص بالذكر أقاليم طاطا، ورزازات، زاكورة، تنغير، الرشيدية، فكيك، اللي كتعرف النقص في التساقطات المطرية واللي التركيبات الجيولوجية ديالها غير ملائمة لتخزين المياه.

وفهاذ الأقاليم أخص بالذكر بعض الجماعات اللي هي كتجي في السلسلة ديال الأطلس الصغير بحال "إمبضر"، "إكنيون"، "آيت الفريسي"، "واكليم"، وبعض الجماعات اللي كتجي في الحوض ديال لمهيدر، بداية من "تازارين"، "حصيا"، "ألنيف"، و"مصيسي"، هاذ المرافق كما قلت اللي كتعرف مع الأسف الشديد قلة في التساقطات، زيادة على أن التركيبة الجيولوجية فيها ما كتسمحشاي باش تكون فرشة مائية اللي كتسمح بتوفير مياه السقي.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استعمال المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء واقع مشهود، لكنه غير سليم لاعتبارات متعددة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الجهود والتدابير التي اتخذتموها أو ستخذونها بتدقيق مع مجالس الجماعات الترابية للبحث عن موارد بديلة للسقي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال الهام.

أولا، كإين التأطير القانوني ديال الموضوع هو مهم نذكر به، هو أن القانون ديال 36.15 تينص على - وهادي مسألة مهمة جدا - على أن مياه الصرف الصحي جزء من الملك العمومي المائي ومورد مائي، يؤخذ بعين الاعتبار ويتم تخصيصه للاستعمالات الملائمة في إطار المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للأحواض المائية، هذا ربحناه، لأن ما كانش.

كذلك، من خلال السؤال ديالك رآك شرتي بأنه في كل الحالات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، هي وزارة مساهمة، باعتبار أن هاذ الاختصاص كإين عند الجماعات الترابية، لكن كإين واحد المشروع كبير بغيت نذكر به اللي وقع فيه (la mutualisation) يعني التضافر ما بين برنامج التطهير السابق واستعمال المياه العادمة، حيث احنا اللي كان تهمنا كوزارة هو إعادة الاستعمال، سواء فالسقي بالنسبة للمناطق الخضراء أو مستقبلا في السقي الفلاحي.

الآن كإين برنامج كيتسمى "البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج"، واللي الحكامة ديالو تشرف عليها وزارة الداخلية في إطار واحد اللجنة، لكن احنا بطبيعة الحال كشركاء عندنا باش نعطيك غير الاتفاقيات اللي درنا:

- شراكة متعلقة باستعمال المياه العادمة لمعالجة المدينة ديال عين عودة لسقي المساحات الخضراء، الكولف الملكي؛

- إعادة استعمال المياه العادمة لمدينة بوزنيقة لسقي الكولف والمساحات الخضراء؛

- اتفاقية شراكة لإعادة استعمال المياه العادمة لمعالجة السقي

الكولف بمدن طنجة، تطوان، مارتيل، المضيق والفنيدق.

كذلك، بالنسبة للحزام الأخضر ديال زاكورة. بالنسبة لسقي الأراضي الزراعية بالنسبة لوجدة واتفاقية لإعادة استعمال المياه العادمة لسقي الكولف والمساحات الخضراء للمركبين الصحيين بمدينة مراكش، ثم أخيرا المساحات الخضراء ديال مدينة ديال الرباط.

احنا في التصور ديالنا مستقبلا فالمخطط الوطني 20-50، هو أننا نوصلو 340 مليون ديال الأمتار مكعبة ديال المياه العادمة التي سيعاد استعمالها. باش تكون عندك فكرة، السيد المستشار، حاليا احنا في حوالي 64-65 مليون، إذن غادي نحاولونرفعو بطبيعة الحال من هاذ المستوى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير، على هذه المعطيات وأيضا على هذه الجهود التي قمتم بها، ولا يسعنا إلا أن نشتمها ونتمنى المزيد، خصوصا على ضوء الشح الذي يعرفه بلادنا فيما يتعلق بالتساقطات المطرية التي لها أثر كبير على مخزوننا المائي، سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية أو السطحية أو غيرها، ثم أيضا أن تزايد استعمال الماء الشروب في السقي، خصوصا مع تزايد المساحات الخضراء في المدن، والذي أصبح مطلبا هاما فيما يتعلق بالمساحات الخضراء، والأمر الخطير هو أنه ما يزيد الطين بلة، كما قلت هو أنه هاذ السقي عموما كيكون بطريقة عشوائية، وإلى استحضرننا أيضا التسربات المائية والمردودية ديال الشبكة المرتبطة أساسا بهاذ السقي، كإين بأن الخصاص يتزايد، هذا رغم أن الكلفة المالية ديالو كلفة كبيرة على ميزانيات الجماعات الترابية.

لكن، السؤال اليوم اللي بغيت فيه إلى كان ممكن، السيد الوزير، توضيح، هو أن هذه المياه العادمة كلفتها هل هي مساوية لنفس الكلفة التي ينتج بها الماء الشروب؟ هل هي متساوية؟

واليوم، السيد الوزير، أنا بغيت واحد المجموعة من الأمور اللي بغينا نقترحوها عليكم، هو فعلا هناك شراكات اللي قمتم بها، ونذكركم بأن كإين حتى شراكة أخيرا تمت المصادقة عليها على مستوى جماعة الدار البيضاء، وهي في طور المصادقة عليها، صوت عليها المجلس، ولكن الآن في طور المصادقة، وتمناو التسريع ديالها.

لكن، اليوم المقترح اللي بغينا نقترحوه، السيد الوزير، هو ضرورة أنا كنفول بضرورة تحسيس الجماعات الترابية بخطورة استعمال

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

تعتبر الطرق الوطنية والثانوية بالأهمية بمكان، ولكي تلعب دورها إلى جانب الطرق السيارة في الربط بين العديد من الطرق الإقليمية والجهوية، يتطلب الأمر العناية بها وتزويدها لتعزيز الرصيد الطرقي ببلادنا.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتأهيل الطرق الوطنية والثانوية وجعلها في مستوى تطلعات المواطنين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنتم تضعون ببطبيعة الحال الأصبع على إشكال كبير جدا، الذي يتعلق بالتوازن المطلوب ما بين الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي وبناء الطرق، هذه معضلة دائما عند وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، كانت وستستمر، اللي كايين وهو أننا حاليا كنخصو 3 ديال المليار ديال الدرهم سنويا لهاذ القضية ديال الصيانة الطرقية، يعني حوالي 46% في الميزانية ديالنا، علاش؟ لأن الرصيد الطرقي الآن تجاوز تقريبا واحد 300 مليار ديال الدرهم، عدم الحفاظ عليه سيكون مضیعة ببطبيعة الحال للبلد.

هاذي بالنسبة للصيانة الكبيرة جدا، أما الصيانة الاعتيادية كتكلفنا تقريبا واحد 250 مليون ديال الدرهم سنويا.

السعي الآن هو تحصين هاذ الصيانة لكي لا تؤكل من طرف البناء، لأن مادام عندك واحد يعني واحد الغلاف استثماري، وهذا ما نسعى إليه.

كذلك، هناك موضوع اللي الآن ببطبيعة الحال من بعد المناشدات ديالي المتعددة، أصبح مطروحا للنقاش، هو الطرق القروية والمحافطة عليها، باعتبار أنها غادي تبلغ تقريبا واحد 33 ألف كلم مع منتهى (PRDTS⁷)، فهناك الآن أصبح مناقشا، ويبدو أن الجماعات الترابية أصبح لديها حاضرا هاذ الموضوع بحدة.

الماء الصالح للشرب للسقي. التسريع في تفعيل هذه الشراكات اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، ولكن الأمر اللي بغينا نتكلمو ليه هو يكون برنامج استعجالي لدفع الجماعات الترابية للانخراط في برنامج معالجة المياه العادمة واستعمال المياه العادمة الآمنة في السقي، خصوصا في المساحات الخضراء.

أيضا، الاستثمار في تجميع مياه الأمطار إن أمكن داخل المدار الحضري للجماعات، ثم أيضا تشجيع السقي الموضعي، لأن هذا حتى هوله آثار حتى في هذه الظروف، سواء تعلق الأمر بالماء الصالح للشرب أو المياه المعالجة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هو أشنو اللي وقع؟ وقع واحد التطور فالمقاربة، حيث احنا في كل الحالات كنا مضطرين نديرو التطهير، ما كانش عندنا حل، لا يتصور أن المدن ديالنا تبقى بدون تطهير، جينا من بعد قلنا هاذ الماء هو مورد، لأن موارد ديال الماء واضحة، كايين المياه المعبأة السطحية، كايين المياه غير الاعتيادية اللي فيها التحلية ديال مياه البحر، وكذلك هاذ الاستعمال ديال المياه العادمة المعالجة.

الكلفة بالنسبة للمياه المعالجة مرتفعة، لا وجه للمقارنة، لكن في كل الحالات هي مياه ستضيع، ملي كتوقع تضافر ديالها (la mutualisation) ديالها ما بين واحد العدد ديال الجماعات كنفول لك الثمن ديال الكلفة ناقص، وهذا هو الذي نسعى إليه بالنسبة لواحد العدد ديال الحواضر كبيرة جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "ضرورة تقوية الشبكة الطرقية الوطنية والثانوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

⁷ Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociales

وتوجد بقلب مدينة القنيطرة وتعتبر الشريان الرئيسي، أكثر من سنتين وما زال مصيرها مجهولا.

والواقع، السيد الوزير، إثارتنا لهذا المشكل لم ينبت من فراغ، وإنما وليد العديد من الاعتبارات التي جعلت مشكلة المرور مشكلة العصر دون أدنى مبالغة، هذه الاعتبارات التي نوجزها في ما يلي:

- الضرر الاقتصادي والمحلي، فالمجاورين كلهم متضررين، هاذوك المحلات التجارية متضررين بهذا المشكل هذا؛

- تهديد السلامة الصحية، سواء متعلقة بحوادث السير أو المتعلقة بالضغط النفسي التي تسبب الانتظارات الطويلة، وصولا إلى عملهم أو سكنهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

هو أنت أشرت للاختناقات المرورية. يبدو أنك تتكلم على المجال الحضري، المجال الحضري أنا ما داخلش في الاختصاص ديالي، لأن أنا ما عنديش اختناقات مرورية في الطرق الكبرى، بطبيعة الحال في الطرق السيارة - خليني نجاوبك الله يحفظك - الاختناقات المرورية.. طيب.

دبا غير للتصحيح، أنت تكلمت على 250 مليون ديال الدرهم، هاذي الصيانة الاعتيادية، الصيانة الكبرى أنا تكلمت على 3 ديال المليار ديال الدرهم، وكنت أمينا معك وقلت هذا إشكال طرح ومطروح وسيطرح في السنوات المقبلة، علاش؟ لسبب بسيط، أنت عندك واحد الغلاف استثماري تقريبا ديال 6 ديال المليار ديال الدرهم، يزيد قليلا وينقص قليلا، مرتبط بالصندوق بـ (fonds spécial routier)، "الصندوق الخاص بالطرق"، خاصك تلقى التوازن المطلوب، احنا بطبيعة الحال تنحاولو أن هاذ الصيانة تاخذ المكانة ديالها الضرورية، لأنه الطريق إلا بنيتها وما درتي لهاش الصيانة، غتكون ضيعتي الأموال ديال الدولة وخلقتي مشاكل مع المواطنين، طيب.

الآن، فيما يتعلق بالطرق القروية، أنا شرت لهذا القضية، الآن كايين إحساس كبير عند الجماعات الترابية وعند واحد العدد ديال القطاعات الحكومية، أن هاذ الصيانة خاصها تكون، لأن منين غنكملو ديك 33 ألف كلم، غيجيو المواطنين في الجماعات الترابية يقول لك أنتوما درتونا الطرق الجماعية ولكن ما كاييناش الصيانة ديالها.

فيما يتعلق بالقنطرة ديال أولاد برجال هذا كان مشكل مع الشركة،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير.

لاشك أنكم تشاطرونني الرأي بأن أكبر مشكلة في هاذ الموضوع تتعلق بالاختناقات المرورية، والتي أمست تشكل هاجسا يؤرق سائقي السيارات مع إشراقة كل صباح جديد، وخلال ساعات الذروة مع بعض الأحيان اليوم كله.

السيد الوزير،

كما تفضلتم بأن الصيانة الطرقية وإنشاء الطرق والحفاظ على الطرق يجب الاهتمام بها وميزانيتها أكثر من 46% من الميزانية المرصودة إليها.

السيد الوزير،

تلاحظو في هاذ المجال هذا، ورغم هاذ الرقم هذا، نقص كبير في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة بالشبكة الطرقية وهيكله الملتقيات، مقارنة مع حجم الخصاص والضغط المتزايد جراء ارتفاع عدد مستعملي السيارات.

فحتى الصيانة كما تطرقت، أن كتقولو 250 مليون بالنسبة للصعيد الوطني، فرقم قليل، مثلا كنجدو هنا نقص كبير في هاذ المجال هذا، وخصوصا الطرق الثانوية، أنا ما تفهمش بعض الجماعات القروية مثلا، على سبيل المثال الجماعات القروية في إقليم القنيطرة، المناصرة، سيدي أحمد بلنصور اللي حقيقة الطريق مشات بأكملها، أنا ما تفهمش واش الروح ديال الإنسان قليلة، يعني تافهة بالنسبة للصيانة، الطرقات الآن مشات كاملة، ما بقى فيها حتى شي حاجة، ولات دوك الحفر كتوسع، كتوسع حتى ما بقاش يقدرو يستعملوها، وهناك أرواح كثيرة اللي مشات جراء استعمال ديك الطريق، خصوصا مستعملي الدراجات العادية والنارية.

السيد الوزير،

كذلك، نلاحظ هناك ضعف في وتيرة سياسة إقامة الجسور والأنفاق على الصعيد الوطني، التي لا تشيد بعداك إلا في حالات الضرورة القصوى وحتى التي انطلقت في تشييدها لم تنتهي بعد، فمثلا كذلك نجد مدينة القنيطرة التي أسكن بها وأقطن بها، أن قنطرة "أولاد برجال" على نهر سبو أكثر من 10 سنين، الآن بقا ما تستعملت ما عرفت أشنو السبب والمشكل اللي الناس اللي لقات فديك القنطرة، أضف كذلك هناك توسيع قنطرة السكة الحديدية بشوارع محمد الخامس،

إشكالات، لأنه قد تحل مستجدات ونكون ملزمين بها، بحال دابا الطريق ديال تزنييت- الداخلة اللي كتكلف تقريبا 10 ديال المليار ديال الدرهم، ثم هناك الصيانة الاعتيادية، هاذ الصيانة الاعتيادية الرقم ديال 250 مليون ديال الدرهم واخا تبيان صغير، لكن علاش صيانة اعتيادية؟ لأن تتقوم بها الفرق ديال وزارة التجهيز بالآليات ديالها وبالمهندسين ديالها وكذا، فإذن فهاذ الثلاثة ديال المستويات تنحاولو بطبيعة الحال أننا نوجدو التوازن المطلوب.

عندنا إشكال بطبيعة الحال، أن الصندوق ديال التمويل (fonds spécial routier) "الصندوق الخاص بالطرق" هو مرتبط بالمداخيل ديال (la TIC⁸) ديال الوقود، فتيعرف صعود وهبوط وتيأثر بالتبّع على الميزانية المخصصة للطرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

هو في الحقيقة كما جا على اللسان ديالكم في الأخير، ربما الميزانية لا تسمح بتدبير مجموعة ديال هاذ المشاريع، واللي نقدرو نقولو، السيد الوزير، بأنه دارت الوزارة مجهود كبير، ولكن الغريب في الأمر هاذ الآونة الأخيرة وهاذ السنوات الأخيرة ولينا تنشوفو وزارة التجهيز تراجعت على الأداء ديالها، ربما كنا كنشوفو وزارة التجهيز تزخ بمجموعة ديال الأطر اللي في الحقيقة تخرجت منها ولاة وعمال ووزراء ورؤساء على مؤسسات كبيرة، كانت وزارة التجهيز كتعطي واحد المثل للوزارات الأخرى، كان فين تنشوفو (un ingénieur) واقف على واحد الطريق وتيلبس (le gilet) ديال وزارة التجهيز، تنكونو مطمئنين. دابا، السيد الوزير، انقلبت الآية ولينا تنشوفو مجموعة ديال الطرق، مجموعة ديال الصفقات ومجموعة ديال المشاريع متعثرة، احنا في 2021 كنا نمشي من الحسن إلى الأحسن، دابا احنا تراجعنا.

احنا بغيناك، السيد الوزير، تعطينا جواب وجيه على هاذ التراجع أشنوهو؟ واش ربما كايين خلل في المنظومة ديال الصفقات العمومية؟ واش كايين خلل في الحكامة؟ واش كايين خلل في التدبير؟

نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، تأهيل المحاور الطرقية الإستراتيجية مثلا جهة بني ملال . خنيفرة، نعطيك على سبيل المثال أزيلال، أزيلال الطريق الوطنية اللي كتربط بين بني ملال، بين أفورار وأزيلال راه كارثة، السيد الوزير، درنا كارثة بيئية ودرنا واحد الكارثة

تحل، تحل، كايين مشكل هو مع الشركة، كايين مشكل وقع واحد المشكل تقني احنا حليناها.

ما يتعلق بالمدن لا يدخل ضمن الاختصاص ديالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال السادس وموضوعه "صيانة وملاءمة الشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات،

إن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرق، يعقد بالتأكيد مهمة المستعملين لهاذ الطرق.

وعليه، نسائلكم عن برنامج الوزارة لصيانة وملاءمة وتوسيع الشبكة الطرقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوحستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

إذن عطفًا على ما كنت قلت سابقًا، إذن عندنا الشق الأول هو الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي، راه أنا تكلمت عليه، تخصصو له تقريبا 3 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، ونحاول أن نحافظ على هاذ 3 ديال المليار ديال الدرهم حوالي 46% من الميزانية، وأنا التصور اللي كان عندي هو أننا نرفعو هاذ النسبة هاذي، لأن أنا قلت لك بأنه الرصيد الطرقي وطنيا تيتجاوز 300 مليار ديال الدرهم، ثم كايين بطبيعة الحال التوسيع ديال الشبكة الطرقية والملاءمة ديالها مع حاجيات حركة السير، وهاذي عادة إما توسيع أو بناء جديد، هذا تياخذ تقريبا القسط الآخر حوالي 54%، وهو اللي تيكون عندنا فيه

⁸ Taxe Intérieure de Consommation

على كل حال نعالجها.

بالنسبة للمقاولات، الموضوع أكبر من ذلك، علاش؟ لأن المنظومة المقاولاتية احنا اللي صنعناها، وأنا راه تكلمت البارح في مجلس النواب، وأعيد الكلام، كل مشروع احنا كنطلقوه خاصنا نشوفو فيه مناصب الشغل التي تحدثها المقاولات، هل تقع لدينا مشاكل مع المقاولات؟ صحيح، وأنا أقول لك "أبغض الحلال عند الله هو الطلاق"، احنا أبغض الحلال عندنا هو الفسخ، ناهيك على أن السادة المنتخبين دائما كيقولوا لنا ياودي ما كرهناش المقاولات ديالنا على المستوى الجهوي والإقليمي، يتحركو.

بطبيعة الحال ملي تدير أنت طلب العروض، طلب العروض هو أعنى، وكنطرح أنت ما كتكونش عارف واش والشركة عندها مشكل في (la trésorerie)، واش عندها مشكل حتى كيوحل لك المشكل. حدو يوقع لك المشكل ما بين الفسخ وإعادة ذاك الشيء قد تأخذ سنة.

على كل حال، هاذ الموضوع أنا نعاود نرجع له لأنه ما عنديش المعطيات كلها، لكن أعدكم بأنه إلى كانت شي حاجة اللي خاصها تدار رانا درتها (dèjà) في شفشاون بالنسبة لهاذ التجاوزات، أنا غنجلها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السابع والأخير في هذه الجلسة وموضوعه "التأخر الحاصل في إنجاز برنامج السدود".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اعتبارا للأهمية القصوى لبناء وتشبيد السدود ببلادنا، خصوصا في المناطق الجافة وشبه الجافة، فإننا نستوضحكم، السيد الوزير، على المشاكل اللي عرفها هاذ البرنامج وهاذ الاستراتيجية اللي بعض السدود اللي كانت غتعطى الانطلاقة ديالها ولكن ما كايناش، ثم تعثر وبطء الأشغال في البعض الآخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كبيرة وعطلنا جميع المصالح ديال إقليم أزيلال وديال ساكنة أزيلال وبين الويدان.

اليوم نعطيك على سبيل المثال واحد الإنسان مرض من أزيلال بغى يدير الطريق من أزيلال على بين الويدان، على أفورار ويهبط للمستشفى الإقليمي الجهوي ديال بني ملال، اليوم، السيد الوزير، كان تدير ساعة، ساعة ورعب، ساعة ونص، اليوم خاصو يدير 5 ديال السوايح، لأن الطريق مغلقة، الأشغال - أش غادي نقول لك؟ - كارثة، وبغينا نطلبو منك، السيد الوزير، أنك تزور وتمشي تشوف هاذ المنطقة، بعدما كانت واحد المعلمة تاريخية، ذاك (le tronçon) الرابط بين أزيلال وأفورار كانت واحد المعلمة، السيد الوزير، وكان واحد الطبيعة خلابة بحال إلى تدور فسويسرا، دابا اليوم ولات كارثة بيئية، السيد الوزير، الناس دابا ملزمين أنهم يغيرو المحور ويديرو محور عبر "واويزغت" ومهبطو على "تيموليت" وتمهبطو على أفورار، والأشغال اليوم 6 سنوات ديال الأشغال ومازال الأشغال ما تقدمت بـ 15 حتى لـ 20%، السيد الوزير.

احنا نتعرفو النزاهة ديالكم ونتعرفو الكفاءة ديالكم، السيد الوزير، رحمة بهاذ الناس ديال أزيلال أنكم تتدخلو وتشوفو هاذ المقطع الطريقي.

نعطيك المقطع الطريقي 306 الطريق الجهوية الرابطة بين "بين الويدان" و"واويزغت" عبر "تاكلت" و"أربعاء آيت أوقيلي"، هاذ الناس راه انعزلو، بغينا نفكولهم العزلة، هاذ الناس خليناهم منعزلين، الناس ديال "تاكلت" إلى بغاومشيو لأزيلال ما عندهم مشنين يدوزو، والطريق الأشغال، السيد الوزير، أنا لا أحملك المسؤولية، ولكن الشركات اللي كتشتغل خاص يتفتح معها تحقيق ونشوفو أشنو هو هاذ المشكل، لأن مشكل محاباة ديال الشركات، واش كاين تكتم على الشركات؟ واش كاين...؟ 5 أعوام والأشغال على 15 كيلومتر ديال الطريق، هذا لا يعقل السيد.. السيد الوزير، تنطلبو منك..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو الحمد لله، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تزخر بطاقات كبيرة جدا، ولا أدل على ذلك أننا الآن قطاع الماء ولي في وزارة التجهيز، وهذا كان الغرض منو هو أن هذالك (la pépinière) ديال المهندسين اللي كيشغلو في الهندسة المدنية يمكن لهم يشغلو في هاذ القطاعات.

صحيح، وزارة التجهيز يقع لها ما يقع للإدارة العمومية بشكل عام على مستوى الأجور، أنت عارف دابا القطاع الخاص ما بين مهندس جيد يتخلص في القطاع الخاص إلى غير ذلك، لكن هاذي كلها إشكالات

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، حسب.. لأن احنا عندنا معطيات ملي قلنا بأن هناك واحد البرنامج واستراتيجية ديال بناء السدود ببلادنا 2009-2020 اللي حوالي 30 سد، وحسب تقرير ديال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة اللي كان دارها هاذ المجلس الموقر كلاحظو بأن هاذ البرنامج هذا ديال 2009-2020 يلاه تحققت فيه 20% من المسائل ديال هاذ المشاريع هادو.

هناك واحد العدد كبير اللي فيه تعثرات في المشاريع، هذا برنامج يفترض أن يكون المغرب أنجزه مطلع 2020، وتذاكرتو، السيد الوزير، على أرقام، لأن ملي كنتذاكر معك في هاذ المسألة هادي، عندنا أرقام، ولكن لا يسمح لنا الوقت باش غادي نسردها كاملة، ونعطيوكم معطيات اللي وصلت لها هاذ اللجنة.

ثم هناك التزام كما تذاكرتو، السيد الوزير، فعلا بأن احنا تتبعنا الجواب ديالكم بالأمس بمجلس النواب، هناك هاذ السيد ديال "تاكزيرت"، أنا ما عرفتش واش، السيد الوزير، نسيبتو لأن في إحدى الجلسات اللي تدارت هنا في هاذ المجالس ديالنا ديال مجلس النواب وهنا، التزمتو بأن هاذ "تاكزيرت" 2020 غتسالو؟

إذن هنا كنتساءلو بأن التأخير اللي واقع في هاذ المشاريع، ثم هناك إشكال حقيقي ديال حتى مكاتب الدراسات اللي كتقوم بهاذ السدود، اللي كنتذاكرو عليها.

نعطيكم واحد المثال، السيد الوزير، وهو سد "الحاشف" الموجود في إقليم طنجة، سد كبير جدا وكذا، ولكن الروافد ديالو، الروافد ديال المياه الشتوية وكذا، ذلك الشيء قليل، لأن ماشي بديك الاستيعاب وذلك الحجم ديال ذلك السد اللي كيخص حتى المناطق فين غادي تدارو السدود راه كيخصها تكون دراسة مضبوطة وتكون..

فيما يخص نرجعو لهاذ المسألة اللي جاويتي السيد.. الزميل ديالنا، الإشكال الحقيقي ديال الصفقات العمومية، راه انتوما حكومة، السيد الوزير، حكومة منسجمة راه احنا كنتشكواو لكم، راه انتوما اللي خاصكم تشوفو هاذ الحلول، معكم وزير المالية، معكم كذا، حكومة منسجمة، خاصكم تشوفو الحل، لأن كايين بعض المقاولات فعلا اللي كتطفل في هاذ الصفقات اللي كتدخل، ما عندهاش إمكانيات وكذا، وكتصعب كما قلتي انت، خاصكم تشوفو الحل لهاذ الشيء ديال فالفسخ ديال.. لأن في جميع المؤسسات، راه ماشي غير في هاذ الشيء ديال السدود اللي كنتذاكرو عليه ولا في الوزارة ديالكم، في جميع القطاعات في جميع.. حتى الجماعات الترابية كيوقع هاذ الإشكال الحقيقي اللي عندنا فيه، ولكن كيخصنا نشوفو، الحكومة اللي كيخصها تشوف الإشكال لهاذ المسألة ديال الصفقات العمومية والمقاولات اللي كيخصها تختار بأن غادي تكون في المستوى ديال هاذ التطلعات ديالنا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التحيز والنقل واللوحستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، بغيت نجاوبك على التأخر ولكن ما عرفتش التأخر بعلاقة مع ماذا؟ لأنه التأخر بعلاقة مع برنامج. اللي عندنا الآن هو البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 20 و27 اللي كان أعطى الانطلاق ديالو سيدنا الله ينصرو، هذا في 20 سد. أنا في 2020 درت 5 سدود، في 2021 غندير 5 سدود، وغنخلي 5 سدود ل2022، بمعنى هاذك الشيء ديال 7 سنين أنا درتو في 3 سنين.

الذي وقع الآن أشنو هو؟ هو أنه (la cadence)، يعني الوتيرة باش كانتيدارو السدود في بلادنا كانوا بمعدل 2، بعض السنوات درنا واحد.. أنا أثبتت بأن الإدارة المغربية والمقاولات المغربية ومكاتب الدراسات المغربية بإمكانها ترفع الوتيرة، هاذ الشيء علاش درنا في سنة 2020، 5 سدود، وماشي سدود سهلة، لأن عندك "الرتبة" فيه مليار أمتار مكعبة، عندك "بني عزيمان" اللي كان شحال هادي هو تينتنظر فيه 45 مليون أمتار مكعبة، عندك التعلية ديال "محمد الخامس" غيطلع من 200 مليون لمليار ديال الأمتار المكعبة، وعندك سد "كدية البرنة" واخا هو فيه 12 مليون ولكن هو سد منظم، (c'est un barrage régulateur) اللي غيفسح المجال ل72 ألف هكتار، وعندك سد "المحتر السوسي" اللي غيمر من 40 مليون ديال الأمتار المكعبة ل280 مليون، 7 أضعاف..

هاذ السنة عندك سد غادي يكون في "وادي الخضر" بإقليم أزيلال، عندك سد ديال "تاكزيرت" بإقليم بني ملال، عندك سد "تامري" بعمالة أكادير إداوتنان، وعندك سد "الخنك كرو" بإقليم فكك، وعندك التعلية ديال سد "إمفوت"، هذا دليل على أن الإدارة المغربية يمكن لها ترفع الوتيرة، ونحن بحاجة إلى رفع الوتيرة، إلى مشينا بالوتيرة ديال 5 سدود هاذك البرنامج ديال 20-27 غندخلو فيه سدود اللي مبرمجة عندنا في المخطط الوطني ديال 20-50.

طيب، لماذا رفع بناء السدود بشكل.. برفع الوتيرة؟ باش الطاقة الاستيعابية نوصلوها ل32 مليار ديال الأمتار المكعبة لأن عندنا تقريبا دابا 19، ملي غنرفعو الوتيرة غادي يمكن لنا هاذك نزاوجو بين السنوات الجافة والسنوات الماطرة، وهذا في حكم الممكن بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

فيما يتعلق بـ"تاكزيرت"، أنا لم أقل.. أنا ما عمرني قلت بأنه غيتبني في 2021، ما قلتش هاذ الكلام هذا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

.. غير لكي لا تنسب إلي أمرا غير صحيح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونشكر السادة والسيدات المستشارين كذلك على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من ثواني.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال، أنا قلت لك بالنسبة لهاذ البرامج ديال السدود ما تنظنتش واش كاين تأخر. بالعكس، احنا غاديين باش نرفعو الطاقة الاستيعابية.

بالنسبة للسدود تقع إشكالات اللي هي إشكالات موضوعية، ملي تدير واحد السد عندك، خاصك تشوف الموقع ديالو وخاصك تشوف الأثار ديالو على الساكنة، ويمكن قد تعدل عنه. راه الباراج ديال "باب وندر" اللي فيه مليار ديال الأمتار المكعبة راه أنا جمدتو دابا لأن كان غير يؤثر على واحد العدد ديال الساكنة وعوضناه بـ"الرتبة".

محضر الجلسة رقم 360

التاريخ: الثلاثاء 28 رمضان 1442هـ (11 ماي 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع عضو المجلس السيد رشيد المنياي لدى مكتب المجلس مقترح قانون يرمي إلى تميم المادة 277 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

وبلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة

المتددة من 5 ماي 2021 إلى تاريخه ما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 46 جوابا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة حول "وضعية وكالة التنمية الاجتماعية" إلى جلسة لاحقة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الأجل المحددة، وأحيل على الحكومة التي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وفي الأخير، نحيطكم علما بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزيرة المنتدبة..

نعم السي..

المستشار السيد نبيل شيخي:

كاين واحد العدد ديال المستجدات المهمة، لا بالنسبة لملف الوحدة الترابية ديالنا، ولا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولذلك أنا أقتراح أن يتناول الكلمة من يرغب في ذلك فيما يتعلق بهذين الملفين، اللي احنا كمؤسسة تشريعية خاصنا نعبرو على مواقف واضحة مرتبطة بهاتين النقطتين، ولذلك يشرفني من جانبي أن أتناول الكلمة في بداية هذه الجلسة باسم فريق العدالة والتنمية لنعبر، أولا، عن إدانتنا الشديدة لاستقبال إسبانيا المدعو "إبراهيم غالي"، متزعم ميليشيات البوليساريو، الذي تلاحقه تهمة ثقيلة لا تسقط بالتقادم، تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وبالاجتار في البشر.

هذا السلوك المعادي لوحدتنا الوطنية والترابية يتنافى مع قواعد حسن الجوار والأعراف الدبلوماسية الدولية، ويكشف تواطؤ الحكومة الإسبانية المفضوح مع تنظيم انفصالي، من خلال استقبال متزعمه بهوية مزورة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين..

المستشار السيد أحمد تويزي:

نحن كفريق الأصالة والمعاصرة كذلك نريد أن نندد وبقوة بالمجازر التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني الأعزل منذ 3 أو 4 أيام، هاذ الهدم والتفجير والقتل تحت أعين العالم وتحت أعين منظمة الأمم المتحدة، فنحن كمغاربة، كدولة يترأس رئيسها جلالة الملك "لجنة القدس"، فإننا نندد ونضم صوتنا إلى جميع أحرار العالم، الذين يساهمون في فضح هذه الممارسات الصهيونية اللا أخلاقية التي تبعد هاذ العالم الشرقي، تبعده عن السلام.

وننادي كذلك بأن الحل الوحيد والأوحد لهذه القضية هو دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كما هي في الاتفاقيات الدولية.

وكذلك، نريد أن نندد بما قامت به الجارة إسبانيا التي تربطنا معها عرى التاريخ، عندنا تاريخ مشترك مع هذه الدولة، تاريخ كبير جدا، وهناك كذلك الجوار، وهناك كذلك المسائل الاقتصادية التي تربطنا منذ سنوات، نندد بما قامت به، حيث استقبلت أكبر إرهابي جهة البوليساريو المتهم بالاغتصاب والمتهم كذلك بالاختطاف، وتحت اسم مزور، وهذا تحت أعين العالم.

ونحن كبرلمان مغربي نقول لهذه الجارة التي تربطنا معها علاقات كبيرة جدا تاريخية، أن تكون إلى جانب الحق وجانب الفضيلة، لأن إسبانيا هي أعلم بأن هذه المناطق الجنوبية فهي مناطق مغربية وأن هذه الجهة الإرهابية التي تقوم بهذه الأعمال لا يصلح ولا من قيمة هذه الجارة الإسبانية أن تستقبل هذا النوع من الإرهابيين الذين يمارسون الإرهاب في هذه المناطق الشاسعة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس

باسم الفريق الاشتراكي لا يمكن، وانطلاقا من قدسية قضيتنا

كما نجدد أيضا بهذه المناسبة، ونحن في الأيام الأخيرة من هذا الشهر الفضيل، إدانتنا الشديدة للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وسعيه المستمر لتهويد مسرى رسولنا الكريم، ونحيي عاليا الصمود الأسطوري لعموم الشعب الفلسطيني وإخواننا المقدسين في وجه الآلة المتغطرسة الصهيونية، التي تضرب بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية.

وهذه المناسبة أيضا، وبقدر ما نحبي موقف بلادنا المساند للقضية الفلسطينية، وندعو إلى تعزيز كافة المبادرات الرامية لتعزيز هذا الموقف، نعبر في نفس الوقت عن استغرابنا واستنكارنا الشديد لكافة الخطوات التي تندرج في إطار الهرولة التطبيعية مع الكيان الصهيوني الغاشم، في الوقت الذي نحتاج إلى مواقف قوية تجاهه، تردعه عن التمادي في سلوكاته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، كما نؤكد على أنه لا ينبغي أن تشكل ظروف الجائحة مرحلة للتضييق على كافة التعبيرات الشعبية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

واش كاين شي فريق بغا ياخذ الكلمة؟

السي للبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

يعيش المغرب اليوم وضعية لا يحسد عليها، بسبب المكائد التي ترصد له من طرف الجيران.

اليوم.. وهاذ الجيران المعروفين، نتمنى من الله في هذه الشهر المبارك، الشهر الفضيل أن يهدي إخواننا الجزائريين إلى جادة الصواب، لأن الطريق التي يمشون فيها اليوم ويخططون لها اليوم سوف لن تخدم المصلحة العامة للشعوب المغاربية، بقدر ما أنها ستعكر صفو الجو، وربما ستدخل بنا إلى ما لا يحمد عقباه.

نتمنى في هذا الشهر الفضيل أن يرجع إخواننا إلى جادة الصواب لنعيش في حلم طالما انتظرناه، وهو "اتحاد المغرب العربي"، هاذيك 17 فبراير 1989 مازلنا نسعى إلى تطبيقها، رحم الله جلالة الملك الحسن الثاني، ورحم الله القادة الرؤساء الذين حضروا آنذاك.

السيد الرئيس،

هي مناسبة أيضا لنشجب التصرف الهمجي الذي تنهجه الدولة الإسرائيلية على إخواننا الفلسطينيين، ونطلب من المجتمع الدولي أن يتصدى لمثل هذا السلوك، الذي هو سلوك لا إنساني.

ما عرفناش أشنو هي الأسرار ديال هذه المسائل اللي أخذت على عاتقها باش تدخل بواحد الطريقة غير شرعية وبأوراق مزورة، وهذا ندينه ونشجبه بشدة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لنا، السيد الرئيس، فاحنا طالبين تناول الكلمة في موضوع ما يقع في فلسطين وبالذات في القدس الشريف وفي غزة، واللي اليوم سقط فيها 26 شهيدا من بينهم 9 أطفال، طالبينو في نهاية الجلسة، وبالتالي هذا الموضوع غادي نخليوه لنهاية الجلسة.

أما فيما يتعلق باستقبال إسبانيا للمدعو إبراهيم غالي، واللي دخل بهوية مزورة، فنحن ندين هذا التصرف وندين استقبال شخص بهوية مزورة، كما نطالب الدولة الإسبانية على أنها تحاكم هذا الشخص هذا، لأنه فيه قضايا قضائية مرفوعة على هذا الزعيم ديال جهة البوليساريو، كايضا دعاوي قضائية نطالب أنه يتحال على المحكمة وعلى القضاء ليقول كلمته في الجرائم المنسوبة لهذا الشخص هذا.

كما أننا نطالب من جارتنا الجزائر أن تحكم العقل وأن تساهم في بناء المغرب العربي، وأن تحسن الجوار مع الدول ديال الجارة ديالها وبالخصوص مع المغرب، لأنه المغرب لا يكن لجيرانه، وبالخصوص للشعب الجزائري، إلا كل الاحترام وكل الأخوة.

وبالتالي نطالب حكام الجزائر بالتراجع عن غيهم وسلك منهج لما فيه مصلحة الشعوب المغاربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد أعضاء الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا في الاتحاد المغربي للشغل ندين، أولا، ما أقدمت عليه إسبانيا من احتضان المجرم الإرهابي الذي ما فتى أن يقتل النساء والرجال وأن يكون إرهابيا بمعنى الكلمة، وكذلك يقتل الأطفال.

فلذلك، ندعو المغرب مثلا لإعادة النظر في علاقته مع هذه الجارة

الوطنية، إلا أن نتوجه بخطاب الشجب والتنديد إلى سلوك الحكومة الإسبانية، التي ضحّت بقيمها الديمقراطية وتريد أن تضحي بالعلاقات مع بلادنا في سبيل استقبال مجرم حرب ورئيس جماعة مرتزقة، متابع في جرائم اغتصاب وتعذيب.

لذلك، كفريق وكبرلمان مغربي لا يمكن إلا أن ندين هذا السلوك غير المقبول وغير المسموح به، في إطار محيط بحر الأبيض المتوسط، وهو جزء من مؤامرة على قضيتنا الوطنية، محبوكة مع الجارة التي تريد أن تصرف أزماتها الداخلية على حساب قضيتنا الوطنية.

في نفس الآن يتزامن هذا الشيء، السيد الرئيس، مع الهجمة الجديدة للكيان الصهيوني على الحق الفلسطيني في العيش بسلام، خاصة إخواننا المقدسيون الذين يعانون منذ أسبوع من حرب شرسة وقمع متواصل، الدماء تسيل في شوارع القدس ولا أحد يتحرك.

لذلك، ندين هذا السلوك وندين الصمت الدولي والصمت الأممي على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، ونطالب مجددا بحماية الشعب الفلسطيني من بطش الآلة الصهيونية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وندعو إخواننا الفلسطينيين إلى التلاحم والوحدة، وهو الخيار الأسلم لمواجهة هذا التهديد الصهيوني، أما الاعتماد على الجوار أو غير الجوار فهو مسار طويل، ولن يؤدي إلى الهدف المنشود.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الحركة الشعبية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في فريق الحركة الشعبية لا بد أن نمضي فيما مضى فيه إخواننا في الفرق الأخرى فيما يخص التنديد بالجرائم التي ترتكب في حق إخواننا الفلسطينيين، وخاصة في هذا الشهر الكريم، اللي هاذ الناس تعداوا على هذه الشريحة من المواطنين اللي كياديو شعائر دينية، ولكن للأسف واحنا هذه المناظر تنشوفوها ديال ناس كتصلي والناس الآخرين واقفين عليهم بالرشاشات و...

ولهذا احنا تندينو هذه المسألة هذه وتنتمناو من الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة اللي.. على الشعب الفلسطيني باش تعطيه حقه والدولتين اللي هوما فعلا كيفما قالو الإخوان باش تكون الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

كما ندين تصرفات جارتنا، اللي هي في الحقيقة الدولة الإسبانية، اللي عندنا معها اتفاقيات شراكة وعندنا حسن الجوار، ولكن للأسف

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيران،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة.

نحن الآن في منتصف شهر ماي، يعني أن الصيف والعطلة الصيفية على الأبواب، الحالة الوبائية للجائحة أو لـ"كوفيد-19" ما زالت غير مستقرة سواء ببلدنا المغرب أو بباقي بلدان العالم، وبالتالي أمام هذا الوضع الاستثنائي فالجالية المغربية تعيش وضعا استثنائيا، خاصة كنعرفون أن "عملية عبور" و"عملية مرحبا" للموسم الفائت سنة 2020 لم يتم تنظيمه بسبب الجائحة، وبالتالي فالجالية المغربية تقريبا سنتين وهي متشوقة للعودة لأرض الوطن.

فاليوم، السيدة الوزيرة، وأمام تضارب الأخبار حول الشروط اللي غادي توضعها الحكومة المغربية للجالية التي تريد العودة إلى أرض الوطن خلال هذا الصيف، فنريد منكم اليوم توضيح الرؤية فيما يتعلق بعملية مرحبا لهذا الموسم موسم 2021، وهل هناك قرار حاسم بتنظيم هذه العملية أم أن الوضع دائما مرتبط بالجائحة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المتخذة لاستقبال مغاربة العالم". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات الوزيران،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون،

السيدة الوزيرة.

للسنة الثانية وفي ظرف استثنائي كيعيشو العالم، نريد بعض الإيضاعات حول تصور الحكومة المغربية لهذه السنة لعملية مرحبا، وهل هناك استعدادات للاستقبال؟ هل هناك أفق واضح؟ هل هناك تشاور مع بلدان العبور؟ وهل ستم هذه العملية أم لن تتم؟ وكل التفاصيل المرتبطة بهذا الموضوع.

التي تربطنا بها، للأسف، علاقات جد مميزة، لا من حيث الهجرة السرية ولا من حيث الصيد البحري وكل التسهيلات التي نمناها لإسبانيا على أساس هذه العلاقات المميزة.

فيما يخص القضية الفلسطينية، فهي قضية مواطنين مغاربة ككل، فهي قضيتنا، لذلك نندد ونشجب كل ما أقدم عليه الاحتلال الإسرائيلي من تقتيل من تهجير في حق الفلسطينيين، وخصوصا في القدس، ضدا على كل ما تنص عليه المنظمات الدولية الشرعية، خاصة المادة 17 من حقوق الإنسان التي تحرم التهجير القسري في هذه المسألة، وندين بشدة كذلك كل ما تقوم به إسرائيل في حق الفلسطينيين جميعا.

كما نشد بأيدينا ونوه ونعلن تضامنا اللامشروط مع الفلسطينيين من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، فتحيي المقاومة الفلسطينية ويحيي النضال الفلسطيني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

نحن بدورنا في الفريق الدستوري الاجتماعي ندين بشدة الاعتداءات الصهيونية على إخواننا الفلسطينيين.

ندين كذلك التصرفات التي قامت بها الجارة الإسبانية فيما يتعلق بقبول دخول زعيم الجبهة الانفصالية البوليساريو بهوية مزورة، وندعو كذلك الجارة الجزائر إلى استحضار علاقات الجوار واستحضار التاريخ المشترك بين البلدين والكف عن السلوكات والمناورات المعادية لوحدتنا الترابية، وندعوها كذلك إلى فتح الحوار مع السلطات المغربية فيما يتعلق بالقضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وموضوعه "عملية مرحبا لسنة 2021 في ظل التطورات الوبائية الإيجابية التي تعرفها بلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال.

وشكرا، السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين المتعلقين بالاستعدادات لاستقبال المغاربة المقيمين بالخارج.

السيدة نزهة الوفي، وزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيام مباركة، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا البلاء في هذه الأيام المباركة.

أولا، أشكركم، السيدان المستشاران المحترمان، على طرحكم لهذا السؤال فيما يتعلق بـ "عملية عبور" وهذه العملية، التي كما نعرفو أنها عملية، والحمد لله، منذ سنوات ينظمها المغاربة بتميز، تعرف نجاح حقيقة متفرد على مستوى كل البلدان التي عندها المهاجرين ديارها، وعندها الناس ديارها بالخارج، تتعبأ لها المملكة المغربية بكل مكوناتها، وأعطيتكم مؤشر فقط قبل أن يحل بنا هذا الوباء، آخر سنة 2019 زار المغرب، والحمد لله، في إطار هذه العملية 3 مليون مغربي، والحمد لله تمت بنجاح، كما ستتم بنجاح وفقا للتوجهات الملكية السامية، وهذه العملية التي تنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله.

كما علمتم، وكما قلتم السادة المستشارون، أنه للأسف الشديد مما حقيقة أثرت هذه الجائحة أيضا هي أنها لم نستطع سنة 2020 كما واكبنا معنا تنظيم "عملية عبور" و"عملية مرحبا" كيفما دائما كنظموها، وذلك نتيجة الظرفية الوبائية التي حكمت بلادنا والتي حكمت بلدان الاستقبال التي كلها أيضا كانت في تلك الظرفية إما كانت في حالة ديار الحجر الصحي أو أنها كانت بحري خرجت من الحجر الصحي، وبالتالي بالنظر للحالة الوبائية ديار بلادنا وديال بلدان الاستقبال وديال العالم لم نستطع أن ننظم تلك العملية في سنة 2020.

بالنسبة لسنة 2021، فكيفما تعرفو هذه العملية هي تنظيمها ما كيتحكّمش فيه فقط المملكة المغربية، لأن هذه العملية عندها على الأقل 3 الشروط:

- الشرط الأول: هو التنسيق الوطيد مع بلدان الاستقبال، لأن كما نعرفو أن خاصة بلدان العبور التي هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بالتالي هذه العملية تتم بتنسيق مباشر ووطيد مع بلدان العبور، وبالتالي الحالة

الوبائية ديار هذه البلدان وجب أن تسمح الوضعية ديارهم بتنظيم هذه العملية، وكيفما كتواكبوا وكتواكبوا جميعا أن كل بلدان الاستقبال منهم هذه البلدان، إما أنها باقية في حالة الطوارئ أو أنها بالنسبة لفتح الحدود ديارها أو المرور ديار المواطنين الأجانب من التراب ديارها باقي موضوع نقاش، باقي التي كيتناقش واش غادي يكون جواز السفر الأخضر واش ممكن..؟ هناك باقي نقاشات بالإضافة إلى بلدان كاع التي أنها اعتمدت لوائح للبلدان التي ممكن أن المواطنين ديارها التي هو ما مقيمين أجنب عندها إما تسمح لهم ملي يرجعو خاصهم يديرو الحجر الصحي الذاتي أو ملي يرجعو يقدر في بعض الدول تتحدث على أنهم غادي يخلصو غرامات إذا مشا لدول التي هي ممنوعة خاص يمشيو لها، بالتالي باقي الوضع لم يتضح لهذه الساعة، التي كنتحدث في هذه الساعة:

- المسألة الثانية التي هي مرتبطة بها تنظيم "عملية مرحبا" أيضا هي الوضع الوبائي في بلادنا، التي الحمد لله الوضع الوبائي هو مستقر، لكن تبقى أيضا مجموعة، خاصة التنسيق مع هذه البلدان وأيضا اعتماد الوضع الوبائي في بلدان الاستقبال هو محدد أكثر.

بالرغم من ذلك، فالحكومة عقدت نهار 19 أبريل واللجنة الوطنية لعملية عبور التي هي لجنة ترأسها وزارة الداخلية من أجل البت في كل الاستعدادات والإجراءات اللوجستية الضامنة لتوفير الشروط التي ممكن أنها تنجح هذه العملية، بالتالي عقدت اللجنة هذا اللقاء من أجل أن نكون مستعدين في حالة، إن شاء الله، في الأيام القريبة أو التي نتمناو الله سبحانه وتعالى أنه ييسر لنا أن نتخذ القرار، سواء لتنظيم "عملية عبور" كما هي، كما ننظمها أو تنظيم عملية استثنائية كيفما نظمناها السنة الفائتة وكيف ما شفتو سنة 2020 صحيح ما نظمناش "عملية مرحبا"، ولكن نظمنا عملية استثنائية التي كنترجا وإن شاء الله تسمح لنا الظروف في القريب العاجل أننا نظموا عملية استثنائية كبرى يستطعون خلالها المغاربة المقيمين بالخارج يجيو.

أنا أتفهم وأنا واحدة منهم وكل أسرة مغربية هي عندها إما ابن أو ابنة أو أحد الأقارب ديارها، كل صباح الأم ديارها وأم كل مغربي ومغربية في أي أسرة كتسول إمتى غادي يطلق الله السراح.

بالتالي نسأل الله سبحانه وتعالى أن تيسر الأمور في القريب العاجل من أجل اتخاذ القرار التي ما متعلقش فقط بأن كما قلت ولكن متعلق أيضا خصوصا بالبلدان ديار العبور، سواء بلدان العبور البري والبحري والجوي، والتي لحد الآن مازال ما كينايش الرؤية كاملة، فكيفما قلت لكم أيضا احنا كنستعدو في لجنة العبور، وزارة الخارجية والوزارة المنتدبة بدينا ماشي في الاستعداد، ولكن عندنا برنامج متكامل من أجل، إن شاء الله، استقبال المغاربة المقيمين بالخارج في حال عودتهم على مستويات متعددة، سواء في مستوى العبور وأيضا في برنامج متكامل فيما يتعلق بخدمتهم وتقريب الإدارة إليهم.

العبور، وكذلك التواصل مع الجالية المغربية، باش المغاربة والمغريبات المعنيين بهاذ العملية الاستثنائية يكون في علمهم هاذ الأمر هذا، باش ما يبقاش الأمر حتى لآخر لحظة، يفصلنا عن شهر يونيو 20 يوما، وبالتالي ما بقاش.. الزمان لا يرحم.

لذلك، أنا أقول بأن التحضيرات اللوجستكية يجب أن تكون قائمة، ما يخص وسائل النقل سواء الجوي أو البري أو البحري الحكومة خاص تكون عندها واحد الرؤية واضحة، وكذلك دول الإقامة في إطار العلاقات اللي كاينة مع دول الإقامة يجب أن نعرف كيف ستدبر هذه العملية وبلدان العبور، ونحن ندرك الإشكالات اللي عندنا اليوم مع إسبانيا، يجب حتى هاذي نأخذها بعين الاعتبار، لأن ليس من السهل تغيير هاذ الموضوع لأنه موضوع حساس وموضوع جوهري.

كذلك، إلى كان اليوم الحكومة عندها برنامج متكامل، أعتقد في الحالتين خاص تكون تقديرات للوضع البوئية في بلادنا، ما هي الشروط اللي خاص تكون سواء للقادمين أو اللي غادي يخرجون في هاذ العملية.

لذلك، خاص تكون الصورة واضحة والأمور عند الجميع، سواء عند مغاربة العالم أو عند المسؤولين في بلادنا أو عند الجميع باش تكون.. لأن لحد الساعة، السيدة الوزيرة، كاين الضبابية، حتى واحد ما عارف أش كاين وكيفاش غادي نمشيو.

لذلك، رجاء كاين قليل من التوضيحات على المستوى الرسمي لهاذ الجهات المعنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "سياسة استقطاب الكفاءات المغربية من دول المهجر".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالي اليوم يتمحور حول: ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتك من أجل استقطاب الأدمغة والكفاءات المغربية من دول المهجر للاستفادة من خبرتها وضمها إعادة إدماجها وربطها بوطنها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الأجوبة اللي تضمنتها المداخلة ديالكم.

كيفما جاء في الكلمة ديالكم، السيدة الوزيرة، فالجالية المغربية هي اليوم أو في هذا الوقت هي محتاجة لواحد التواصل، خاصة من طرف وزارتك، واحد التواصل دائم، كما قلت، لأنه لحد الساعة مازالت الرؤية لم تتضح بعد، وبالتالي بقي موضوع علامة استفهام، سواء على ما يتعلق بـ"عملية" عبور أو ما يتعلق بالعمليات الاستثنائية (le plan B) اللي غادي تدوز لو الوزارة إذا تعذر عليها التنظيم ديال "عملية عبور".

فهاذ اللي تكلمتو في هاذ الحالات الاستثنائية، إلى تعذر تنظيم "عملية مرحبا"، فهنا واش الحكومة المغربية غادي توضع بعض الشروط، هاذ الشروط اللي تكلمنا عليها في البداية ديال المداخلة واللي فيها التضارب، البعض يقول على أنه يقتصر على (le test PCR¹) وبالعوض الآخر يقول على أنه ضروري ولزومي يدوز واحد الفترة 10 أيام في الحجر الصحي في أحد الفنادق المحددة سلفا، وبالتالي لزوما، السيدة الوزيرة، ينبغي توضيح الرؤية للجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للوزيرة على الإيضاعات اللي قدمتمو.

لكن هناك أسئلة مازالت معلقة، نحن ندرك أن الوضع البوئية، سواء في بلدان الإقامة أو بلدان العبور أو في بلادنا مازالت معلقة، والقرارات الحاسمة يصعب اتخاذها في هاذ المرحلة، لكن عملية مرحبا كالعادة يصعب أن نفكر فيها الآن، لكن من المفروض أن تكون هناك عملية استثنائية، هاذ العملية الاستثنائية تقتضي أن يكون عند الحكومة المغربية اليوم واحد الجواب، سواء بلدان الإقامة أو بلدان

¹ Polymerase Chain Reaction

الحمد لله، اليوم هي طور التنفيذ وهناك أيضا واحد الاستجابة كبيرة وواحد تلقي متميز من طرف هذه الكفاءات أنهم فرحانين، بالإضافة إلى ورش الصحة اللي اليوم درنا معهم لقاءات واحنا، الحمد لله، في طور بلورة برنامج عملي إجرائي على المستوى الوطني وعلى المستوى الترابي لتعبئتهم في هذا الورش الحيوي اللي أطلقه سيدنا الله ينصرو.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم.

وقبل التطرق إلى التعقيب عليكم، أود أن أدين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر الفعل الفاضل وغير المقبول للجارة الإسبانية التي تعاملت بمكروخداع مع مصالح المملكة المغربية الشريفة المصونة بثوابتها ومقدساتها، والمتميزة بارتباط شعبي بمؤسساته وعلى رأسها المؤسسة الملكية، مستنكرين هذا الفعل الاستفزازي الذي سمحت بموجبه إسبانيا بدخول أراضيها بجواز سفر مزور لمجرم العصابات المدعو "غالي".

أسلوب ينهل من معاجم المافيات والتنظيمات الإرهابية الداعشية، والذي لا يليق لا بإسبانيا ولا بتاريخها العريق، مؤكدا للسلطات الإسبانية وللشعب الإسباني المتحضر أن هذا السلوك منافي للأعراف الدبلوماسية، ومبرزين أن التبريرات التي ساقها غير كافية وغير مقنعة، بحيث أن هذا الإرهابي "غالي" الذي تحتضنه الجزائر وتدرجه فوق أراضيها المليشيات الشيعية التي توطرها إيران، استطاعت أن توقع إسبانيا بحمولتها في شركها واستطاعت أن تجعلها تصطف إلى جانبها.

الشيء الذي لم تتحاشاه مدريد إلى حدود اللحظة ولم تستطع توضيحه بالشكل المنطقي الشفاف والواضح، حيث غابت عنها الشجاعة السياسية، إذ لا يعقل أن تكون مخترفة وضعيفة إلى مستوى دخول أراضيها بوثائق مزيفة لهذا المجرم الذي يقتات من دم المغاربة المحتجزين بتندوف.

لذلك، فإننا نؤكد للإسبان أن المغرب سيتصدى لإسبانيا ولغيرها من الدول التي تحاول الإساءة لبلدنا ولتاريخه العريق، وأن مصالح هاته الأخيرة مع المغرب، لذلك ندعو إلى مراجعة جوهريّة لهذا الموقف وتوضيحه.

السيدة الوزيرة:

رجوعا إلى السؤال ديالنا، لا بد، السيدة الوزيرة، في الحقيقة هاذ العمل اللي درتوراه لا بأس به وممكن أن يعطي مستقبلا بعض النتائج، لكن لا بد من الإقرار أننا تقريبا - نقدر نقول لك - فشلنا في استقطاب هذه الكفاءات وأن جميع البرامج بقيت دون طموحاتنا في هذا الإطار،

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، على طرحكم هذا السؤال.

نأكد لكم، السيد المستشار المحترم، أن الحكومة في الظرفية الوجيهة استطعتنا أننا نحققو تحول محوري فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات، استطعتنا أننا الحمد لله اليوم عندنا برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، الهدف منه هو أن نتقلو من هذيك المقاربة ديال أن تعبئة الكفاءات الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية أو الوزارة المنتدبة، وإنما تكون حاضرة في كل وزارة مؤسسة وطنية وقطاع والقطاع الخاص اللي عندو علاقة إما بالخبرة أو بالاستثمار ديال هاذ الناس ولا.. بالتالي عندنا اليوم في هذه الظرفية الوجيهة استطعتنا أننا نعيؤو 5 وزارات، بالتالي عندنا برنامج و7 برامج، برنامج ديال "أكاديمية الكفاءات" مع وزارة التربية الوطنية والتكوين والتعليم العالي في مجال التكوين اللي هو قيد التنفيذ، 5000 كفاءة تشتغل مع (l'OFPP2) في برامج عملية، في التكوين عن بعد، كتمدهم في اللوجستيك استطعت أنها تدير لهم برامج توأمة مع مراكز في شتى بقاع العالم، استطاعت أنا تدير (l'homologation) في (les certificats) لهاذ الوليدات باش تستافد منهم بعض المراكز ديال التكوين، بالإضافة إلى ذلك مع وزارة الطاقة استطعتنا أننا نديرو.. نطلقو 3 برامج اللي هي اليوم تطلقات، ما كنتكلمش على اتفاقية فقط.

أيضا، برنامج مهم جدا درناه مع "الجهة 13" اللي مواكبنا فيه وكالتين - ولهم الشكر - "وكالة التنمية البلجيكية" ب 8 المليون ديال الأورو و"وكالة التنمية بفرنسا" (l'AFD³) ب 9 مليون ديال الأورو، اللي هي كتهم 4 الجهات باش نواكبو الكفاءات الاقتصادية والمستثمرين.

اليوم طلقنا 12 مشروع، راهم كنواكبوهم الناس كندستقبلوهم فرحانين من الجيل الصاعد في مجالات ذات أهمية لبلادنا، بالإضافة غادي نطلقو 40 كنتناكرو على 200 مشروع نطلقوها مع هذه الجهات، بالإضافة لأول مرة غادي تولى عندنا خارطة طريق جبوية للاستثمار في كل هذه الجهات الأربعة وهي (des projets pilotes) باش ممكن نعمموهم، بالإضافة أيضا إلى مشاريع، مشروع 200 (appel à projets) اللي في هذا الإطار هذا، طلقناه مع وكالة التنمية البلجيكية في هذا الإطار.

بالإضافة إلى ذلك، احنا في هذه الرؤية الجديدة كنتمنناو أن الحكومة من هنا ل 2030 الحكومات المتتالية، إن شاء، الله نمشيو ل 10.000 كفاءة تعبأ بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في بلادنا في الأوراش التنموية الكبرى اللي طلقها جلالة الملك حفظه الله وطينا وترايبا و 500.000 مستثمر بالإجراءات اللي هذه العملية اللي قلناها،

² Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail

³ Agence Française de Développement

أولا، بغيت نأكد على أربعة عناصر مهمة توضيحية فيما يتعلق بهذا الأمر، وبالتالي بغيت نعطي واحد 4 عناصر توضيحية ديال هاذ الأمر ديال اتفاقية آلية التبادل الإلكتروني للمعلومات، الأمر يتعلق باتفاقية إطار، مكيتعلقش باتفاقية دارها المغرب من أجل أنه يتبادل المعلومات ديال الجالية، الأولى؛

هاذ الاتفاقية الإطار هي تهتم الحكامة الجبائية، يعني مجموعة ديال الدول ديال (OCDE⁴) اتفقوا على أن يتعاونوا فيما يتعلق بالحكامه الجبائية من أجل مكافحة التهرب الضريبي، المسألة الثانية؛

المسألة الثالثة، هذه الاتفاقية الإطار اللي صادق عليها المجلس الحكومي في يونيو 2019 لم تدخل حيز التنفيذ، علاش؟ لأنها مازال المسطرة ديال المصادقة ديالها في البرلمان مازال راه هي عندكم، مازال ما تمتش المصادقة عليها في البرلمان وهذه مرحلة أساسية.

المسألة الثالثة، هذه الاتفاقية الإطار ككل الاتفاقيات الإطار الأصل فيها هو أنها ملي كنبادقو عليها خاصها تكون متوازنة مع.. ومنسجمة مع التشريعات الوطنية، التشريعات الوطنية عندنا قانون مؤطر لأي اتفاق إطار، سواء ثنائي أو متعدد الأطراف اللي هو حماية المعطيات الشخصية للمواطنين، هؤلاء المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج مواطنون مغاربة، بالتالي الحكومة المغربية لا يمكنها إلا أن تنفذ القانون الجاري، وبالتالي في هذه الاتفاقية الإطار مؤطرة بهذا القانون اللي هو حماية المعطيات الشخصية للأفراد اللي هوما المواطنين المغاربة، لا، بغيت نشوف فيكم ونشوف فيهم كاملين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم.

في إطار تفاعلنا مع توضيحاتكم نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل للأسف، السيدة الوزيرة المحترمة، ضعف التواصل حول قضايا تهتم الجالية المغربية المقيمة بالخارج، تفعيلًا للتوضيحات اللازمة من طرف الحكومة لشرح حيثيات التوقيع على اتفاقية متعددة الأطراف حول التبادل الآلي للمعلومات وعدم توضيح مضامين هذه الاتفاقية، فتح المجال أمام التأويلات، وهو ما أجد مخاوف جاليتنا بالخارج وخلق ارتباك في صفوفها، خصوصا وأن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تزامن مع إشكالية منع الجالية المقيمة ببلجيكا، وضمها

وبالتالي يجب التفكير من فضلكم في برامج وبدائل أخرى أكثر جاذبية، على رأسها توفير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الضروري لتسهيل الاندماج السلس والعودة الطبيعية للوطن من أجل المساهمة في بنائه وتنميته من مواقع متعددة.

والأكيد أن بلادنا تشتغل بإصرار على ذلك، وتسعى إلى توفير كل الإمكانيات لتحقيق ذلك، وقد قلتم وعبرتم عنها في جوابكم.

وشكرا لكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "إجراءات تسهيل عملية عبور مغاربة العالم في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

السؤال الرابع موضوعه "الجدل الذي أثاره موضوع التبادل الآلي للمعلومات بين المغرب وبعض الدول لأغراض جبائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

خلف الحديث عن انخراط بلادنا في اتفاقية متعددة الأطراف تهتم التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية، جدلا واسعا وقلقا في صفوف مغاربة العالم.

في هذا الإطار وتنويرا للرأي العام نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول حيثيات هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

⁴ Organisation de Coopération et de Développement Economique

الجالية المغربية من الاستفادة من سكن اجتماعي.

أنت، السيدة الوزيرة، دابا كتقولي بأنه باقي هاذ الناس كاع ما.. ولكن احنا تنقولوك بأن الناس الجالية ديالنا دابا في بلجيكا تيفرغوهم من المساكن ديالهم دابا حاليا، وسقصبو على هذه المسائل، واحد العدد ديال الجالية المغربية اللي طردوهم من المساكن اللي كانوا عاطيهم كمساكن اجتماعية.

السيدة الوزيرة،

أقدم السيد المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية على توجيه مذكرة لمصالح وموظفي الوكالة يحثهم فيها على عدم منح أي معلومات عن ممتلكات جاليتنا لأي طرف أجنبي، وهنا كتبان لنا بأن هاذ الشئ راه مس الجالية ديالنا في.. هذا المدير ماشي غير ناض ودار هذه المذكرة هذه، كذلك وكذا بلاغ المديرية العامة للضرائب، إلا أن هذه التوضيحات ظلت مهمة في ظل التلميح، إلى أن تأجيل العمل بهذا الإجراء هو مؤقت وإن تفعيل هذا التبادل وارد - لا محالة - بعد 2021، ولهذا، السيدة الوزيرة، احنا بغيناكم توضحو لهد الجالية وحتى هوما تطمأنوهم على المستقبل ديالهم، راه واحد العدد ديال الجالية ولاو متخوفين، ما تلاوش عرفو واش يبيعو هاذ الشئ اللي عندهم هنا ولا يتصرفو في ذاك الشئ اللي عندهم لهيه، راه الناس ولات حائرة ما بين أمرين.

السيدة الوزيرة،

من جهة أخرى، وبعد إلغاء "عملية مرحبا" للسنة الماضية بفعل تفشي فيروس كورونا، تنتظر الجالية بفارغ الصبر إعلان الحكومة عن تنظيم "عملية عبور" لهذه السنة، لذا نستفسركم، السيدة الوزيرة، تنويرا للرأي العام الوطني، وخاصة الجالية عن مأل "عملية مرحبا" لهذه السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة، باقي شي حاجة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد المستشار المحترم،

أنا قلت الاتفاقية باقية عندكم في البرلمان، بالتالي أي عمل كان في بلدان الاستقبال ما يمكنش مرده إلى هذه الاتفاقية الإطار اللي تروج هذا التوضيح الأهم. احنا متواصلين، كما قلت، مديرية الضرائب أعلنت ودارت بلاغ لأنها هي المديرية العامة للضرائب هي المديرية التقنية

وأعطت المعلومات التقنية.

المسألة الثالثة، أيضا كيفما قلتون أن "الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية" أصدرت مذكرة كتنبه فيها على المستوى الوطني والترابي أنه ما يتم إعطاء حتى شي معلومة تخص الممتلكات ديال المغاربة المقيمين بالخارج، حرصا من الحكومة على حماية الممتلكات ديال المغاربة المقيمين بالخارج، بالتالي أعتقد أننا احنا كنتناسمو وخاصنا نتعاونو وانتوما خصوصا السيد المستشار كمشرع ما يمكنش تقول أن راه الناس كيديولهم والاتفاقية باقية هنيا في البرلمان لم تستكمل مسطرة المصادقة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "إجراءات تسهيل إجراءات عبور مغاربة العالم في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة كنتو غادي تعفيونا من إعادة طرح هذا السؤال في نفس الحصة، ولكن مع الأسف نعتقد ونظن أنكم ما اعطيتوش الجواب الكافي بالنسبة للمغاربة اللي كينتظروكم اليوم باش تعطيهم جواب على العملية ديال العبور في 2021.

السيدة الوزيرة،

راه كاينين من الجالية ديالنا اللي ما جاش للمغرب من الصيف ديال 2019، وإذا ما جاش هاذ 2021 ما غادي يجي حتى للصيف ديال 2022، تصورو معي 3 سنوات الناس ما غتدخلش للمغرب ما شافوش الأسر ديالهم، ما شافوش العائلات ديالهم، كاين اللي توفي لو فرد من أفراد العائلة ما شافوش، كاين اللي عندو وثائق إدارية، كاين اللي عندو مصالح، كاين اللي عندو استثمارات، يعني اللي عندو.. 3 سنوات خاص الحكومة في الحقيقة تقدر الحجم ديال المعاناة ديال هاذ المواطنين، وبالتالي خاصها تعطيهم أجوبة واضحة.

مع الأسف الشديد، الجواب ديالكم ما كانش واضح، ذاك الشئ باش تفاعلت مع ما قدمته سابقا في هاذ الشق الأول من السؤال، تكلمتو على التنسيق وضرورة التنسيق مع بلدان العبور أو بلدان الاستقبال، هذه البلدان الآن كلها بدأت كتبرمج وبدأت كتوضع برمجة للخروج

بنا، ببلاد الاستقبال، بالمغرب.

ترصيد هاذ العلمية تنشتغلو عليه وكاينة سيناريوهات واضحة، القرار، كيف ما في جميع القرارات اللي كانت في رمضان، قبل رمضان، واللي بقي غادي لأن ما كانش الوضوح عند العالم حتى عند بلد الاستقبال، ملي غادي يكون القرار، إن شاء الله، ستخبرون به.

وبالتالي جوابي كان واضحاً في إطار ما تفرضه هذه الجائحة، للأسف الشديد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار فيما تبقى من توقيت.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

اسمعي لي نقول لكم راه الحكومة تهرب من المسؤولية، كما دارت في القضية ديال العالقين شحال هاذي وبقينا تنسولو واحد العدد ديال الأيام عاد جاوبتنا.

واحد السيد داير اللقاح وعندو (Test PCR) أش دخل اللجنة العلمية في الموضوع باش يدخل لبلاد؟ علاش ما يدخلش؟ أشنو هو المشكل؟ ما يمكنش كل شي فين ما تطرح شي مشكلة نلصقوها في اللجنة العلمية، اللجنة العلمية تتعطي نصائح، ولكن الحكومة تأخذ قرارات، ومع الأسف الحكومة ما قادرش تأخذ قرارات باش تدخل المغاربة بالإجراءات اللي خاصها تأخذ، اسمحولي، هربتو من المسؤولية وغادي نعاود نقولها لكم مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة..

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

احنا ما تنتملصوش، السيد المستشار، من أي مسؤولية وما تنلصقوها لحتى في شي واحد، وهادي مسؤولية مشتركة وفيها أن القرار عندما يتخذ وفق المعطيات البوئية، لأن هاذ الأمر عنده علاقة بتطور الوضع البوئي الذي تقر فيه كلهم الشركاء بما فيها اللجنة العلمية، سيتم إخباركم، احنا ما تنتهريوش.

بالنسبة للملف لا هاذ الملف، لا ملف العالقين ولا الملفات الأخرى وجب الاتسام بالصدق وبالوضوح، لأن المغاربة تيفهمو،

من الحجر الصحي، لأنها دارت التلقيح، الناس بدأت تخرج وراه احنا تنشوفو دول كتعطي في شهر 6 ها أشنو غادي تدير، في شهر 7 في شهر 8.

إذن بدأت الأمور كتخرج من ذلك الوضع اللي كانت عليه قبل، وبالتالي المفروض أن الحكومة ديالنا تاخذ مبادرات أكثر من المبادرة اللي تكلمتو عليها، السيدة الوزيرة، هذه الاستعدادات اللي قلتو ديال الاجتماع ديال 19 أبريل كتكلمو على لوجستيك عادي، احنا عارفين فعلا المغرب، الحمد لله، ولينا كنجحو، وقتو في حال عودة هاذ الناس، هاذ في حال عودة هاذ الناس هو موضوع السؤال، كيفاش الحكومة غادي تضمن وغادي توفر الظروف باش هاذ الناس المغاربة يرجعو يشوفو عائلاتهم خلال هذا الصيف، لأن إذا ماشافوش عائلاتهم في هذا الصيف، الوضعية عندهم غادي تكون صعبة وكي تنسناو منكم، السيدة الوزيرة، جواب واضح لأن هاذ الشي فيه حتى هو استعدادات، اللي بغا يدخل للمغرب خاصو يستعد، خاصو ياخذ (congé) وخاصو يوجد الأمور ديالو، وإذا كان يشتغل راه خاصو يوفر الإمكانيات، واحد العدد ديال الأمور حتى هوما باش يستعدو، (l'hôtel) ولا فين غادي يسكن ولا العائلة ديالو، المهم كاينة ظروف خاصها توجد.

مع الأسف، الجواب ديالكم غير واضح.

تنتمى، السيدة الوزيرة، في هذا الرد ديالكم تجيبوشي إضافة اللي يسمعوها الإخوان ديالنا في الخارج وتشفي الغليل ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنت واضحة، لأن الوضوح اللي كاين عند العالم اليوم هوما العلماء هوما اللي كيقودوه، والعلماء المغاربة كيشغلوه على أساس أن يقولولنا إمتى غادي نفتحو، متى وكيف.

الجانب الآخر اللي متعلق بالحكومة فيما يتعلق بالجانب اللوجستيكي، فيما يتعلق بالمخططات ديال الملاحة البحرية، الجوية، البرية ما يتعلق بالمواكبة، بما فيها ترصيد لأن احنا رصدنا واحد التجربة في العملية الاستثنائية اللي درنا العام اللي فات، وعندنا تجربة فيما يتعلق بمواكبة هذيك العملية كلها ملي كيطلع المواطن المغربي من بلد الاستقبال حتى كيوصل للمغرب حتى كيخرج فيما يتعلق بتجهيز البواخر بالأطعم الطيبة الله يجازيهم بخير اللي في البحر.. بحرا وبراً، كيتم احترام جميع التدابير الاحترازية وضمان السلامة والأمن الصحي المتعلق بهم،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيزرياح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا في السؤال ديا لكم أكدتم على نقطة مهمة، وهي أن هذه مسؤولية الجماعات، غير باش القضية تكون واضحة، لأن هذه القوانين ديال بلاد ديالنا، هذا الدستور ديال البلاد ديالنا، بناء هرمي كل المؤسسات عندها مسؤولية، لكن مع ذلك رغم أن مسؤولية الجماعات، الدولة ديالنا، الحكومات المتعاقبة بما فيها الحكومة السابقة والحالية، مشينا في اتجاه باش ندعمو الجماعات الترابية.

أنتم تعلمون البرنامج الطموح الكبير اللي الآن وصلنا تقريبا حتى 21 مليار ديال الدرهم استثمارات، 21 مليار ديال الدرهم تقريبا وصلنا فيما يتعلق بجمع النفايات 96%، خاصة بالجماعات الكبرى اللي كتتمثل أكثر من 80% ديال هذه النفايات، وصلنا الآن في المراكز ديال الطمر والتممين إلى حوالي 63%، واشغلنا على المطارح العشوائية، تقريبا الآن 53 مطرح عشوائي، أنا غادي نرجع لهذا الموضوع ديال المطارح العشوائي، لأن نصلو ما بين المطارح العشوائي اللي هو تابع للجماعة تدبره الجماعة وما بين مطارح عشوائية اللي ما خاضعة لحتى شي جماعة، طبعا إذا كان الوقت كيسمح.

الآن درنا واحد البرنامج، طبعا هاذ الشي راه فيه واحد العمل مشترك، فيه وزارة الداخلية ووزارة البيئة، طبعا الدور ديالنا هو الدعم، فيه وزارة المالية طبعا، وفيه التزامات الجماعات.

الآن كاين تقريبا برنامج ديال 6 المليار ما بين 2021 و2024 باش أيضا 20 مركز جديد بالنسبة لواحد العدد ديال المدن ثم 47 مطرح عشوائي، لكن اللي نبغيو نأكدو أنه كاين مطارح ما مكلف بها حتى شي واحد، درنا جرد ديال جميع المطارح العشوائية اللي كاينة في البلاد باش نديرو لها برنامج خاص بها اللي ما مكلفة بها حتى شي جماعة.

إذن نديرو الفرق ما بين المطارح العشوائية اللي مكلفة بها الجماعات واللي تدارلها برنامج أنجز الجزء الأول بـ 21 مليار، والآن في هذه 4 سنوات اللي جاية 6 ديال المليار، والمطارح العشوائية اللي ما مكلف بها حتى شي واحد بجانب واحد العدد كيرميو الناس في واحد العدد ديال الأماكن هذه غادي نديرو لها برنامج خاص، وقد أعدناه الآن قيد ترتيب الأمور المالية ثم فيما يتعلق بالحكامة.

لكن غادي نختم ونقول بعد ذلك في التعقيب، هذا الأمر ديال المطارح يحتاج إلى حكمة جيدة، كنعتمد أن الكلفة بالنسبة للجماعات عالية جدا، لا لجمع النفايات ولا المطارح، ولذلك الآن الدراسة اللي كتديرها وزارة الداخلية باش نفكرو في حكمة جديدة، ربما قد تكون وكالة وطنية، ربما.. المهم أسلوب جديدة لحكامة هاذ الشي ديال المطارح

راهم تيفهمو أنهم ملي سدينا الحدود من مارس حتى ليوليوز فاش جاو الإخوان ديالنا العالقين، هذاك الشئ اليوم علاش تحكمننا في الوباء، لأننا درنا قرارا احترازي كبير، اللي هو إغلاق الحدود.

التجربة ديال الدول بينت أن التساهل في هاذ القرارات الكبرى وصلت إلى ما وصلت إليه، احترموا ذكاء المغاربة، لأن المغاربة فاهمين ملي تنقولولهم أن أمنكم الصحي أن هذاك المغربي بالخارج جدته وأمه في العروبية تيبغي هاذ الأمن..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، من فضلك السيد المستشار..

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

لا تسييسوا هذا الموضوع، الموضوع ما فميش سياسة.

قلنا اليوم نمثل إلى الإجراءات الاحترازية اللي أخذتها بلادنا بكل توافق وطني وبكل مصداقية وبوضوح وبموضوعية، وبالتالي أعتقد أن هاذ الموضوع وجب أن نكون فيه متضامين باش نعطيوا الرسالة للمزيد أيضا للالتفاف وراء كل الإجراءات الاحترازية اللي تأخذها بلادنا في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه "تأهيل مطارح النفايات المنزلية".

لكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

الإخوة والأخوات المستشارون المحترمون،

تشكل مطارح النفايات المنزلية العشوائية قنابل موقوتة ضد البيئة والصحة الجماعية للمواطنين، خاصة في ظل عجز الجماعات الترابية عن تدبير هذا الملف الحارق.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتأهيل هذه المطارح ومعالجة وضعيتها.

والنفايات لأن الجماعات فعلا كما قلتم ليست لها الإمكانيات المالية
باش تتكلف 100%.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

كنعرفو المجهودات اللي كتقومو بها السيد الوزير.

وتفاعلا واستحضارا لرهان تأهيل مطارح النفايات المنزلية ببلادنا، وخاصة، السيد الوزير، علاش قلنا لكم هذه الهضرة، خاصة بالعالم القروي كيما تتعرفو الجماعات بالعالم القروي راه اليد قصيرة والعين بصيرة السيد الوزير، راه ما عندوش حتى باش عاد يجمع هذوك النفايات، وهذا هو الخطر اللي كاين، أي ما كاينش شي جماعة ولا شي طريق اللي تدوز عليها وما تلقاش الأكوام ديال الأربال.

أولا، نسجل أهمية المجهودات المبذولة في مجال معالجة وتثمين النفايات المنزلية في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، الذي حقق إلى حدود اليوم أرقاما لا بأس بها، خصوصا ما يتعلق بمعالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات والمطارح المراقبة أو ما يتعلق أيضا بجمع النفايات بطريقة مهنية بالمراكز الحضرية؛

ثانيا، في إطار تنزيل هذا البرنامج الوطني، نود، السيد الوزير المحترم، استفساركم عن مآل المخطط الخماسي 2017-2021 الذي تم الإعلان عنه منذ سنوات، والذي يستهدف تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المسطرة في البرنامج الوطني، من خلال تتبع إعداد المخططات المديرية الإقليمية وتقييم الالتزام بالتركيبة المالية ذات الصلة بتنزيل هذه المخططات إلى جانب تقييم عقود التدبير المفوض المتعلق بجمع وتنظيف وكذا إنجاز واستغلال مراكز الطمر والتثمين.

وفي هذا الصدد، نسجل ما تعرفه أغلب أزقة وشوارع عدة مدن من تراكم الأربال في هذا الشهر الفضيل، مما يسائل الجدوى عن هذه العقود الخاصة بالتدبير المفوض، كيفما قلتو، السيد الوزير، هذه ماشي مسؤولية الوزارة هذه مسؤولية الجماعات الحضرية؟.

ثانيا، السيد الوزير، إذا كانت بعض الجماعات الحضرية نجحت نسبيا في رفع تحدي معالجة النفايات المنزلية، خصوصا داخل مراكز الطمر والتثمين، فإن الإشكالية مازالت مطروحة بحددة لدى الجماعات القروية والتي تشكل 85% من الجماعات الترابية، بل في أقاليم بأكملها، إذ تعرف تفشي المطارح العشوائية وغير المراقبة، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، مدى تأثير هذه الأخيرة على الصحة العامة وعلى البيئة بفعل التدبير المالي بحوالي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، باقية بعض الثواني.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الجماعات القروية متفق معك، خاص مواكبة طبعها، راه هاذ الشي تيدار مواكبة في عدد القطاعات في الماء والكهرباء والطرق إذن هاذ الموضوع.. لكن الجماعات الحضرية بلادنا يجب أن نفخر بما تحققت فيها، الجماعات الحضرية اليوم نظيفة، باستثناء بعض الحالات تيكون إضراب أو شي إشكالات مع الشركات، نظيفة.

اليوم، نماذج ديال الجماعات الحضرية اليوم نجحو فيها السادة المنتخبين، بل الأكثر من ذلك تحولت مناطق سوداء، أحياء فيها تحولات كلها خضراء، إلى ساحات خضراء، يمكن إلى بغينا نحصيو الجماعات نتكلم على مئات ديال الهكتارات، التشجير يمكن نتكلمو على عشرات الآلاف، يعني أقل مدينة، المدينة اللي تنعرفها أنا 15.000 اللي أنا فيها.

اليوم، كاين تحول أخضر في الجماعات الترابية وفيه تنافس خاصة الحضرية، لذلك يجب أن ننوه بذلك، ولكن مازال خاصنا نزيدونشتغلو باش نوصولنتيجة متميزة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "تزايد التلوث وخطورته على الساكنة والبيئة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستعمل الوزارة على اتخاذها من أجل الحد من ظاهرة التلوث وحماية صحة المواطن والبيئة في المدن الصغرى والكبيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بإيجاز، الوقت لا يسمح، الأمر الأول هو أنه الأمور كلها في الحياة في التدبير خاصها إطار تشريعي، اليوم في الجوانب ديال البيئة والتنمية المستدامة وما يرافقها عندنا ما يقارب من 100 نص تشريعي، 28 قانون في كافة المجالات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة والتلوث وغيرها، وتقريبا 72 مرسوم وقرار، ثم عدد من المختبرات، كمين مختبر خاص بمحاربة التلوث، قبل أسابيع راه اطلعتم على الأخبار، ثم عدد من الفرق ديال المراقبة، لأنه كمين تصرفات، وبالتالي لا بد من هذه المراقبة، ثم البرامج المتعددة التي دائما نتكلمو عليها في التطهير السائل، النفايات المنزلية، محاربة التلوث الصناعي التي الآن وصلنا لـ 125 مشروع التي أخذ تقريبا 120 مليار ديال السننيم، محاربة التلوث ديال الفخار، بدينا التجارب ديال سلا ومراكش وزاكورة، برمجة 140 مليون ديال الدرهم ديال دعم المناطق الصناعية، إعداد برنامج جديد ديال محاربة التلوث 2021-2030، برنامج جديد، ثم البرنامج ديال رصد ديال الهواء.

ولكن بغيت نختم بأهم ما تقرر، لأنه ملي نتكلمو على التلوث كمين التلوث التي هونناج على بعض القطاعات، هاذ القطاعات خاص فيها تحول كبير، ناخذو على سبيل المثال التلوث التي تيجي من الصناعة، فالصناعات السابقة لم يكن يعطاه اهتمام كبير جدا إلا بعد أن أقر صاحب الجلالة حفظه الله باش نمشيو في إطار التنمية المستدامة مع الميثاق ديال البيئة، ما كانش.

اليوم القانون ديال التقييم البيئي ليس هناك استثمار كيفما كان يقبل إلا باحترام البيئة، ويكون تيحترم المعايير ديال ما يسمى بـ (les rejets) يعني السوائل، هاذ.. الآن ملي تقدم الآن التقرير ديال (les CRI⁵) عدد من المشاريع بالعشرات رفضت، لأنها لا تحترم المعايير البيئية، رغم أنها تشغل الآلاف وملايير ديال الاستثمارات.

طبعاً، الحمد لله، نتائج كبيرة ولكن رفضت بسبب أنها لا توافق البيئة، لأن التوازن بين البيئة والتنمية، ثم اليوم جميع الاستثمارات المستقبلية والمخططات لا بد أن تحترم مقومات وأسس ديال التنمية المستدامة وديال البيئة.

وكمين الجانب ديال النقل وما أدراك ما النقل، التي الآن كمين اشتغال وزارة الصناعة مع جميع الوزارات باش نمشيو للنقل المستدام، هذا طبعاً غادي يأخذ واحد الوقت، هذا تحول كبير جدا، ولكن الأمور التي تدار آنية تدار آنية وتتوفر لها الإمكانيات وتطبق فيها القوانين، وخاصة القانون ديال التقييم البيئي الإستراتيجي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، بلادنا خطت واحد الخطوة كبيرة في المؤتمر (COP22) تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، غير الي كمين، السيد الوزير، كيف ما قال الأخ ديبالي والصديق على المشاكل ديال المطارح التي كمينه كمينه منها البلاد، البلاد كلها تعاني منها، هو المشكل كيفما قلنا كمين واحد العدد ديال المطارح العشوائية التي كمينه بجوار المدن.

اليوم، فعلا كمينين مجهودات كبيرة التي تدارت، ولكن مازال باقين كمينين جهات التي هي محتاجة التي خاصها باش تعاون في هذه المشاكل ديال المطارح التي كمينه عشوائية، التي بدون حراسة بدون أي حاجة، حاشاك الكلاب الضالة والمشاكل التي كتعيشها والتلوث التي كمين.

كمين هناك بعض المطارح العشوائية، احنا عندنا في مدينة برشيد مثلا والدروة وعندنا واحد المشاكل كبيرة التي كتعيشها فيها التلوث والتسرب ذيك المياه التي كتمشي للآبار، هاذيك المياه التي كتمشي للآبار لأنها كتلوث الماء التي كيشرب منها البشر ويشرب منها الحيوان، إذن هنا كمين واحد المشاكل كبيرة التي كانت تعاني منها في المسائل البيئية.

وكمين، السيد الوزير، كمين شركات التي كمينين اليوم ولات شركات بتكنولوجيا حديثة التي كمينه إقليمية التي كمينه (recyclage) التي كمينه توليد ديال الكهرباء وكذلك كمينه (des engrais) وكينونو استفدنا منها جميعاً، وما تتطلبش شي أرض كبيرة، كمينه ذلك الشيء قليل غير.. كمينه دابا واحد التجربة في أكادير خدامين فيها واش وصلو لذلك الشيء التي كمينه ولا مازال، ولكن هاذ الشيء كمين في أوروبا باش ما يبقاش التلوث ما يبقاش.. تكون بيئة سليمة من جميع.. لأن هاذيك الشركة كميننا احنا كمينه من هذه المشاكل وكينونو ضربنا عصفورين بحجر، وحلينا المشكل ديال البلاد.

أما بالنسبة للتلوث ديال الهواء، احنا مثلا عندنا في مدينة برشيد عندنا واحد 100 وحدة صناعية، كمين مشاكل دابا هاذ الشيء دابا ديال الغاز ديال الشوديرات التي هوما لحد الساعة ما عندناش الوسائل.. تلوث الهواء، فلهدا بغينا.. تيصصها إمكانيات كبيرة ونتمناو من الله إن شاء الله باش تزيدو تكملو المشاريع التي خاصكم تديروها.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

عناوين ديال الأجوبة.

الأول، كمينه مشكل كبير ديال العقار، اليوم المدن إذا بغات تدير

5 Centre Régional d'Investissement

لذا نسالكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اتخذتموها من أجل تحقيق الرفع من حصة الطاقات المتجددة أيضا والتسريع بالتحول الطاقى في سياق يعرف كورونا والآثار التي خلفتها وما تزال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هذا أيضا يحتاج إلى وقت وكنتمناو كنت طلبت كم مرة بغيت نتحاور مع الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات في التفاصيل، لكن نعطي عناوين مرة أخرى، بلادنا غادي تجاوز 52% في 2030 وأتحمّل مسؤوليتي، ويمكن لي نقول لك غادي نوصولها قبل 2026، وقع تأخر في 2000 و.. ولكن البرامج الآن المطروحة، 52 مليار اللي الآن قيد الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة، أعدنا الآن مخطط جديد 2021-2030 ديال الكهربية كله مبني على الطاقات النظيفة المتجددة وشوية ديال الغاز، بمعنى كلها نظيفة.

أعدنا الآن خارطة طريق ديال الهيدروجين، والهيدروجين مستقبل الطاقة والمغرب مقدرله أن يحتضن استثمارات مهمة بالملايير ديال الدراهم، أعدنا خارطة الطريق ديال الطاقة الحيوية بمعنى هذه النفايات الخضراء والمنزلية نحولها إلى طاقة، ثم الآن كنشغل على الطاقة البحرية كما طالب جلالة الملك حفظه الله، بالإضافة إلى الخارطة التي أمهينا ديال الغاز الطبيعي اللي غادي يتحول نحو الصناعة لأن الكهرباء، الحمد لله، حققنا فيها.

لكن بالإضافة لهذا الشيء يمكن نقول لك ما اكتفيناش مشينا للتصنيع، مع الصناعة نشتغل على التصنيع ديال الطاقات، على واحد العدد ديال المكونات ديال الطاقة التصنيع ديالها ومشينا في المجال ديال البحث العلمي والموارد البشرية.

مرة أخرى، هذه عناوين ديال التحول الطاقى للعقد المقبل، عقد الطاقات النظيفة والمتجددة بامتياز، وغادي نحققو الهدف، يعني هاذ الشيء بالأرقام ماشي.. هاذ الشيء راه بالأرقام، استفدنا من التجربة السابقة بإيجابياتها وسلبياتها، والعقد المقبل إن شاء الله عقد.. ابتداء من هذه السنة وكما قلت لكم الأرقام اللي هي قيد الإنجاز توضح ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

مطرح عندها مشكل في العقار وهو مكلف جدا، فهاذ الشيء وجدناه في واحد العدد ديال المدن وكنحاولو نحلوه، وفيين ما كتمشي لشي بلاصة كتكون احتجاجات كنجاولو نلقاوا المكان الأقل ضررا.

الأمر الثاني هو الكلفة، الجماعات كانت كتعطي أقل من 100 درهم للطن، اليوم إذا درنا هذه التكنولوجيا ولات كتطلب لها أكثر من 200 درهم، الجماعات التوازنات المالية، لذلك موضوع ديال الحكامة اللي تكلمنا عليه.

الأمر الثالث هو اليوم فعلا درنا اتفاقية مع فيدراليات صناعية، وخاصة الإسمنت باش نديرو ما يسمى بالتثمين الطاقى ديال هذه النفايات وهذا البرنامج راه قيد.. غادي نوقعوه قريبا اللي غادي يتطلب أيضا ملايير ديال الدراهم باش فعلا يوقع تحول.

الأمر الآخر، تكلمت على النقل المستدام، مع وزير الصناعة وقعنا اتفاقيةين نزودو جميع المناطق الصناعية بالطاقات المتجددة وبالغاز باش نعوضو الفيول ونعوضوما هو أعلى في الطاقات، لأن هاذك تفرضو البيئة وكيفرضو أيضا التنافسية ديال القطاع الصناعي.

الوقت ما كيسمحش نتكلم على واحد العدد ديال القرارات والإجراءات والبرامج اللي يمكن لنا باش نمشي في هذا الاتجاه، وبلادنا راه تحتل مرتبة متقدمة من الدول، لأن هذا راه تحدي عالبي لأنه كايين رصيد ما كانش كيحترم البيئة خاصك تعالجو، ثم كايين تحولات تكنولوجية وصناعية واستثمارات، وتحتل بلادنا حسب التقارير مراتب متقدمة، الحمد لله، في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "فرص التحول الطاقى بالمغرب بعد جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد التحول الطاقى ببلادنا رافعة طاقية استثنائية نحو مسار النمو الأخضر، وبالتالي فالتسريع به اعتمادا على ما يزر بلدنا من إمكانيات وما راكمه من مكتسبات يعد بالكثير، سواء للمواطنين أو المقاولات أو المالية العمومية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم وما تضمنه من عناوين إنجازات وحصيلة مشرفة في مجال الطاقات المتجددة.

بداية، ننوه في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالمجهودات المقدره التي قمتم بها، والتي بفضلها تمكن بلدنا من تبوؤ مراكز مهمة، سواء المركز الثالث بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في "MENA⁶" حسب التحول الطاقوي وأيضا بفضلها تبوأ بلدنا المكانة 66 عالميا من بين 115 دولة، وبالتالي فبلدنا يعد بحق رائدا في مجال الانتقال الطاقوي على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يعد النموذج الطاقوي المغربي القائم على الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وكذا خطة التمويل المبتكرة دليلا على سير بلدنا نحو تحقيق الطموحات الواعدة، تحت توجيهات صاحب الجلالة نصره الله.

تبوأ بلدنا لهذه المراكز في هذه السنة 2021 هو خير دليل على الصمود والاستدامة اللذان عرفهما القطاع خلال الجائحة، فمجموع المشاريع المبرمجة التي ذكرتم لم تعرف توقفا، سواء الشمسية أو الريحية أو الكهرومائية.

ننوه بما ذكرتم من إحداه للجنة الوطنية للهيدروجين بهدف مواكبة خارطة الطريق لتطوير البحث العلمي والتسويق وتمكين بلدنا من تطوير صناعة خالية من الكربون، أيضا مواكبة وضع خارطة طريق وطنية خاصة بالطاقة الهيدروجينية وبلورة خارطة طريق خاصة بالتيارات البحرية وغيرها من الإنجازات.

ختاما، السيد الوزير، فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعوكم إلى تسريع تطوير الصناعات من أجل تغيير أنماط الإنتاج على مستوى الوحدات الإنتاجية والصناعية الكبرى، والتي لازالت تعتمد على الطاقة التقليدية وتوجيهها ومواكبتها من أجل الاعتماد أكثر على الطاقة الخضراء.

أيضا ندعوكم، السيد الوزير، إلى تقييم مستمر للمشاريع الكبرى لا على مستوى التخطيط أو على مستوى التنزيل، حتى يتسنى تفاعلي مجموعة من الاختلالات التي شابت البعض من هذه المشاريع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

طبعا أنا كنتمنى باش.. كانت واحد الفكرة اقترحوها الإخوان في

اللجنة باش مهمة استطلاعية للإطلاع على البرامج ديال الطاقة مع المكتب الوطني ومع المؤسسات كلها.. (MASEN⁷)، باش تكون مزيد من المعطيات ومزيد من التفاصيل، أشنا هي أهم التحولات؟

كاين 2 المعطيات باغي نذكرهم اللي عندها علاقة بالطاقة، التكنولوجيا تتغير بسرعة، تقريبا تشبه التغير الحاصل في المجال ديال الهواتف، يعني اللي كان غالي هادي 10 سنين أصبح الآن رخيص، راه اليوم بدينا كنتكلمو أن الكيلو واط يمكن لنا ناخذوه بأقل من 20 سنتيم، راه سابقا كنا نتكلمو على 80 وعلى درهم و20 قبل ما كيناش 6 سنين، 7 سنين 8 سنين كاين واحد التحول كبير جدا، وبالتالي كاين واحد الصعوبة في هذا المجال.

الأمر الثاني هو التحول على مستوى الطلب، إلى ما طلعتش الاقتصاد بواحد الشكل كبير جدا، الطلب غادي يبقى محدود في حدود 3%، ولذلك الآن عندنا فائض ديال 20%، جزء من هاذ الفائض، الحمد لله، بدينا تنصردوه وبدينا تنديرو التوازن بين الاستيراد والتصدير ديال الكهرباء.

تنبغي نعاود نأكد ما قلته للسيد المستشار، اليوم مع وزارة الصناعة، اتفقنا الآن، تنافسية الصناعات ثم نتفادو الضريبة على (taxe carbone) الانبعاثات، لأن احنا الصناعة ديالنا تصديرية، الآن وقعنا 8 ميغاواط في المناطق الصناعية ثم على الغاز الطبيعي، كان عندنا اجتماع باش نجيبو الغاز الطبيعي للصناعة مطلوبة الآن صناعات كثيرة.

ثم أيضا، اليوم يمكن لي نأكد لكم، السادة المستشارين والمستشارات، كاين تنافس بين القطاعات الاجتماعية، المساجد خلاص تقررت كلها غادي تمشي للطاقات، اليوم المرافق الرياضية الاجتماعية وقعنا معها، المدارس الآن غادية في هاذ الاتجاه، بمعنى كاين تحول الآن في نمط الاستهلاك ديال الطاقة على الصعيد الوطني.

وأخيرا، اسمح لي، يمكن نأكد لكم قوانين جديدة تتعلق بالقطاع الخاص، ولكن أهم قانون راه الآن عند الأمانة العامة للحكومة هو الإنتاج الذاتي، اللي غادي يعطي للمواطنين المستهلكين ينتج جزء من الطاقة اللي تيجتاج، وهذا غادي يخلق حتى هو تحول في المنظومة الطاقوية والتوازنات، لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية المهترئة بالمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

⁷ Moroccan Agency for Solar ENergy

⁶ Middle East and North Africa

اللي يمكن لي نقول لكم أنه في 10 سنوات 170.000 عمود اللي غيرناه، زدنا في الوتيرة، كنا غادين في واحد الوتيرة شوية متوسطة، غير في السنين الأخيرين، الثلاث سنوات الأخيرة 100.000 عمود اللي اخذا 256 مليون ديال الدرهم بمعنى 26 مليار.

الآن مبرمجين في 3 سنوات 160 مليون ديال الدرهم باش يمكن لنا نعوضو، ولكن يمكن إن شاء الله أثناء التعقيب نعطيكم المناطق الجبلية، خاصة أنا عندي الإحصاء، كل إقليم جبلي أو جوج الأقاليم جبلية شحال الآلاف ديال الأعمدة اللي تغيرت وأشنو إن شاء الله مبرمجين باش يمكن إن شاء الله نغيروه أكثر، فإذن كايين لأن مصلحة المكتب الوطني باش الشبكة تشتغل باش يمكن لو.. لأن المكتب الوطني تببيع، وبالتالي هو المصلحة ديالو أن الشبكة تكون دائما فيها الصيانة ويكون الرضا ديال الزبناء.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب.

حقيقة هناك مجهود كبير يبذل في صيانة وبناء الأعمدة الكهربائية المتساقطة، خصوصا المتهالكة منها، وقد رصدنا ذلك على أرض الواقع، هي توجد غالبا في المناطق النائية والجبلية، خصوصا بالجماعات القروية.

هذه الجماعات إمكانياتها ضعيفة ومحدودة للمساهمة في تجديد هذه الأعمدة، خصوصا وأنها تطرح، كما قلتو، إشكاليات حقيقة في توفير الكهرباء للسكان والمتواجدة بهاته المناطق وتؤثر على برنامج تعميم الكهرباء القروية للسكان المعوزة المتواجدة في الجبال وفي المغرب العميق، إضافة إلى الإشكاليات التي تطرحها على مستوى سلامة وصحة الساكنة.

نحن نتفهم ببطء إصلاح هذه الأعمدة على مستوى الوطن بأكمله، نظرا لظروف هذه الجائحة، وخاصة وضعية المكتب الوطني للماء والكهرباء والصعوبة المالية التي يعيشها.

الأرقام التي أعطيتكم.. سردتم لنا، السيد الوزير، على الواقع، أتمنى أن يكون إنجاز هاذ 170 ألف حقيقة، وأكد أنكم حريصون على القضاء بصفة نهائية على هذه الظاهرة بهدف تجديد الشبكة الحالية وإصلاحها، لما فيه مصلحة الساكنة، ولما فيه مصلحة توسيع وتعميم الكهرباء على كل الجماعات النائية والبعيدة والمتواجدة في تخوم الجبال.

وبالتالي أتمنى أن تسرعوا من وتيرة الإصلاح، على اعتبار أن الجواب الذي أعطيتكم، أنا في الحقيقة بهرت للأرقام، وسبق لكم أن سردتم

لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني ساكنة المناطق الجبلية بمختلف جهات وأقاليم المملكة من وضعية متردية لشبكة الأسلاك الكهربائية المهترئة، خاصة خلال موسم التساقطات المطرية، بسبب إهمال الصيانة وغياب المتابعة المستمرة والمراقبة الدائمة للأعمدة المهتدة بالسقوط، الشيء الذي خلف حالة من الذعر والخوف لدى عموم المواطنين.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية المهترئة، بغية رفع الضرر وإبعاد الخطر عن سكان المناطق الجبلية المستهدفة؟

وأعتقد أن هذا السؤال سبق أن طرحناه أكثر من مرة، وخاصة وأن المسألة أصبحت جد خطيرة، نعاود هذا السؤال من جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو دائما موضوع الكهرباء دائما تيتعاود، لأنه الكهرباء والماء ما تيتفرقوشاي ومهمين بالنسبة للحياة ديال المواطنين والاقتصاد الوطني.

طبعا نبغي نعطي واحد الرقم، أولا، حجم الاستثمار في الصيانة ديال الشبكة الكهربائية، لأن أنا عندي الإحصاء ديال الأعمدة، 2.2 المليار في 2020، 220 مليار سنتيم لصيانة الشبكة، ما كنتكلمش على الاستثمارات في الإنتاج، إنتاج الكهرباء، لا، نتكلم على الصيانة اخذات 2.2 مليار ديال الدرهم، بمعنى كايين واحد المجهود جبار فيما يتعلق بالصيانة ديال الشبكة.

طبعا هذه الأعمدة، انتم تعلمون، لما موقع التعميم ديال الكهرباء في العالم القروي، جزء من العالم القروي وخاصة المناطق الجبلية ما كانش ممكن يمشيو الشاحنات، فتم اعتماد وسائل ديال النقل التقليدية باش يمكن لنا نوصلو أعمدة اللي هي خفيفة، ما يمكنش تدير إسمنت ولا الحديد، وبالتالي كانت الأعمدة.

طبعا المناطق تعرف تهاطلات مطرية، بعض المرات تتجي شي رعدات، بعض المرات تتجي فيضانات بعد المرات انجراف التربة. ولكن

من الفاتورة الطاقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذي فرصة ولو كمرة أخرى بعناوين، الفاتورة الطاقية راه نتكلمو 2020 ماشي مقياس، لأنه وقع تراجع في الاستهلاك يالاه وصلنا لـ 50 مليار، لكن 2019 وصلنا 76 مليار ديال الدرهم، 76 مليار ديال الدرهم، أنا نبغي نأكد أنه 90% مستوردة غير باش نعرف، فاش مستوردة؟ غنعطيكم الأرقام باش الأخوات والإخوان يعرفو هاذ الفاتورة اللي هي تحدي بالنسبة للبلاد ديالنا، الفحم مثلا اللي تستعملوه في الصناعة وتستهملوه في الكهرباء تقريبا 8 مليار ديال الدرهم اللي تيشكل تقريبا 11%، بغينا ناخذو الكازوال يعني الغاز اللي تستعملوه في السيارات (en général) هذاك تياخذ 48% يعني 36 مليار ديال الدرهم، 36 مليار ديال الدرهم، فيمكن نتكلم مثلا على البترين الممتاز 4 مليار ديال الدرهم، الفيول اللي تيسعمل في الصناعة: تقريبا 3 مليار ديال الدرهم، وقود الطائرات طبعا 19 كياخذ 5 مليار ديال الدرهم، غاز البوتان اللي تيتهملكوه في الأسر أكثر 86%، 11 مليار ديال الدرهم، ثم الغاز الطبيعي اللي غالبا في الكهرباء شوية في الصناعة اللي تقريبا 2.5.

أنا بغيت نعطيكم هاذ الأرقام باش نأكد لكم على أنه في مجال الكهرباء غادي نتحكمو فيها، مجال الكهرباء لأن ماشين، كما قلت لك، في مجال الطاقات المتجددة والعقد المقبل استفدنا من التجربة غنمشيو في الطاقات المتجددة، لكن في المجالات الأخرى هذا خاصو تحول.

هاذ الشئ علاش الآن اشتغلنا باش نستعملو الغاز الطبيعي في الصناعة لأنها تستهلك ولكن غنستوردو الجزء الأكبر، لأن ما زال ما عندناش اكتشافات كبيرة على الصعيدي الوطني، فالفاتورة غادي تبقى ما دام أن كلشي تنستوردوه، ما كتبش الله أننا تكون عندنا اكتشافات كثيرة.

طبعا هادي فيها قراءات متعددة، ولكن كل ما كان ممكن نستعملو الطاقات المتجددة، كل ما كان ممكن نديرو التحول بحال مثلا في النقل المستدام بدينا أول قرار نعيدو (TVA⁸) على السيارات الكهربائية والهجين، على أساس أن تعمم في الإدارات، وراه كايين تحول باش نعمموها في الإدارات.

اليوم مع الصناعة كما قلت لكم وقعنا على 800 ميغاوات زائد الغاز

بعض الأجوبة المقنعة أمامنا من خلال الأسئلة اللي طرحنا قبل في الدورة التشريعية الماضية، وأسباب طرحه من جديد هو أن المجهود مازال تقريبا محدودا وأسواق لكم هنا أمثلة في الجماعة الترابية التابعة لإقليم تطوان وشفشاون ووزان والعرائش الذي أتشرف بتمثيلها داخل هذا المجلس الموقر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا هاذ التعقيب ديالكم تيزيد يأكد على ضرورة وفد من مجلس المستشارين يجلس مع المكتب الوطني، راه داروه الإخوان في الغرفة الأولى واخذاو التفاصيل، ولكن مع ذلك رهن الإشارة، راه ملي تيتواصلو معنا السادة المنتخبين، لأنكم تمثلون المواطنين، راه احنا نتفاعلو معهم، أحيانا تتكون حتى لقاءات مع السيد المدير العام باش نحلو عدد من المشاكل.

ولذلك، نبغي نطمئنك إلى قلنا 2010-2013 كانت 28 ألف عمود في هاذ الفترة يعني 4 سنوات، 4 سنوات الأخرى 38، في هاذ 4 سنوات الأخيرة باش تعرف تسريع الوتيرة 103.000 بمعنى 3 مرات ما كان ينجز، بمعنى دليل على أنه كايين اهتمام بهاذ الموضوع.

بني ملال يعني وأزيلال 6600 عمود، أنا تنعطيك هاذ الأرقام، تاوانات وما جاورها 17.000 منطقة جبلية، 17.000 هاذ الأرقام مراكش، الحوز بالخصوص 6000، بغيت الناظور والدريوش 5000 يعني عمود، بغيت نتكلم على الحسيمة والشاون اللي تكلمتو عليهم، السيد.. الحسيمة 12.800، شفشاون ووزان 23.000 عمود اللي تغير، لأنه كايين فعلا.. هذي مناطق جبلية وكانت أغلب.. كايين إنجاز يتحقق على أرض الواقع، ولكن مرة أخرى رهن الإشارة باش نجتمعو مع السيد المدير العام ومع الوزارة ونعطيو مزيد من التفاصيل، طبعا دوركم الرقابي تيعاوننا كثيرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "الحد من ارتفاع الفاتورة الطاقية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتقليص

⁸ Taxe sur la Valeur Ajoutée

يكون هاذ الدعم فيما يخص الناس اللي استعملو الطاقة الشمسية فيما يخص الفلاحة، هاذ الشيء مازال ما وصلنا هاش، باقي (TVA) كايينة، باقي الإنسان باقي واحد الفلاح إلى بغى يدير الطاقة الشمسية باقي غالية، وذلك الدعم فاش تيمشي خاصوي موشي في هاذ الاتجاه باش يمكن نكونو نخفو من هاذ الطاقة ديال الغاز اللي تنستوردوها كذلك.

كذلك في النقل، في الإنارة العمومية، الإنارة العمومية خاص يكون واحد المجهود بالنسبة.. انتوما تدفعو بالجماعات المحلية واخا كايينة الحريات للجماعات المحلية، ولكن إمكانياتها راك تتعرفو، انتوما رئيس جماعة، إلى ما عندناش إمكانيات على أنه باش تحول هاذ القطاع الكبير جدا المستهلك للطاقة إلى الطاقة ديال النقل الحضري، أساسي، خاصنا نشوفوله الإشكاليات ديالو، راه تيدي بزاف ديال الطاقة، بزاف تيديها النقل الحضري في المدن الكبار، وبالتالي هنا بعض المسائل اللي يمكن تدخلو فيهم بشراكات، بعمل مع الجماعات المحلية، مع الناس المسؤولين على هاذ الاستهلاك.

الإدارات خاصها تعطي مثل في هاذ الموضوع، الوزارات الإدارات الكبيرة جدا خاصها تعطي مثل في هاذ ما يسمى بـ"النجاعة الطاقية"، "النجاعة الطاقية" خاصنا احنا نعطيو مثل، لأن البناية ملي تنبنوها خاصنا نبنوها تكون (efficiente) فيما يخص هاذ الطاقات.

إذن واحد العدد ديال المسائل اللي يمكن تنقص لنا من هاذ الفاتورة الكبيرة جدا والضخمة، التي تؤثر على الميزان التجاري وتؤثر كذلك على الميزانية العامة ديال الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا هذا تبحر، أنا تشكرك على المقترحات، ولكن تنقول لك هاذ المسار احنا ماشين فيه، لكن أحيانا مشينا في إطار التحفيز والتوعية، ربما بعض الأحيان خاصنا ندوزو للمرحلة ديال الإكراه.

أنا تنظن -المعذرة إلى استعملت هاذ اللفظ- بمعنى أنه تيمكن لنا نمشي في الاتجاه أن نلزم، مثلا اليوم اتخذ قرار في الإدارات العمومية في إطار المخطط ديال مثالية الإدارة هو التحول نحو كل ما هو مستدام، لا في طريقة البناء ولا في السيارات اللي تستعمل ولا في الإنارة، وكل سنة تيقوع تخفيض ديال الميزانية ديال الكهربية والميزانية ديال الماء، بل ميزانيات أخرى حتى ديال الهاتف، حتى ديال الأسفار هذا راه قرار اتخذ حتى قبل الجائحة بالمناسبة، ما عندو علاقة، داخل في إطار مخطط مثالية الإدارة.

الطبيعي، هذا غادي يخلق تحول، ولكن التحول راه بطيء، لأن هاذ الشيء ديال الفاتورة تراكم ديال عقود، ثم ما عندناش الاستكشافات، فإذن هذا واحد التحول اللي احنا ماشين فيه باش نتحكمو في الفاتورة، انطلاقا من الكهرباء باش تكون نظيفة، ولكن أيضا في القطاعات الأخرى باش نستعملو ما يمكن أن نتجه محليا، خاصة الطاقات المتجددة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في الواقع طرحنا هاذ السؤال، وتشوفو أن هاذ السؤال يتواتر بكثرة هاذ السؤال ديال الطاقة وديال البيئة يتواتر بكثرة على الحكومة، لماذا؟ لأن المغرب، أولا، كما قلت قبيلة، هورائد في ما يخص، أولا، هاذ التحول الطاقية، لأن المغرب استضاف (la COP22) في مراكش، وعليه التزامات كبيرة جدا عندما نستضيف ماشي صدفة استضاف المغرب هاذ (la COP22) اللي جاو 196 دولة تقريبا، فيها رؤساء حكومات، إلى هاذ البلد وتفوق على هاذ الموضوع ديال التخفيف اللي فيها هاذ التحول الطاقية.

هاذ التحول الطاقية في المغرب في الواقع درتو فيه مجهود كبير، بلادنا دارت مجهود كبير جدا فيما يخص الطاقة الريحية، فيما يخص الطاقة الشمسية إلى آخره، وهاذوراه استثمارات ضخمة، مكلفة، ولكن المغرب اتخذ القرار على أنه خاصو يخفض من هاذ الفاتورة الطاقية اللي هي تقريبا 80 مليار ديال الدرهم سنويا اللي هي نسبة كبيرة جدا من الميزانية ديال الدولة.

إذن احنا غادين في هاذ الاتجاه، والمغرب خاصو يعطي مثل في هاذ الاتجاه.

كايين بعض المسائل اللي خارجة على هاذ التحول الطاقية بهاذ الانجازات الاستثمارية الكبيرة جدا في هاذ الميادين اللي ذكرتو اللي هو هوما بعض المسائل اللي ساهلة خاص يكون الضبط، الضبط اللي هو مسائل في البنايات خاص يكون الضغط باش يكون في البنايات على أنه يكون فيهم ما يسمى.. البناية ما تبقاش تستهلك بزاف ديال الطاقة مثلا تتسمى بـ (une résilience) في الطاقة بالنسبة للبنايات، كذلك بالنسبة للغاز اللي فيه 11 مليار ديال الدرهم.

دائما تنقولها وعاد تنكروها على أن بلادنا القطاع الفلاحي كيدي تقريبا نسبة كبيرة جدا من هاذ الإمكانيات اللي تتدار للغاز، تيديها القطاع الفلاحي.

تنقولو تنطلبو كل سنة على أنه الدعم اللي كايين في المخطط الأخضر فيما يخص واحد العدد ديال المسائل في القطاع الفلاحي لتشجيعه،

الإحصاءات على المستوى اللي كايين هو التراجع، البحث الوطني ما بين 2009 و2018، سواء البحث الوطني الذي أنجزته وزارة التضامن أو اللي تنجز على مستوى المندوبية السامية للتخطيط، انتقلنا في المغرب من 62.8 في 2009 إلى 54.4، هاذ الرقم تياكد هاذ الانخفاض اللي وقع في الأرقام رسميا تياكد أنه إذا تضافرت المجهودات الوطنية وتعززت البرامج الموجبة لمناهضة العنف ضد النساء، يمكن لنا نقلصوم من هاذ الظاهرة.

ولهذا، نبغي نأكد على مجموعة من البرامج التي تم إطلاقها، في مقدمتها أننا اشتغلنا على إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في بعدها الوقائي، الزجري، التكفلي والحماي كذلك، وتنعثبرو أن هاذ الإستراتيجية هي ثمرة عمل مشترك بين كافة المتدخلين.

نؤكد كذلك على أمر آخر، اللي هو مهم، هو أننا اليوم طلقنا فضاءات متعددة أو مؤسسات متعددة الوظائف للنساء، هاذ شبكة الفضاءات تنعثرها مهمة جدا لأنها بنيات للقرب اجتماعية، وكيف ما لاحظتو، افتتحننا مجموعة منها في الآونة الأخيرة، هاذ الشبكة اليوم كتعزز في آخر 2021، غنوصلو لـ 85 مؤسسة اللي متعددة الوظائف للنساء في مختلف الأقاليم، واحنا نعمل على توسيع هاذ الشبكة لتشمل كل مناطق المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيدة الوزيرة.

ظاهرة العنف ضد المرأة في الأسر والأماكن العامة وأماكن العمل لها انعكاسات خطيرة على تطور مجتمعتنا اجتماعيا واقتصاديا، وتعرقل أي مشروع تنموي، وتعطي انطباعات سيئة لسمعة بلادنا، وقد زادت وتيرة العنف في ظل جائحة كورونا، نظرا لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية على شريحة واسعة من النساء، خاصة اللاتي يعشن الهشاشة والهميش واللاتي تضررن بفقدان شغلهن ومصدر رزقهن وتسريحهن بالآلاف، والأمثلة على كل هذا كثيرة، وهذا ما يطرح السؤال العريض:

ماذا أعدت الحكومة لهذه الشريحة التي تمثل نصف المجتمع لضمان انخراطها الفعلي في التنمية التي لن تتحقق بدون النساء؟

السيدة الوزيرة.

الواقع مقلق ويعكس فشل الوزارة الوصية والحكومة التي تتعاطل مع الظاهرة بشكل مناسباتي وبإجراءات خجولة أقرب منها إلى الإحسان عوض التمكين الاقتصادي، فمئات النساء ضحايا العنف الزوجي والعنف الأسري وفي الشارع تعانين من ضعف التدابير ومحدودية

وقعنا مع وزارة السكنى مخطط ديال البناء المستدام، واليوم الآن بدينا مع في واحد العدد ديال القطاعات، أنا نتمنى تعطى فرصة نقول لكم جميع الإجراءات اللي اخديناها مع الصناعة كما قلت لكم إجراءات، اليوم (TVA) في السيارات، غادي نمشيو إن شاء الله في الاتجاه.

غير باغي نعطي واحد الرقم: الفلاحة والإنارة العمومية لا يمثلان بجوجهم إلا 8% من الاستهلاك ديال الطاقة، غير باش ناخذو هاذ الرأي، ومع ذلك أتممنا إعداد البرنامج مع وزارة المالية ومع وزارة الصناعة والفلاحة، باش نشجعو الطاقة الشمسية للفلاحة، لأن كايين نجاح تقريبا في 40.000 ضيعة واعطت نتائج مهمة، لقينا الطاقة الشمسية -أقولها للرأي العام- أقل كلفة من الغاز اللي هو مدعم بحوالي 40%، أقل كلفة من الغاز المدعم بـ 40%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "استفحال ظاهرة العنف والتحرش ضد النساء بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

ما هي التدابير الفعلية والواقعية للحكومة للحد من استفحال ظاهرة التحرش والعنف ضد النساء ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الرئيس،

أولا، أشكركم على هذا السؤال، أؤكد أن اليوم ظاهرة العنف ضد النساء يشكل أحد أخطر المظاهر المهددة للسلامة الجسدية والنفسية ليس فقط في المغرب، ولكن على مستوى العالم، ولكن إذا عدنا إلى

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك السيدة المستشارة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

السيد الرئيس،

الوقت ديالي الله يخليك، السيد الرئيس، لأن..

السيد رئيس الجلسة:

يالاه، زيدي ألالة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

أنا نتكلم في الواقع ما نتكلمش في شي بلاد أخرى، أنا نتكلم في المغرب وفي الواقع، 60 مليون ديال الدرهم اللي مشات للجمعيات من 2012 إلى 2020 مراكز الاستماع المكلفة بمناهضة العنف ضد النساء لتقوم كذلك بالدور ديالها في التوعية وفي التحسيس وفي المواكبة.

نتكلمو على بروتوكول الحماية اللي طلقناه في الأسبوع الماضي، واللي تعطي بروتوكول ديال التكفل بالنساء، نتكلم على فضاءات جاهزة يمكن لك، السيدة المستشارة، تدوري وتشوفي الخريطة اللي موضوعة في موقع الوزارة، 85 فضاء..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، من فضلك، السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

.. 85 فضاء على المستوى الوطني اللي هي بنيات ديال القرب، بنيات اجتماعية، واحنا معترين كثيرا بإطلاقها، لأنها تتشكل حلقة ديال التعاون والتنسيق بين كافة المتدخلين في هذا الموضوع، منها اللي موجودة في وزان واللي زرناها مؤخرا واللي في مكناس، في طنجة وفي غيرها من المناطق.

نأكد كذلك على موضوع آخر اللي هو لا يقل أهمية هو هاذ البعد الشراكتي والتعاون وأيضا إطلاق برنامج اقتصادي "مغرب التمكين"، بمعنى ما نتعلموشاي بمقاربة إحصائية، نحن فخورون بهاذ المنجزات. طبعا الجائحة كانت عندها تأثيرات اللي ممكن تكون رفعت من منسوب الضغط اللي تعرض له المجتمع بما فيهم النساء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الإجراءات التي تضمن الوصول إلى العدالة، وغياب الحد الأدنى من سلسلة الخدمات التي توفر الحماية والتكافل والمواكبة للمعنفات، وحتى العنف الرقمي تزايد، السيدة الوزيرة، فأين هي الهيئات والآليات للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، التي تتكلف بالاستقبال والاستماع والدعم ومرافقة النساء المعنفات والناجيات؟

سبق لفریقنا، الاتحاد المغربي للشغل، أن نبه إلى خطورة أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة العاملة في أماكن العمل الذي يشكل عائقا أساسيا أمام وصول المرأة إلى سوق الشغل، 18% سنة 2020 وأمام تطور مسارها العملي ووصولها إلى مراكز القرار المهني، بل يحرم العديد من العاملات من حياة عمل آمنة وشروط عمل لائق، خاصة بالقطاع غير المهيكل والقطاع الزراعي، حيث استغلال قوة العمل النسائية وغياب الحماية الاجتماعية.

وكنا قد طالبنا الحكومة المغربية بتعجيل التصديق على الاتفاقية 190 الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ورغم التزام حكومتكم، في شخص السيد وزير الشغل، مازالت بلادنا لم تصادق على هذا الصك الدولي الهام ووضع كافة التدابير والإجراءات التي توفرها الاتفاقية للحد من تفشي الظاهرة، في أفق القطع مع هذه الممارسات، على ضوء مبادئ وأسس دولة القانون والمؤسسات.

إن الظاهرة، السيدة الوزيرة، تتطلب إرادة سياسية والتقائية للحد منها وما هو يقتضي رؤية إستراتيجية لإدماج المرأة في التنمية بدءا بسن المخرجات لها في السياسات العمومية وإدراجها في المناهج التعليمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة.

ولكن أتمنى أنكم تكونو توابكون البرامج والسياسات التي نعلن عنها، لأن كثير من الأمور اللي طرحناها في التعقيب ديالكم لا تستحضر المجهودات الكبيرة المبذولة، واللي الحمد لله فيها اليوم تعبئة وطنية.

اليوم عندنا لجنة وطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف فيها القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية.

اليوم عندنا برنامج للتكفل، برنامج للتكفل يقوم على تكوين..

نتكلم في الواقع، هاذ الشي في الواقع، لا، هاذ الشي..

في مجلس النواب اللي غادي يشكل -ولا شك- لبنة أساسية، بل محور رئيسي ومرتكز أساسي في النهوض بحقوق العمال الاجتماعيين اللي تيشغلون في هاذ المؤسسات، وطبعا هاذ النهوض وهاذ الاعتراف وهاذ التثمين غادي يكون لو واحد الدور كبير في مزيد من تجويد الخدمات والنهوض بها في هذه المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على هذه الإيضاحات.

وفي الحقيقة كما قلتوهاذ الموضوع هذا هو مهم جدا، لأنه تيدخل في إطار المشروع الكبير ديال الحماية الاجتماعية، ولكن للأسف الشديد اللي تنشوفو أنا بطبيعة الحال تنقول لكم لأن أنا عندي معطيات 2018 ربما تكون معطيات غير محينة، ولكن اللي تبيان بأن حسب هاذ المعطيات اللي عندي هو أن واحد المجموعة أصلا ديال المؤسسات غير مرخص لها، ذكرتو اللي مرخص لها.

كاين أيضا مجموعة ديال المؤسسات اللي تتعاني من إشكالية حقيقية، وخاصة في مجال التمويل، التمويل اللي عندي أنا أكثر من 50% تيعتمد على الإحسان والباقي ذاك الشي ضئيل جدا، بالإضافة أن المسؤولية ملقاة على عاتق الجمعيات، وهذا إشكال حقيقي، لأنه تيدير.. ما كايناش الاستدامة والاستمرارية لأن هاذ الجمعيات ما يمكن لهاش توفر الموارد المالية الكافية.

كاينة أيضا المشكلة ديال الموارد البشرية اللي ذكرتوها واللي هي في الحقيقة عصب أساسي للرعاية الاجتماعية داخل هاذ المؤسسات.

اللي تنشوفوه مزيان كاين القانون ديال الحماية الاجتماعية، ولكن للأسف في بعض المرات القوانين لا تفعل والقانون 65.15 اللي صدر في 2018 لحد الساعة شحال من مرسوم تطبيقي خرج؟ أعتقد واحد فقط لحد الساعة، وبالتالي كاين تعطيل لهاذ المسألة هادي.

وبالرجوع للموارد البشرية هاذ الناس هاذو المستخدمين داخل هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية 90% فيهم تنشغلهم الجمعيات وأكثر من الثلثين ما عندهم الحد الأدنى للأجور، ومجموعة فيهم ما تخدموش بالعقد، مجموعة فيهم تقريبا الثلث ما عندهم حتى الضمان الاجتماعي، وبالتالي الوضعية ديالهم هشة حقيقة، وتتمناو أن هاذ القانون ديال العمال الاجتماعيين ينهض بالأوضاع ديالهم.

كاين أيضا هناك وبما أنكم انتوما مشرفين أيضا على التعاون الوطني، التعاون الوطني وخاصة الموظفين ديالهم هوما اللي تيقومو بالتأطير وتيقومو بواحد المجموعة ديال المتابعة لهاذ مؤسسات الرعاية

السؤال الثاني ورد بشأنه طلب التأجيل من رئيس فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

ندوزو للسؤال الثالث موضوعه "وضعية مؤسسات الرعاية الإجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول الإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

أولا، تشكركم، السيدة المستشارة، على هاذ السؤال المهم، لأن مؤسسات الرعاية الاجتماعية تمكنا أننا نشغلون في موضوع المساعدة الاجتماعية اللي هو مكون أساسي في مجال الحماية الاجتماعية، اللي بلادنا اليوم الحمد لله تدخل في واحد الورش وطني كبير، وهاذ الورش اللي هو ورش الحماية الاجتماعية ومن مكوناته المساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.

تنتوفرو على المستوى الوطني على 1175 مؤسسة للرعاية الاجتماعية مرخص لها، فيها أكثر من 800 مؤسسة اللي هي مؤسسات ديال دور الطالب والطالبة.

طبعا الورش الوطني اليوم كبير في تجويد الخدمات والنهوض بالخدمات المقدمة في مجال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، اللي تنشغلون عليه هو في مجال معيرة الخدمات وتجويد الخدمات عن طريق إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون 65.15، القانون 65.15 اللي تنشر في الجريدة الرسمية في 2018، واللي غادي يغير شروط الاشتغال في هاذ المؤسسات بغير الشروط اللي هي موجودة في القانون 14.05، هاذ القانون احنا اليوم في المراحل المتأخرة مع الأمانة العامة للحكومة باش نخرجو المراسيم التطبيقية من أجل تجويد الخدمات المقدمة في المؤسسات، وطبعا رهانين: تجويد الخدمات والنهوض بالموارد البشرية.

وفي إطار النهوض بالموارد البشرية صادقوتو في مجلس المستشارين مشكورين بالإجماع على قانون العمال الاجتماعيين، واليوم راه تعرض

التي تقدمها جيدة جدا وعندها نتائج على مستوى الأطفال، في تمدرس الأطفال في الإدماج ديالهم من بعد يعني في الحياة الاجتماعية. كايين مؤسسات عندها بعض الصعوبات، ونحن نواكب، لأننا نشغلوا على المؤسسات التي عندها التي هي مرخص لها، وكاينة مؤسسات التي غير مرخص لها كذلك يتم استكمال الملف ديالها القانوني باش تحصل على الرخصة.

طبعا هاذ العمل كله اللي تتقوم به هاذ المؤسسات اليوم مؤطر بقانون اللي هو مراسيم تطبيقية لـ 65.15.

المراسيم التطبيقية، الخروج ديالها الحمد لله خرج المرسوم الأول المتعلق بالقانون 65.15 صدر في الجريدة الرسمية، احنا نشغلوا على باقي النصوص اللي غادي تساهم في معيرة وتجويد الخدمات المقدمة لهاذ الفئات طبعا، ونحن في واحد سياق وطني اللي هو سياق الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية جزء لا يتجزأ منها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "دعم المقاولات النسائية من خلال تامين مبادرات للنساء ودعم مشاريع إدماج المقاولات الشابا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

ما هي حصيلة الدعم الذي تقدمونه للمقاولات النسائية الشابا وللمبادرات النسائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

أولا، بالنسبة لموضوع المقاولات والمبادرات النسائية، هاذ الموضوع اليوم تتوفر على المستوى الوطني ونعتز.. تتوفر على برنامج وطني مندمج لتمكين الاقتصاديين للنساء، "مغرب التمكين"، هاذ البرنامج اللي هو

الاجتماعية، لكن للأسف الشديد حتى الوضعية ديالهم عندهم واحد المجموعة ديال المطالب اللي تنمناو أنكم تتفاعلو معها في إطار النهوض بالأوضاع ديال هاذ الناس هادي كاملة، وبطبيعة الحال في إطار النهوض بالأعمال الاجتماعية وبالرعاية الاجتماعية وبالحماية الاجتماعية ككل، وبالتالي كايين عندهم مشكل ديال النظام الأساسي اللي خاصو يكون مواكب.

كايين مشكل ديال تسوية حاملي الشهادات اللي هو ما هواش فقط مشكل ديال الوزارة ديالكم ولكن على الصعيد الوطني، كايين موظفين ضحايا الأقدمية المكتسبة اللي عندهم إشكال حقيقي، ما عندهم مشكل مؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، وكايين مشكل ديال التضييق على الحريات النقابية خاصة في موقع مراكش، موقع مكناس، تنمناو السيدة الوزيرة أنكم يعني تحلوه هاذ المشاكل هادي.

بالإضافة -بإقالي واحد الشوية الوقت- بالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية تنمناو أن هاذ المعطيات اللي عندي تكون الآن تجاوزت لأن اللي تنعرفو بأن مثلا واحد الثلثين ولا أكثر من 60% ديال هاذ المؤسسات الإنفاق ديال مثلا غير على الإطعام تينفقو أقل من 6 دراهم للفرد أو المستفيد في اليوم، هاذ الشي هزيل جدا ما يمكن لوش يلبي الحاجيات، بالإضافة أن الموارد المالية ما كفياش وتتجعل الاكتظاظ في هاذ.. وتجاوز الطاقة الاستيعابية لواحد المجموعة واحد العديد من هاذ المؤسسات. تنمناو، السيدة الوزيرة، أنكم تتجاوزوه هاذ المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، نبغي نأكد أنه بالنسبة للدعم المالي كايين جزء اللي هو مرصود من التعاون الوطني، جزء مرصود من وزارة التضامن في إطار الشراكة، التعاون الوطني يرصد ما بين 150 حتى 180 مليون ديال الدرهم سنويا لهذه المؤسسات، وزارة التضامن بالنسبة للمركبات الاجتماعية الكبرى هاذ السنة اعطينا لهم تقريبا ما بين 15 مليون ديال الدرهم، وطبعا كاينة موارد أخرى اللي تتكون مضافة، لأن المفروض أن هاذ المؤسسات تتقوم على واحد المجهود ذاتي من طرف الجمعيات اللي تتقوم بالتسيير، مجهود ذاتي في تنمية الموارد، والقانون تيسمخ لها بهاذ الأمر.

بالنسبة للقضية المرتبطة بالعمال داخل هاذ المؤسسات وشكل هاذ الفضاءات، أولا، ما خصناش ننطلق من واحد الصورة نمطية، ونقولوا راه المؤسسات كلها عندها مشاكل. كاينة مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي احنا تازوروها وتنشوفها كيفاش تشتغل في مستوى الخدمات

ثم هناك رغم الدعم ديال الحكومة لذيك مؤسسة أمانة اللي فيه 33 مليون درهم اللي تتقدم، ولكن المقاولات والإكراهات اللي عندها مشاكل، عندها مشاكل بكل صراحة، مشاكل كبيرة وكبيرة جدا.

كما قلت، السيدة الوزيرة، قلت لا تتجاوز 12% ولكن الإحصائيات اللي عندنا احنا 2015 وصلت فعلا لـ 12%، ولكن الغريب في الأمر 2018 كانت باقي ما كانت لا جائحة لا والو، الإحصائيات اللي كانت أنها تراجع لـ 10%، هذا إشكال حقيقي معناه بأن هاذ الدعم اللي تنقلو للنساء وكذا، ما كاينشي في هاذ البرامج اللي تتقدمو الحكومة وفي هاذ..

ولكن الغريب في الأمر لأن الإشكال اللي تنقول، السيدة الوزيرة، احنا كرؤساء الغرف اللي تنتلقوا واحد العدد ديال المشاكل بأن في هاذ القطاعات، المقاولات اللي وصلت للحضيض والمواطن بصفة عامة، ولكن صديقتكم والزميلة ديالكم دابا في الحكومة جاوبت على الفريق الاستقلالي تنقول لو أودي الأمور ما نسيسوهاشي، واش المشاكل ديال المواطن بأن اللي توفوا بالأزمات والمشاكل اللي عندو تنقول المسائل ما نسيسوهاشي وخاصنا غنضمامو، أشنو غنزيدو نتضمامو باش نهلكو هاذ المواطن؟

معنى بأن واحد الحاجة احنا تنجيو تنقلو الهوموم ديال المواطنين كاين اللي خاص يؤخذ بعين الاعتبار، الحكومة بأن تيخصها تحرك، تحرك في هاذ الوباء وتكون إستراتيجية واضحة ما وراء الوباء، راه الحكومات دابا ديال العالم دابا تيفكرو كيفاش الإقلاع بالاقتصاد الوطني باش الأمور غترجع في القريب العاجل لمجراها الطبيعي بكل صراحة، لأن كاين إشكالات حقيقية لا من الناحية ديال الأداء ديال هاذ المقاولات فيما يخص اليد العاملة ديالو، فيما يخص المستلزمات اللي عندو مع المقاولات ملي تيدير ملي تيتقدوا الغرض عندهم معاملات تجارية معهم، عندهم الشيكات، عندهم الإكراهات إلى غير ذلك من المشاكل.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

أولا، الحكومة طبعا تتحمل مسؤوليتها وتقوم بكل واجبها في إطار هاذ الظروف المستجدة، لأن اليوم ظروف الجائحة اقتصاديا لم تؤثر فقط.. أثرت على المقاولات بما فيها المقاولات النسائية، ولهذا مجموعة من المبادرات تم إطلاقها، وإضافة إلى ما تم التأكيد عليه على أنه اليوم تيشكل الهدف الثاني "مغرب التمكين"، المحور الثاني الهدف الثاني تيشكل هو النهوض بالمقاولات النسائية وتحفيزها في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذلك في إطار التشغيل الذاتي.

ثمرة شراكة بين مختلف القطاعات الحكومية، المؤسسات الوطنية، وتم إنجازها مع منظمة المرأة للأمم المتحدة، وتعتبره برنامج مهم جدا، تمت المصادقة عليه في لجنة وزارية في يوليوز 2020، وتم تقديمه في اليوم الوطني، واحنا قمنا بمجموعة ديال الاتفاقيات مع مجموعة من الجماعات الترابية، سواء على مستوى الجهات أو على مستوى الأقاليم لضمان التنزيل الفعلي، لأنه لا يكفي فقط أننا نقولو عندنا برامج وطنية، ولكن خاصنا نوضعو الآلية الترابية لتحقيق الأثر على مستوى الواقع، وبالتالي اليوم أكثر من 12 اتفاقية اللي توقعت، واتفاقيات أخرى ستوقع اللي كلها في هاذ الاتجاه ديال ضمان تنزيل هاذ البرنامج على المستوى الترابي.

طبعا البحث الوطني الذي أنجز حول المقاولات بين لنا أن نسبة النساء اللي تيسيرو المقاولات ما تتجاوزوش 12.8%، هاذي نسبة ضعيفة، وتتأكد الحاجة لهاذ البرنامج.

هاذ البرنامج ضمن محاوره الأساسية الاهتمام بالمرأة المقاولات، وملي نتكلم على المرأة المقاولات والمرأة المتعاونة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وطبعا لم نغفل كذلك النساء اللي هوما في القطاع غير المهيكل، وملي تنقلو النساء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني طبعا النساء الحرفيات في الصناعة التقليدية معنيات مجموعة من ديال الأقاليم والجهات ومن خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها، والتي بلغنا اليوم يعني مبلغ هذه الاتفاقيات الإجمالي 220 مليون ديال الدرهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا أحد ينكر المجهودات بأن هاذ البرامج اللي تتذكرو عليها هاذ البرنامج "تمكين" اللي قدمته في 2020، اللي كانت الظروف ديال جائحة كورونا، وبكل صراحة يجب الإشادة بما تقوم به جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، واحد المجهود جبار بكل صراحة اللي تيقومو به رغم الإكراهات والمشاكل اللي تيعيشوها ذلك الشيء ديال المقاولات، سواء المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة، والإكراهات اللي تيعيشوها، سواء في التسويق ديال الخدمات ديالهم، خصوصا تتلاحظو بأن واحد العدد كبير تقريبا 45% اللي هاذ المقاولات تتشغل في ما هو خدماتي، لأن كما قلت القطاع ديال الصناعة التقليدية في التجارة أوفي الخدمات اللي تابعين للغرفة ديال التجارة والصناعة.

هناك مشاكل عديدة بكل صراحة اللي تتعرض لهاذ المقاولات،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تعلمون بأننا نتوفر على سياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية كيف ما ذكرتم في السؤال ديالكم 2020-2030.

طبعا، هاذ السياسة العمومية تسعى إلى بناء منظومة مندمجة ومتكاملة في مجال الحماية، انطلاقا من تامين وترصيد المكتسبات، وذلك اليوم هاذ اللجنة الوزارية وانتوما تتعرفو أن عندها تمت المصادقة على سياسة عمومية مندمجة فيما شق مرتبط بالمساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، واللي وزارة التضامن تترأس هاذيك اللجنة الموضوعاتية المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية.

الشق الآخر مرتبط بالتأمين الاجتماعي واللي تيشكل اليوم واحد الثروة اجتماعية غير مسبوقه في المغرب الحديث، هذه الثروة الاجتماعية غير المسبوقه في مجال الحماية الاجتماعية نعزبها كمغاربة جميعا، كل من موقعه كمسؤولين وكمواطنين، كنعزبو بهاذ الورش الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله، واللي أكيد، كيف ما أكدتم السيد المستشار، المغاربة بالفئات اللي هي معنية هي فرحانة بزاف أن هاذ الأمر يتنجز في هاذ الوقت هذا لظروف الجائحة واللي العالم كله عندو صعوبات في الميزانيات في المالية العمومية، العالم كله، حكومات العالم كتعاني من مشاكل حقيقية، في المالية العمومية، وبلدنا اتخذ هاذ القرار على أعلى مستوى من أجل أن نمضي في الحماية الاجتماعية.

طبعا، السيد رئيس الحكومة، الأمس في مجلس النواب أجب بالتفاصيل المطلوبة في هاذ الموضوع، أنا غنتكلم على الموضوع المتعلق بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية اللي عندو علاقة بالرعاية والمساعدة الاجتماعية، فطبقا لالتزاماتنا في هذه اللجنة، وهاذ اللجنة نبغي نأكد أنه اليوم إضافة إلى هاذ المشروع الوطني الكبير اللي هو ورش الحماية الاجتماعية، أضفنا إليها قبل أشهر موضوع تنزيل البرنامج الوطني المندمج الخاص بالأشخاص المسنين، تتعرفو أن الأشخاص المسنين اليوم في المغرب تيشكلو أحد التحديات، إشكال ديمغرافي مستقبلي سيواجهنا، وبالتالي وضعنا هاذ البرنامج الوطني الذي تم عرضه في المجلس الحكومي، وتمت المصادقة أنه يكون آلية الحكامة ضمن آلية هذه اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

طبعا كايئة برامج مهمة اللي تطلقت، اليوم احنا طلقنا الدورة السادسة لجائزة "تميز" لمزيد من تحفيز نساء المقاولات، سواء في الاقتصاد الاجتماعي وفي المقاوله بشكل عام، تطلقت كذلك مبادرة برنامج "انطلاقة" للدعم المالي، لأن التمويل مهم جدا بالنسبة للمقاوله وإعطاء فرص التمويل هو بمثابة إحياء المقاوله النسائية، برنامج "انطلاقة"، برامج أخرى اللي تتطلق في إطار وكالة التنمية الاجتماعية" مع وزارة التضامن في مجموعة من المناطق مرتبطة بقروض الشرف، اللي نتعتبروها مهمة جدا، إضافة إلى اليوم تمليك النساء الأراضي السلالية اللي تيتعتبر إنجاز مهم، اللي تيعطي النساء الحق في تمليك الأراضي، وهذا كذلك تيخول لهم أنهم يولجول للمقاوله ويولجول للاستثمار في هاذ الجانب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "مآل مشروع السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية 2020-2030".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

سؤال الفريق الاستقلالي هو مآل مشروع السياسة العمومية المندمجة؟

السيدة الوزيرة،

ماذا أعدتم لإنجاح هذا المشروع الذي يعتبر حدثا بارزا، مشروعا ضخما وطموحا، إنه المشروع الذي جاء به جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فعلا، سوف لن نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن المشاريع أو عن ما هي النتائج. اليوم مشروع في البداية نتاعوا واش احنايا وجدنا لو الإمكانيات ديال النجاح؟ هذا اللي نتخوفو، سيما والسؤال ديالنا من 2020 ل 2030، بمعنى عندنا متسع من الوقت.

المواطنين فرحانيين هاذك التاجر الصغير، هاذك الموظف المستقل، الحرفيين، المهنيين كلهم تيتبشرو خيرا، السيدة الوزيرة، لهاذ المشروع الطموح ديال سيدنا الله ينصرو.

أشودرتيو باش تنجزوه إن شاء الله؟

شكرا السيدة الوزيرة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا، السيدة الوزيرة، على التوضيحات.

كان ضروري نوصل لكم بعض المعاناة ديال بعض الفئات، هاذيك "المساهمة المهنية الموحدة" اللي هي شرط أساسي باش يستافد هاذك التاجر الصغير أو الصانع التقليدي أو المهني كيفما كان، فهاذيك "المساهمة المهنية الموحدة" تتوصل بعض الأحيان إلى درجة كبيرة لا قبل للناس بها، راه ما تيسطعوشاي يسددوها باش هي شرط أساسي للاستفادة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم الوسائل اللي تطورت الحمد لله ديال "وفا كاش" وديال واحد إلى غير ذلك.

فأنا تنأكد لكم الآن وتلتتمس باش تساهمو أو تدعمو على الأقل هاذيك المساهمة المهنية تنقصو منها، سيما الظروف ديال كورونا، سيما والخدمة ما كايناش، سيما والوضعية الاقتصادية شوية راه كلشي تيعرفها، فالملتتمس لإنجاح المشروع الملكي الهائل والضخم، خاصنا نديرو لوسائل الدعم باش نجحوه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا، هذا ورش وطني مهم جدا في مجال الحماية الاجتماعية، والذي نعززونفتخر به، وأكد أن هاذ الورش اللي غادي يكلف في نهاية إنجازها 51 مليار ديال الدرهم، والتي تيسهدف قضايا مهمة جدا مرتبطة بالتأمين الاجتماعي، مرتبطة بالتعويضات بالنسبة للأطفال اللي غتوصل 7 مليون ديال الأطفال اللي غيستافدو، 3 مليون ديال الأسر اللي غادي تتمكن من هاذ الاستفادة.

كذلك، بالنسبة للتقاعد الأشخاص اللي ما تيتوفروش عليه في الأعمال ديالهم، فهاذ الورش الوطني الكبير والتي أكيد المغاربة استقبلوه بكل فرح وبكل افتخار، اليوم التنزيل ديالوالحكومة عازمة على تنزيله وفق الأجنحة، كيف ما أكد السيد رئيس الحكومة، وفق الأجنحة الموضوعة وفق مخطط واضح المعالم من أجل إنجازها، واليوم ت يتم المصادقة على المراسيم والقوانين المرتبطة بهاذ الفئات، ولاحظنا كيفاش في المرحلة الأخيرة مجموعة من الفئات تمت المصادقة على قوانينها من أجل أنها تستافد وتدخل في هاذ النظام.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "تحقيق العدالة المجالية في مجال التنمية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، السؤال ديالنا كيتعلق بتحقيق العدالة المجالية في التنمية الاجتماعية، خاصة في العالم القروي في المناطق الجبلية اللي تتعرف واحد الخصاص مهول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

أولا، موضوع العدالة المجالية مهم جدا، وأعتقد أننا اليوم في بلادنا في إطار التزامنا في البرنامج الحكومي هناك مجهودات كبيرة لتقليص الفوارق المجالية، وتقليص الفوارق المجالية تبذلت فيه مجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية على مستوى الطرق على مستوى الموانئ على مستوى مجموعة ديال المجالات اللي كلها تساهم كذلك على مستوى الطاقات المتجددة، اللي كلها تساهم على أن بلادنا تنقطعواشواظا كبيرة جدا في مجال محاربة الفوارق المجالية.

على مستوى التنمية البشرية اللي تنعتبروها والتنمية الاجتماعية تنعتبروها مدخلا أساسيا وركيزة أساسية في تطور بلادنا والنهوض بها، تنساعو في وزارة التضامن إلى تحقيق البرامج ديالنا، رغم أن وزارتنا وزارة ما عندهاش امتداد تراي، ولكن تنشغلو مع المؤسسات العمومية اللي هي تحت وصاية الوزارة لتنزيل كل البرامج ولاستفادة كل المناطق.

نعطي أمثلة: الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة طلقنا 8 أجهزة نموذجية، طلقنا الأول من طنجة من إقليم طنجة، طلقنا 8 أجهزة نموذجية، بعد ذلك مرينا في المرحلة الثانية 2021 لـ 10 الأقاليم الأخرى بمعنى اليوم عندنا 18 إقليم على المستوى الوطني اللي ما بين إقليم تيتجهز لإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة، وكننتو معنا، السيد المستشار، ملي وقفنا على التدشين ديال أو متابعة سير الورش ديال المركب ديال مركز المواكبة لحماية الطفولة اللي غادي يتفتح عندكم في وزان قريبا إن شاء الله.

وهكذا، في مجموعة ديال الأقاليم وصلنا اليوم 18 إقليم وهذا بالنسبة للطفولة، والتي تنعتبرو أنه أطفال المغرب هوما مستقبلنا،

تطوان مثلا الشاون، أنت داخل للجهة، كايين واحد الفوارق خطيرة، أنت مثلا داخل للجهة كتلقى 14 ألف درهم فالدار البيضاء الاستثمار ديال الفرد وفالرباط، ولكن منين كتمشي لوزان ولا تتمشي لجهة طنجة . تطوان كتلقى 1400 درهم، هذا هو الاستثمار لكل فرد، يعني واحد التوزيع زعما غير منطقي وغير معقول وفيه إقصاء وهميش ممنهج لبعض المناطق بشكل زعما غير معقول نهائيا.

هذاك 55 مليار اللي تكلمتي عليها، السيدة الوزيرة، ديال الطرق وهادي، الطرق كايين بعض المناطق فعلا فيها الطرق، كايين بعض المناطق مقصية، مهمشة، والمسؤولين عليها.. والغريب فالأمر ذيك 55 مليار راه كنت هضرت مع السي اعمارة، وقال أودي راه المشكل ما بين الداخلية، مرتبط، حتى الأشغال اللي تدار فذاك الشي ديال الفوارق تمشي للطرق تصاوبها الآن عندها ستة أشهر كتلقاها ما بقاش الأثر ديالها، لأن كلشي ماشي فذاك المواصفات وبالشكل باش خاصها تدار، ولهذا إلا غادي نعالجوا المناطق الجبلية ونعالجوا.. أنا تشكرك حقيقة كتقومي بواحد المجهود جبار، ولكننا مجموعة ديال القطاعات فاشلة فالتدبير ديالها للمناطق ديال العالم القروي والمناطق الجبلية، لأن التوزيع غير عادل وغير منصف نهائيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى من التوقيت.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أكيد، أنه المجهودات الوطنية المبذولة في مجال تقليص الفوارق المجالية مهمة جدا، فشبكات الطرق، فالبنيات التحتية، فالموانئ فغيرها، وهذا اليوم أصبح مصدر للتقارير على المستوى الوطني، إشادة وطنية ودولية، واللي كنعزرو بهاذ المنجزات.

على مستوى التنمية البشرية والاجتماعية، أكيد أنا ذكرت بعض الأمثلة فقضايا المرأة والطفولة، نضيف كذلك فالمسنين هناك اهتمام خاص، هناك اليوم شبكة، عندنا برنامج وطني مندمج للأشخاص المسنين اللي كيضمن الالتقائية بين كافة المتدخلين.

كذلك، فالإعاقه هناك مراكز على مستوى الترابي، 77 مركز اللي هي مراكز التوجيه والمساعدة لأشخاص فوضعية إعاقه.

وهاذ البرامج كلها نبتغي من خلالها تحقيق الالتقائية والتنسيق بين كافة المتدخلين، لأن هو المدخل الأساسي لتجاوز بعض المؤشرات اللي كتكون مقلقة.

وبالتالي الاهتمام بهم هو الاهتمام بالمستقبل.

كذلك بالنسبة للمرأة، اليوم مؤسسات متعددة الوظائف للنساء 85 فضاء على المستوى الترابي ما درنهاش في الرباط أو الدار البيضاء، ولكن درناها في المغرب، 85، 65 ها هي موجودة و20 إن شاء الله في نهاية 2021، وهي مؤسسات اجتماعية للقرب تسعى إلى إذكاء الوعي، إلى التكفل إلى المواكبة، إلى أننا نساعدو النساء.

المجهود الكبير اللي تيقومو به التعاون الوطني اليوم 500 ألف، 500 ألف شخص اللي تيتكونو وماشي مشترط فيهم أنهم تكون عندهم دبلومات باش تياخذو شواهد اللي تتساعدوهم في الإدماج الاجتماعي، وهاذ الشي تتشوفوه على المستوى الترابي كيفاش أن أشخاص رغم أنهم ما كملوش الدراسة ديالهم استطاعو يحصلو على دبلومات مهنية اللي أهلهم للإدماج الاجتماعي، نتعتبرو هذا مجهود كبير تيتيم في مجال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيدة الوزيرة.

أنا فالحقيقة، السيدة الوزيرة، ما كنخلفش معك، وخاصة فالقطاع اللي كنتدبريه أنت شخصيا، أنا تبعتو فعلا تتقوم بواحد المجهود مهم، ولكن كنخلف معك فواحد المجموعة ديال القطاعات، السيدة الوزيرة، حيث هاذ السؤال هذا اللي طرحناه ديال تحقيق العدالة المجالية هو سؤال تهيم ربما الحكومة بجميع أعضائها، وأنا تنقول بأن الحكومة بجميع أعضائها كايين واحد التقصير كبير، وكايين واحد التهميش للعالم القروي والمناطق الجبلية، وإلا اعطيتكم المثل، السيدة الوزيرة، غير ديال 20 إقليم اللي الدولة دارت الإحصاء، وهاذ الأقاليم اللي هي مصنفة من بين الأقاليم الهشة اللي خاصها واحد الدعم وخاصها واحد المجهود كبير.

ماكاينش ذاك المجهود نهائيا وما كاينش الحضور ديال أعضاء الحكومة فهاذ المناطق، ونعطيك أمثلة كثيرة، نعطيك دابا نتكلم لك مثلا غير على البطالة، كايين واحد التوزيع خطير جدا، كايين بعض المناطق اللي هي وصلت واحد مستوى البطالة يعني تقلصت، وكايين المناطق بحال مناطق الشمال بما فيها وزان، البطالة ارتفعت لـ 18.5%، أعلى نسبة ديال البطالة هي وزان، فالجهة ديال طنجة. تطوان. الحسيمة.

بالنسبة للاستثمار، هذا اعتراف ديال السيد وزير المالية، يعني كايين مثلا فالرباط، كايين الفرد، الاستثمار ديال الفرد 14 ألف درهم، ولكن كايين إلا مشيتي لتازة ولا مشيتي لبعض المناطق بحال جهة طنجة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "انتشار ظاهرة تشرد الأشخاص المختلين عقليا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلك، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لمعالجة ظاهرة تشرد الأشخاص المختلين عقليا، لحمايتهم وحماية المجتمع منهم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

أولا، لا يخفى عليكم أننا نولي لقضايا التضامن والتماسك الاجتماعي أهمية كبرى سواء فالبرنامج الحكومي، سواء فالبرامج التي نقوم بها من خلال مؤسسة التعاون الوطني كفاعل مؤسستي وطني يقوم بدور مهم فهذه المجال، سواء من خلال مجموعة من البرامج من أهمها: برنامج مدن بدون أطفال فوضعية الشارع، من خلال برنامج الإسعاف الاجتماعي، الذي نسعى إلى توسيعه، برنامج الإسعاف الاجتماعي رصدنا ميزانية مهمة للتعاون الوطني لتوسيع هاذ البرنامج، لأننا كنعبرو أنه كيفما كان الإسعاف الطبي كيقوم بدور مهم فمجال الحماية الصحية والسلامة البدنية للمواطنين، لا يقل عنه الإسعاف الاجتماعي اللي كيبان الدور ديالو فمجموعة ديال الأقاليم اللي منطلق فيها واللي كيعطي الثمار.

اليوم، هاذ الموضوع ديال الأشخاص فوضعية الشارع، تم رصد 160، كنعقول 160 فضاء للأشخاص فوضعية الشارع في فترة الجائحة، هاذي 160 فضاء من غير مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي كنعكلمو عليها، 160 فضاء التي رصدت فقط لهاذ العملية ديال الأشخاص اللي فوضعية الشارع، وأحيانا كيكونو منهم أشخاص اللي هوما مختلين عندهم بعض المشاكل الصحية، طبعاً هذا مرتبط بشبكة المراكز المتخصصة، للأسف كابين فيها ضعف، وهاذ الضعف فهاذ المراكز وفي المتخصصين هو ماشي وليد اليوم، ماشي هذا مشكل ديال هاذ الحكومة، ولكن هذا نتيجة عقود ونتيجة تدبير معين، فاليوم احنا

كنعاولو ما أمكن هاذ الموضوع خاصو يتعالج بمقاربة استباقية.

أولا، مقاربة استباقية، تقوية التماسك الأسري، ولهذا كنعشغلو على سياسة عمومية مندمجة للأسرة، لحماية الأسرة المغربية والهوض بها، لأن هذالك الشخص قبل ما يوصل الشارع، أكيد أن السبب هو تفكك عائلي أو مشاكل نفسية، إذا تمت معالجتها بمقاربة استباقية، النتائج غتكون أفضل.

لهذا، فالعملية الوطنية اللي تمت في فترة الحجر الصحي الشامل، وفي 10 ماي اللي تم تجميع أكثر من 6500 شخص فوضعية الشارع بمجهود وطني من طرف كل المتدخلين وككل الشركاء، كل المتدخلين والشركاء بدون استثناء، اعطائنا أنه في إطار هاذ 6500، 4000 شخص تم إرجاعهم إلى أسرهم فإطاروساطة اجتماعية، وأنا فالحقيقة كنععتبر هاذ الرقم مهما، وأدعو أن الجامعة المغربية تعمل لنا أبحاث فهاذ الموضوع، هاذ الشعب وهاذ المجتمع اللي مازال عندوقدرة أنه ترجع ليه أعضاء من الأسرة بعد غيابهم لمدة، هذا فالحقيقة مجتمع كيبأكد أن مازال واحد القاعدة كبيرة من الأواصر الاجتماعية موجودة.

إذن قلت تم إرجاع 4500، اليوم على مستوى كذلك عندنا اتفاقيات تربطنا مع مجموعة من الجماعات الترابية لبناء مراكز جديدة من أجل الاحتضان، من أجل المواكبة، من أجل إعادة الإدماج، لأن الغرض هو إعادة الإدماج، ماشي فقط هو أن هاذي ماشي مراكز خاصها تكون دائمة ولكن فقط تقوم بهاذ الوظيفة ديال إعادة الإدماج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

احنا فالحقيقة كنعقدرو المجهود اللي درتولا الحكومات المتعاقبة ولا خصوصاً الحكومتين الأخيرتين فهاذ الأمور ديال المتخلى عنهم للشارع، ولكن احنا كنعساءلو على هاذ الفئة الخاصة اللي كتشكل خطر على نفسها وخطر على الصحة العمومية وعلى الأمن العام، هاذ الناس فحالات متقدمة من الاختلالات العقلية، كيصبحو قنابل موقوتة، يهددون المارة.

هذه فرصة أنه باش نترحمو على ذاك الخمسة (5) ديال القتلى اللي سقطو فتاونات، فبداية هاذ الشهر الفضيل اللي نحن على مشارف توديعه، نهئ المغاربة بعيد الفطر مسبقاً، أن هاذوك خمسة ديال الأرواح أزهقت من طرف مختل عقلي، وهاذيك المناطق ديال الشمال راه تعج بهاذ الأشخاص اللي فاقدن للعقل وللإدراك وللوعي ويجوبون الطرقات والمراكز الحضرية وشبه حضرية، ويشكلون خطراً حقيقياً

على الأمن العام وعلى المارة.

احنا كنعرفو أن هاذ السؤال ديالنا عندو أبعاد أمنية اللي كتهم وزارة الداخلية وأبعاد صحية اللي كتهم وزارة الصحة وأبعاد اجتماعية، وما غنعالجوش هاذ الظاهرة إلا بواحد المقاربة مندمجة فيها الشق الصحي والأمني والاجتماعي، ولكن راه ما يمكنش الوضع يبقى على حاله، لأن أرواح تزهق، ممتلكات.. هاذ الناس يشكون خطرا على أنفسهم وعلى الغير، وهذا خطر محقق بكل من يجاورهم، راه اللي مشى فهاذ المنطقة ديال الشمال، راه ما يمكنش تمشي خمسة ديال كيلومتر فالطرق وما تتلاقش إنسان فاقد للعقل فحالة هستيرية متقدمة، اللي يمكن يرشق السيارات بالحجارة في أي لحظة، يمكن يعترض المارة بالسلاح الأبيض في أي لحظة، راه ملي القتل ديال عين عيشة تاونات، راه فهم طفلتين بريئتين راجعين من المدرسة، تم الإجهاز عليهم، هذا أمر ما يمكنش.. لا يحتمل الانتظار.

ثم أنه هاذ المنطقة ديال الشمال، وخاصة منطقة القنب الهندي اللي أصلا فيها هاذ الظاهرة بشكل لافت، واحنا كنعطالو بأنه نعمقو الدراسات العلمية والموضوعية باش نبحثو فالترابط اللي كايين بين استهلاك الحشيش المنتج من القنب الهندي وهاذ الظاهرة ديال فقدان العقل بهاذ المناطق، لأنه هاذ الحماس اللي واقع فتمير هاذ القانون دون استحضار التداعيات الاجتماعية ديالو أصلا سيكون له آثار وخيمة وخطيرة.

وبالتالي أن احنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الإسراع بفتح هذا الملف وبايجاد مقاربة مندمجة فيها العدل والأمن والصحة وقطاع الرعاية الاجتماعية، باش نوجدو حل، خاصة وأنه احنا عندنا خصاص، كما قلت السيدة الوزيرة، مهول لا فالأسرة لهاذ الناس ولا فالمؤسسات الإستشفائية الخاصة بهاذ الناس ولا فالأطر الطبية المختصة، راه عندنا 600 طبيب، عندنا 34 مؤسسة استشفائية خاصة، إذن لا بد من الإنكباب على هذا الأمر لمعالجته.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

باقي لك خمسة ديال الثواني السيدة الوزيرة.

شكرا.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

ونتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع العدل وموضوعه "إشكالية تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية النهائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

السيد المستشار تفضل.. قطاع العدل.. السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

تنفيذ الأحكام، هاذ ما نسمهاشي معضلة، ولكن نظرا لاكتظاظ المحاكم بالملفات، مقبول أن تتأخر أو يتأخر تنفيذ الأحكام، ولكن في حدود مقبول، غير أننا اليوم أصبحنا نجد فئة تتضرر مع عدم التنفيذ.

فماذا أعدت وزارتكم للقيام أو للتجاوب مع متطلبات المواطنين أو المتقاضين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

إذا كانت لدينا أحكام قضائية نزيهة وعادلة وتصدر عن قضاء مستقل، ولكنها لا تنفذ، فعلا نكون أمام معضلة كما تفضلتم، ونكون أمام مظلمة حقيقية، لأن تنفيذ الأحكام هو حلقة أساسية في المنظومة القضائية، بل هو الآن يعتبر فالدول المتقدمة وفي بعض المنظمات التي تعني بحقوق الإنسان وبالعدالة من أقوى المؤشرات لنجاعة القضاء ولفعالية المحاكم هي أن تنفذ أحكامها.

أشأنه هو الوضع في محاكم المملكة المغربية؟

ليس بهذه الصورة، طبعا الوضع ليس مثاليا، لكن وقع واحد المجهود كبير، هذا موضوع للتعاون بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل، هناك مجهود تشريعي ومجهود تنظيمي، الآن احنا انتهينا من مراجعة القانون ديال المفوضين القضائيين وغنجيلوه على الحكومة اللي فيها إجراءات مهمة جدا، من شأنها أن تسرع في تنفيذ الأحكام القضائية، الوزارة عندها واحد الإستراتيجية لتتبع المؤشرات اللي كتنتجها المحاكم وكتحللها وكتتصل بالمسؤولين في المحاكم لتجاوز الإختلالات.

وزارة العدل أيضا، عضو أساسي في اللجنة اللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة والمعنية بتنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام، إذن هناك واحد العدد ديال المراجعات: قانون المسطرة المدنية، مسطرة التبليغ، الرقمنة اللي أعطتنا واحد العدد ديال المؤشرات ديال عدد تنفيذ الأحكام فالسنوات الأخيرة، اللي فيها تقدم مهم جدا، وما علينا إلا أننا نواصلو هاذ المجهود.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بما أن موضوعنا مرتبط بالحقوق والحريات، بغيت قبل ما نوضع السؤال، أن أثير الإنتباه إلى الحالة الصحية للصحافي سليمان الريسوني، الذي يخوض إضرابا عن الطعام لمدة 34 يوم، نريد من خلالكم إثارة الانتباه من أجل التدخل لحماية الحق في الحياة الذي هو أقدس الحقوق.

ونرجو من الله العلي القدير في هذه الأيام المباركة أن يعجل بالطي النهائي لهذا الملف وغيره من الملفات.

أعود للسؤال، السيد الوزير، وهو متعلق بتأخر وأسباب التأخر في إحالة قانون تنظيمي مهم، يتعلق بالدفع بعدم الدستورية، رغم صدور قرار المحكمة الدستورية منذ حوالي ثلاث سنوات إلى اليوم، الحكومة لم تقم بإحالة هذا النص المهم.

الأسباب والإجراءات المستعجلة التي تتخذونها لإحالة هاذ القانون المهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

فعلا، السيد المستشار المحترم، في إطار تنزيل الأحكام ديال الدستور، وخاصة الفصلين 133 و134، الحكومة بادرت إلى إعداد مشروع قانون تنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين، وتمت إحالته على مسطرة المصادقة في الغرفتين، وفعلا تمت المصادقة عليه، قبل إحالته على المحكمة الدستورية التي صدرت بشأنه قرارا في 6 مارس 2018، والتي قضت من خلال هاذ القرار بعدم مطابقة عدد من مقتضيات هاذ المشروع هذا مع الأحكام ديال الدستور.

كاين هناك العديد من المقتضيات، لكن أهم مقتضى هو اللي كيتعلق بالآلية التي جابها هاذ القانون أو هاذ المشروع، الآلية ديال التصفية والتي كان كيتوخى منها هو واحد ممارسة واحد المراقبة قبلية على هاذ الدفوع بعدم دستورية اللي كتتم أمام محاكم المملكة قبل إحالته على المحكمة الدستورية، كانت نصت على أن هاذ الآلية أن تتمثل في محكمة النقض، هي اللي تقوم بالتصفية الأولية، باش، أولا، تتأكد من هاذ الجدية وتحمي هاذ الحق اللي القانون أو الدستور

نعطيكم واحد الرقم بسيط، في سنة 2020 كانو 258 ألف و240 ملف، اللي تنفذ فالمحاكم ديال المملكة، ما بين الملفات المعروضة وما بين التنفيذ وصلنا لنسبة ديال 86.29% ديال التنفيذ، صحيح كاين حتى لوبقات 1% من الملفات غير منفذة، فهذا يعتبر خلل ويسائلنا، ولا بد أن تتضافر جميع الجهود التشريعية والتنظيمية واللوجستية لكي تنفذ، لأن الفصل 126 من دستور المملكة يقول بأن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء هي ملزمة بالتنفيذ، الإلزام، يعني تنفيذها بدون شطط أو تماطل أو أي تعسف، أنها تنفذ في آجالها المعقولة، وهاذ الأجل المعقولة، حقيقة أصبح مؤشر الآن يسائل المنظومة القضائية كلها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيح، وتوضيح مهم عندما نجد 258 ألف و240 ملف اللي تنفذ، واللي وصلت النسبة ديالو 86%، هذا شيء مفرح، وهذا ليس بغريب على الجهود اللي كتبذلونها في وزارة العدل، فاحنا كتعرفو مدى الاجتهادات ديالكم، ومدى المبادرات الطيبة اللي ما فتئتم تقومون بها رفقة واحد المجموعة ديال الإخوة رجال القضاء والمحامون وكل من جهته، منكبون على أن تكون العدالة بمفهومها الحقيقي.

المطلوب اليوم، السيد الوزير، وسؤالنا هو كاين بعض الحالات اللي كيبقاو المحكوم له تيبقى ضايغ، تيبقى محروم، رغم أنه محكوم لوفالتنفيذ.

أنا مكنهضشاي على الإدارات العمومية، راه جينا القانون المعروف بالفصل التاسع.. المادة 9 من قانون المالية ديال السنة الماضية، واللي كيفاش كيمنع أننا نحجزو على المؤسسات العمومية، هذا أنا متفق والحزب ديالنا راه كان صوت عليه ودعمو، لأن ما يمكن لناشاي أننا نوقفو العجلة ديال العمل ديال بعض المدن فهاذ المناسبات، ولكن اللي مطلوب، السيد الوزير، هو نزيدو نجهدو ونشوفو بعض الحالات اللي هي ضرورية، واخا نمشيو لها بالقصد، لأن الوضعية ديال المحكوم له كتكون وضعية ضعيفة ومحتاج لحقو، فكنلتمسو، وهذا ليس بعزيز عليكم كتعرفو مدى المقدرة ديالكم والكفاءة ديالكم، الله يوفق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تأخر الحكومة في إحالة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية".

الدستورية التي قامت بالواجب ديالها وفحصت المقترحات ديال هاذ القانون، وأقرت عدم دستورية مجموعة من القوانين كان ف 6 مارس 2018، لكن ف 19 يوليوز 2018 تم العرض ديال هاذ القانون على مجلس الحكومة من أجل ترتيب الأثار، وف 4 يونيو 2019 انعقد المجلس الوزاري وتقدم فيه السيد وزير العدل، سلفكم، بعرض حول ترتيب الأثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية، وصدر بلاغ ديال الديوان الملكي، وبلاغ الديوان الملكي يقول بالحرف بأن "الصيغة المعدلة للقانون التنظيمي تتضمن المقترحات التي تمت ملاءمتها مع قرار المحكمة الدستورية، والذي صرح بموجبه بأن غير مطابقة للدستور، وهي المقترحات التي تهم على الخصوص مسطرة التصفية والتحقق من طرف المحكمة الدستورية بجديّة الدفوعات..." إلى آخره.

معنى ذلك، أن هاذ العمل تم، بقات غير الإحالة للبرلمان، نحن بكل صراحة ما نلاحظه أن هاذ الورش الكبير ديال إصلاح منظومة العدالة إلى حدود الساعة يالاه ثلاثة ديال القوانين التي صدرت فيه:

- القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛
- القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- القانون المتعلق بالنيابة العامة.

باقي القوانين التي تتعلق بمنظومة العدالة ككل وبالحدود والحريات المرتبطة بالعدالة، إلى حدود الساعة مازالت في ثلجة الحكومة أو لا أدري أين هي، لأنه لا القانون الجنائي، لا المسطرة الجنائية، لا القانون ديال الدفع بعدم الدستورية، لا التنظيم القضائي إلى حدود الساعة مازال ما خرجوش، وهذا هو مبعث القلق بالنسبة لنا السيد الوزير.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وطبقا للمقترحات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للحديث عن ما وقع ويقع بالقدس الشريف من اقتحام للمجسد الأقصى والاعتداء على المصلين، وبعد إحالته على الحكومة داخل آجال محددة، عبرت الأخيرة عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، وعليه أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود دقيقتين.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

كنسجلو بإيجابية، أنه لأول مرة الحكومة كتتعامل إيجابا وكتتفاعل إيجابا مع طلب أخذ الكلمة في نهاية الجلسة.

في الفصل 133 اعطاه للمواطن، تحمي هاذ الحق من الشطط ومن التعسف وتتأكد من الجدية ديالو، لكن المحكمة الدستورية اعتبرت بأن هاذ المقترحات هذا غير دستوري وأن البت في هاذ الدعاوى أو هاذ الدفوعات بعدم الدستورية خاصويتم فالمحكمة الدستورية، وبالتالي كان يقتضي الحذف ديال هاذ الصيغة ديال هاذ الآلية.

بطبيعة الحال هناك مقترحات أخرى، خاصة ما يتعلق بتحويل النيابة العامة صفة الطرف في الدعوى ديال الدفع بعدم دستورية القوانين وإجراءات أخرى كثيرة.

الحكومة، نظرا لأهمية هاذ مشروع القانون راه هو ثورة حقوقية التي كتقتضي واحد التطهير شامل لجميع المقترحات القانونية المخالفة للدستور، وبالتالي ينبغي التدقيق ديال الملاءمة مع القانون، وأيضا فتح، كان خاص يتفتح واحد الحوار مع القطاعات المعنية للتأكد من الإجراءات ديال حسن التنزيل والتفعيل ديالو.

يمكن نقول لكم اليوم أن هاذ المشروع أصبح جاهزا والحكومة اعطت لنفسها الوقت، صحيح كما تفضلتم، كان هناك واحد الوقت كاف، ولكن الهاجس ديالو هو الجودة ديال النص وحسن التنزيل ديالو فيما بعد، الآن يمكن نقول لكم بأن النص جاهز وسوف يحال على البرلمان في الأيام المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا على هاذ التوضيحات.

وألتقط فقط أنه سيحال علينا في الأيام، ما عرفتش في الأيام القليلة المقبلة ولا الأيام، لأنه فالواقع هاذ القانون التنظيمي، كما ذكرتم السيد الوزير، المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم الدستورية هو قانون على درجة عالية من الأهمية، ماشي فقط أنه مرتبط بتنزيل الفصل 133 من الدستور، ولكن كتحقق على الأقل هدفين:

- الهدف الأول: هو كيحسس المواطنين والمواطنات بالحقوق ديالهم الدستورية ولاسيما المتقاضين، باش يدفعو بالدفع ويطنعو بالقوانين التي هي مكتلاءمش مع الحقوق والحريات أثناء التقاضي؛

- والهدف الثاني: هو سيمكن بلادنا من مراجعة وغريلة الكثير من القوانين أو ربما بعض القوانين التي تتعارض بعض مقترحاتها مع الحقوق والحريات التي ضمنها الدستور ديال 2011.

احنا هاذ القانون التنظيمي صراحة مازال عندنا لغز في هاذ أسباب التأخر، لأنه القراءة الثانية تمت ف 6 فبراير 2018، قرار المحكمة

مع فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن، بالتأكيد على أن المملكة المغربية تظل ملتزمة بالحفاظ على مكانة القضية الفلسطينية بمرتبة قضيتها الوطنية، لذا، فالقضية الفلسطينية ومصير القدس الشريف كانت وستبقى قضية جميع المغاربة ملكا وحكومة وشعبا، وستظل أيضا وهي كذلك عنوان بارز في العمل الدبلوماسي اليومي وأيضا الإنساني والميداني.

وفي هذا الصدد، كيفما واكبتو معنا على إثر التطورات والأحداث الأخيرة، أن المملكة المغربية عبرت على أن هذه الانتهاكات للقدس الشريف عمل مرفوض، وبالموازاة مع ذلك حاليا يشارك السيد وزير الشؤون الخارجية في لقاء دعته على المستوى الوزاري له الجامعة العربية للتباحث في هذه الانتهاكات.

في نفس الحين على المستوى المندوبين، يشارك المغرب أيضا بمنظمة التعاون الإسلامي، وثم كما يعلم الجميع أن التزام المغرب بقيادة جلاله الملك حفظه الله، بدعم القضية الفلسطينية، بدعم المقدسين، هو التزام ثابت وموصول.

فيما يخص القدس الشريف، فالمملكة المغربية ما فتئت تؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص لهذه المدينة وعلى احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، على أيضا دائما فهي تؤكد على حماية الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة وحرمة المسجد الأقصى الشريف والدفاع عن الهوية التاريخية لهذه المدينة.

كيفما كتعرفو أن هنا الحصيلة المشرفة لبيت مال القدس، فيما يتعلق بدعم المقدسين ورباطهم في هذه المدينة على المستوى الصحي، على المستوى التربوي، على المستوى الثقافي، بحيث أن وتيرة الإنجاز لسنة 2020 بالرغم من كورونا، تواصلت لمواكبة المقدسين في الثبات وفي المرابطة على جميع المستويات بهذه المدينة الشريفة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

أشركم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

اليوم، السيدة الوزيرة، والسيدان الوزيران، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تريد أن تطرح مشكل ما يقع اليوم في القدس الشريف من اقتحام للمسجد الأقصى، وأيضا محاولة تهجير سكان حي "الشيخ جراح"، الاعتداء على المصلين في باحة المسجد، الاعتداء على موائد الإفطار في شهر رمضان الأبرك، وأيضا القصف المكثف للي كايين البارح واليوم على غزة، واللي خلف 26 شهيدا أو 30 شهيدا في صفوف الفلسطينيين، ضمنهم 9 أطفال، والمملكة المغربية التي يرأس عاهلها لجنة القدس الشريف، مطالبة بأن تتخذ قرارا شجاعا، قرارا ضد هذه الهجمة الشرسة للكيان الصهيوني على الفلسطينيين.

هاذ القرار ما يمكن إلا يكون بسحب السفير أورئيس مكتب الاتصال في إسرائيل وأيضا إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب وطرد السفير الإسرائيلي من المغرب.

كنتمناو أن تتفاعل الحكومة اليوم مع هاذ طلب أخذ الكلمة، تجيب لنا الحكومة قرار يكون في مستوى ما يحدث وفي مستوى هاذ الشهر الفضيل وفي مستوى اللحظة التي تعيشها فلسطين، لكي نستطيع أن نعبر كمغاربة، لأنه المغاربة كلهم مع الشعب الفلسطيني وضد التطبيع، بغينا اليوم نسمعو منكم، السيدة الوزيرة، جوابا يشفي غليل المغاربة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، ممثلة بالسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، في حدود دقيقتين.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فكما تعلمون أن القضية الفلسطينية تحتل الصدارة في انشغالات المملكة المغربية، والتي يترأس عاهلها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، لجنة القدس، كما أكد ذلك جلالته في اتصاله الهاتفية

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

تعلمون أن حماية الاقتصاد الوطني تأتي في مقدمة الأهداف التي تسعى إليها دول العالم كافة، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بمكافحة غسل الأموال، فالتقدم في وسائل النقل وتقنيات المعلومات والاتصالات وعمولة الخدمات المالية وتحرير التجارة العالمية أتاحت تدفق كميات ضخمة من الأموال عبر مختلف دول العالم، مما ساعد على ارتكاب الجرائم المنظمة ويسر في نفس الوقت إخفاء الأموال المتحصلة منها، ولقد أدركت حكومات جل الدول أهمية تعزيز منظوماتها الوطنية في مكافحة غسل الأموال، بالنظر لما تشكله هذه الجرائم من خطر جسيم على المجتمعات واقتصادات الدول، الأمر الذي يتطلب سن التشريعات اللازمة لمنع ارتكابها والحد منها واتخاذ جميع التدابير الوقائية لمكافحة هاذ الجرائم.

فجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعد من الجرائم المتشعبة والعبارة للحدود، لهذا من الضروري إقرار تشريع يواكب التطورات التي يشهدها العالم، ويضمن في الوقت نفسه حماية الاقتصاد الوطني ومصالح جميع الأطراف.

ونظرا لخطورة هذه الجرائم، فإن المملكة المغربية سارعت إلى وضع العديد من الأدوات القانونية والمؤسسية اللازمة منذ ما يقارب عقد ونصف من الزمن، تعبيرا عن إرادتها القوية في مجال مكافحة الجريمة، خاصة الجريمة المنظمة وأيضا في تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا الإطار، حيث بادرت المملكة إلى تقوية منظومتها القانونية الوطنية من خلال إصدار القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال سنة 2007 ومراجعتها بين الفينة والأخرى بهدف ملاءمته مع التوصيات المتجددة لمجموعة العمل المالي، من خلال تعديلات مهمة، من شأنها تعزيز التدابير الوقائية والزجرية وسد الثغرات وأوجه القصور التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل حتى تكون القوانين الوطنية مطابقة للتوصيات الأربعين والمعايير المتفرعة عنها لمجموعة العمل، وكذا إثر إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية، تضم في عضويتها تمثيلية واسعة من القطاعات الحكومية والإدارات الأمنية والمالية والجمركية.

واعتبارا لكون التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يدخل في إطار جهود المملكة المغربية الرامية إلى تقوية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستكمال ملاءمتها مع المعايير الدولية، خاصة بعد التقييم الإيجابي الذي تم في أكتوبر 2013، بإخراج المغرب من اللوائح السلبية لمجموعة العمل المالي وما تلاه من ردود فعل منوّهة بالنظام المالي المغربي وبدرجة التزام مختلف الفاعلين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن المملكة المغربية عملت من خلال أدواتها التشريعية والمؤسسية على الرفع من مستويات الالتزام بالمتطلبات الدولية في هذا المجال، تحقيقا لمزيد من الفعالية.

وتنفيذا للقرارات التي اتخذت خلال اجتماع انعقد في فبراير 2019

محضر الجلسة رقم 361

التاريخ: الثلاثاء 28 رمضان 1442 هـ (11 ماي 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: خمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة التاسعة والثلاثين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت عن مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أحضر معكم خلال هاذ الجلسة المقررة للدراسة والتصويت على مشروع القانون 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

وهي مناسبة أريد أن أعتنمها لأعبر في البداية عن شكري الخاص للسيد رئيس مجلس المستشارين والسيدات والسادة المستشارين على انخراطهم الجاد، الذي أبانوا عنه خلال عرض هاذ المشروع، سواء في لجنة العدل والتشريع أو فهاذ الجلسة العامة.

الوزارة، من قبيل توسيع الاختصاص القضائي للمتابعة والتحقيق والبت في جرائم غسل الأموال إلى أربع محاكم، الآن هي كايئة فقط في محكمة الاختصاص بالرباط، لكن دخلنا مقتضى جديد لتوسيع هاذ الاختصاص القضائي إلى أربع محاكم، هي الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وذلك بغاية تحقيق النجاعة القضائية والرفع من الفعالية، انسجاما مع الملاحظة الدولية في هذا المجال، وكذا تقوية اختصاصات وصلاحيات اللجنة الوطنية المكلفة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرارات المتعلقة طبعاً بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويل الإرهاب.

وينص مشروع القانون على -أيضا هذا مستجد مهم- إحداث السجل العمومي لتحديد المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية لمنع المجرمين وشركائهم من اختراق السوق وبإسناد مهمة تدبير هذا السجل العمومي لوزارة المالية.

كما تم إحداث آلية قانونية وطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل وانتشار التسلح، على غرار جل الدول، يعهد إليها (إلى هاذ اللجنة الوطنية) بالسهرة على تطبيق العقوبات المالية، من خلال تجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الواردة أسماؤهم باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفق المساطر المعمول بها في هذا المجال.

في الختام، أغتنم هذه المناسبة للتنبه مرة أخرى بجهود مختلف النواب والمستشارين المحترمين الذين شاركوا في مناقشة هذا المشروع بحس عال من الجدية والمسؤولية، وخاصة في ظل الظروف الصحية الحالية، شاكرًا لكم، السيد الرئيس، ولجسكم الموقر هذا التفاعل وهذا الانخراط في إخراج هذا القانون الذي سيساهم -لا محالة- في الرفع من درجات التقييم وتقوية آليات التصدي الوقائية والزجرية لهذه الجرائم الخطيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة العدل..

التقرير وزع.

المناقشة... ما كايين حتى شي تدخل.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى: كما وردت من مجلس النواب المغيرة والمتمة لأحكام الفصول 2-4-218، 1-574، 2-574، 3-574، 5-574 من مجموعة القانون الجنائي (المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1382 (26 نوفمبر 1962)) كما وقع تغييره وتتميمه.

برئاسة الحكومة وبحضور السلطات الحكومية ومسؤولي المؤسسات والهيئات المهنية، تم وضع استراتيجية لمكافحة غسل الأموال وأيضا تتضمن العديد من التعديلات التي ينبغي أن يشملها هذا القانون.

لكن، كان هناك طابع استعجالي في هذا الموضوع، ولذلك بادرت وزارة العدل إلى الإسراع بإخراج هذا المشروع بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بغاية تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث عرف المشروع مناقشة مطولة وجادة لتحديد مدى انسجام مقتضيات هذا القانون مع المعايير الدولية المعتمدة، مع مراعاة، بطبيعة الحال، خصوصيات المنظومة القانونية والاقتصادية الوطنية، سواء على مستوى القطاعات المتدخلة أثناء إعداد هذا المشروع أو على مستوى لجنتي العدل والتشريع بمجلس النواب ومجلس المستشارين.

وهنا أود بهذه المناسبة أن أشيد بمستوى المناقشة والانخراط الجاد والمسؤول للسيدات والسادة النواب والمستشارين خلال هذه المرحلة، وكذلك حس المسؤولية الذي أبان عنه أعضاء اللجن خلال عرض هذا المشروع.

فوزارة العدل حرصت منذ الشروع في مناقشة مشروع القانون على رصد جميع ملاحظات ومقترحات اللجان، بهدف بلورة تصور شامل إزاء جميع أحكام القانون، وصولا إلى صيغة تحدد الأهداف والغايات المنشودة من هذا القانون، وهو ما تم بالفعل، حيث ساهمت التعديلات المقترحة على مواد مشروع القانون في تجويد النص ليواكب التطورات وينسجم مع المعايير الدولية والمتطلبات المعروفة في هذا المجال.

أبرز المستجدات التي أتى بها هذا القانون تتجلى في إقرار عقوبات تأديبية، إضافة إلى العقوبات التي تصدرها سلطات الإشراف والمراقبة في حق الأشخاص الخاضعين، كالتوقيف المؤقت أو المنع أو الحد من القيام ببعض الأنشطة أو تقديم بعض الخدمات، وكذا رفع الحدين الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي وتماشيا أيضا مع المعايير الدولية ذات الصلة.

كما عزز هذا المشروع إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية وإرساء قواعد الاعتماد على أطراف ثالثة من أجل تنفيذ المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية الزبون والمستفيد الفعلي وبفهم طبيعة علاقة الأعمال، كما أدخل تغييرات جديدة على السلطات الحكومية المعنية بمراقبة جرائم غسل الأموال، إذ تمت إضافة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، لتشديد المراقبة على الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ.

هذا وقد تم تعزيز أحكام هذا المشروع خلال مسطرة المصادقة، سواء أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب أو المستشارين، تم تعزيز المشروع بمقتضيات عامة، تجاوزت معها

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.I- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في جلسة الدراسة والتصويت على مشروع قانون يرمي إلى تغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

في البداية، لا بد من التأكيد، السيد الرئيس، على أن هذا المشروع قانون يأتي في سياق جهود المملكة الرامية إلى تعزيز المنظومة القانونية وملاءمتها مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا الباب من طرف مجموعة العمل المالي، وبالأساس تجاوز أوجه القصور التي تضمنها نص القانون الحالي والمستمدة من الملاحظات التي أبان عنها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له المملكة في جولتيه الأولى والثانية، وتفادياً للجزاءات التي من شأنها التأثير على الجهود التي تبذلها المملكة في تحصين نظامها المالي والاقتصادي.

وتجدر الإشارة على أن المشروع الذي نحن بصدد المصادقة عليه اليوم، ينص على إحداث "اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله"، وهي اللجنة التي ستناط بها مهمة "السهر على تطبيق العقوبات المالية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وانتشار التسليح".

وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أنه بموجب هذا المشروع ستضطلع اللجنة بمهمة تجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أو الكيانات أو التنظيمات والعصابات أو الجماعات الواردة أسماؤها باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وتحديد الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أو الكيانات أو التنظيمات والعصابات أو الجماعات المقترح إدراجها"، وهذا إجراء مهم من شأنه مكافحة غسل الأموال.

لهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية: كما تم تعديلها المغيرة والمتممة لأحكام المواد 7، 9، 11 وعنوان القسم الفرعي الثالث من الفرع الثاني من الباب الثاني والمواد 13، 17، 18، 19، 21، 22، 28، 38 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما وقع تغييره وتتميمه.

أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة: كما تم تعديلها المتضمنة للمواد 9.1 و 13.3 و 28.1 المتتممة للقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الرابعة: كما تم تعديلها، والتي تنسخ وتعوض أحكام المواد 1، 2، 3، 4، 5، 6، 13.1، 13.2، 14، 15، 24 و 32 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

أعرض المادة الرابعة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الخامسة: كما تم تعديلها، أعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة السادسة: كما وردت من مجلس النواب، المتضمنة لنسخ المادتين 12 و 30 وعنوان الباب الثالث والمواد 33، 34، 35، 36 و 37 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

أعرض المادة السادسة برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة، وعيد مبارك سعيد.

لبلادنا، عن طريق اعتماد التعديلات التشريعية والتنظيمية الملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق وحرية الأفراد والجماعات المنصوص عليها دستوريا، جاء مشروع قانون رقم 12.18 المغير والمتمم لمجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وبعد استقرائه نستشف أنه يروم معالجة أوجه القصور التي تعترى المنظومة القانونية في هذا المجال، والتي تتجلى أساسا في عدة مستجدات أدخلت على النص المذكور أعلاه لمواكبة تطور الجريمة وطنيا ودوليا.

وفي هذا الإطار، نشيد بمضامين هذا النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، حيث تم اختيار نظام اللائحة بذل المنهج الحدي في اعتماد الجرائم الأصل لجريمة غسل الأموال، وذلك بإضافة جرائم الأسواق المالية، وجريمة البيع وتقديم الخدمات بشكل هرمي إلى لائحة الجرائم الواردة في الفصل 574.2 من مجموعة القانون الجنائي.

أما في مجال العقوبات، فقد تمت إضافة عقوبات تأديبية إلى العقوبات التي تصدرها سلطات الإشراف في حق الأشخاص الخاضعين، كالتوقيف المؤقت والمراقبة أو المنع أو الحد من القيام ببعض الأنشطة أو تقديم بعض الخدمات.

وتماشيا مع المعايير الدولية التي تدعو إلى ضرورة وجود عقوبات رادعة ومتناسبة مع خطورة هذه الجريمة، تم رفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في الفصل 3-574 من مجموعة القانون الجنائي.

كما تضمن النص مستجد هام جدا يتجسد في تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية، وإرساء قواعد الاعتماد على أطراف ثالثة من أجل تنفيذ المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية الزبون والمستفيد الفعلي ويفهم طبيعة علاقة الأعمال.

السيد الرئيس المحترم،

إلا أن أهم مستجدات هذا النص تتجلى أساسا في إحداث سجل عمومي لتحديد المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية لمنع المجرمين وشركائهم من اختراق السوق وإسناد مهمة تدبيره لوزارة المالية.

هذا بالإضافة إلى أننا في الفريق الاستقلالي ننوه باعتماد تسمية "الهيئة الوطنية للمعلومات المالية" بدل "وحدة معالجة المعلومات المالية" باعتبارها آلية قانونية وطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وانتشار التسلح على غرار جل الدول، يعهد إليها بالسهر على تطبيق العقوبات المالية من خلال تجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الواردة أسماؤهم باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفق المساطر المعمول بها في هذا المجال.

لمناقشة موضوع بالغ الأهمية، يهدف إلى إغناء الترسنة القانونية ببلادنا ويستجيب لتطلعات المرحلة، في إطار مشروع القانون رقم 12.18 يقضي بتغيير وتنميط القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن قضية غسل الأموال من القضايا الدولية التي لا يمكن حصرها في بلد محدد، فقد تنامت ظاهرة غسل الأموال والجرائم المالية في ظل العولمة ونمو وتطور أسواق المال الدولية، وكذلك أدى التطور الإلكتروني للعمليات المالية والمصرفية إلى تسهيل نقل الأموال والعائدات الناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وجعل هذه الأموال وكأنها ناتجة عن مصادر مشروعة، وأصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد الوطنية والدولية وتهدد الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، خاصة في البلدان النامية ذات الاقتصاديات الناشئة، والإمكانات المحدودة في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

السيد الرئيس المحترم،

إن انتشار ظاهرة تمويل الإرهاب وما يرتبط بها من تداعيات خطيرة تتمثل أساسا في ترويع السكان الأمنيين وتهديد الأمن العام، أدى إلى ظهور الحاجة لإرساء وتبني المبادئ والمعايير الدولية لمكافحة هاتين الظاهرتين الخطيرتين، وأضحيت بلدان بل مناطق معينة من العالم مناطق عبور، بل واستغلت مؤسساتها المالية ومصارفها طريقا لتمرير العديد من الصفقات المشبوهة والأموال القذرة، بسبب عدم وجود خبرات وأدوات مناسبة لكشف مثل تلك العمليات، إضافة إلى الأساليب الحديثة والمبتكرة التي تستخدمها تلك المنظمات الإرهابية التي تشكل خطرا يمكن القضاء عليه من خلال ملاحظته وقطع طرق التمويل عنها.

مما طرح فكرة إقامة تنظيمات دولية تشمل مجموعة من الدول التي تشكل مجموعها تكتل واحد يسعى من خلال توحيد السياسات والإجراءات المتبعة في تلك الدول كوسيلة لحماية اقتصاداتها من الاختلالات الناتجة عن دخول هذه الأموال القذرة وسرعة خروجها، إضافة إلى إيمانها بأهمية مكافحة هذه الظاهرة عالميا للقضاء على نتائجها الإقليمية والدولية، وما تمثله من بؤر تسهل نمو الكثير من المنظمات الإرهابية، وكان بلدنا المغرب من الدول التي سارت في هذا المنحى من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك تبني قوانين تتعلق بمكافحة غسل الأموال (قانون رقم 43.05 وقانون رقم 13.10) والذي تم تعديله عدة مرات ومنها هذا النص الذي نحن بصدد مناقشته.

السيد الرئيس المحترم،

ولتأكيد هذا المنحى والوفاء بالالتزامات الدولية ومواكبة الجهود الرامية لمطابقة المنظومة الوطنية في إطار مكافحة غسل الأموال وكل أشكال الانحراف التي من شأنها أن تعرقل نظامنا الاقتصادي والمالي

قانون، وندعو في فريق العدالة والتنمية، في نفس السياق، إلى مساهمة المؤسسة التشريعية في استكمال ورش الإصلاح المالي وتعزيز منظومة مكافحة الفساد بالإسراع بإخراج مشروع القانون القاضي بتجريم الإثراء غير المشروع باعتباره وجهاً من أوجه الفساد الواجب التصدي لها بكل حزم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية وعاون بأهمية مشروع هذا القانون وللطرفية الخاصة التي جاء فيها، مثنين في نفس السياق المقترحات التعديلية التي تضمنها، خاصة فيما يتعلق بتتيمم لائحة الجرائم التي تدخل ضمن الأفعال المكونة لجريمة غسل الأموال، ورفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين، بالإضافة إلى توسيع اختصاص النظر في جرائم غسل الأموال لتشمل عدة محاكم، تعزيزاً لفعالية ونجاعة القضاء في التصدي لهذه الجريمة، وغيرها من التعديلات التي عرفها مشروع هذا القانون؛

وهذه المناسبة، لا يفوتنا، في فريق العدالة والتنمية، التنويه بالأجواء الإيجابية التي طبعت عمل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خلال مناقشة مشروع القانون والاستجابة البناءة للحكومة لمختلف التعديلات المقدمة، أملين في نفس السياق أن تصدر النصوص التنظيمية الملحقة بهذا المشروع القانون في أقرب الأجل حتى تجد مقتضياته طريقها للتنفيذ وفق مبدأ الفعالية المنشودة.

وعليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وللغايات التي سبق ذكرها سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، أملين أن يحقق الغايات المرجوة منه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 12.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والذي تقدمت به الحكومة في إطار مواصلة الجهود المبذولة لتحديث المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية النظام الاقتصادي والمالي للبلاد وتحسينها وجعلها تسير تطور وسائل ارتكاب هذه الجرائم، وتلاءم مع المعايير الدولية المعتمدة ذات الصلة، والرامية إلى الحد من تفشي

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع قانون يعد لبنة إضافية في بناء نظام مالي محصن ومتين، في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومبادرة من لدن الحكومة تستحق التثمين والتنويه لما تتسم به من الجدية والجرأة في محاربة الفساد، وتسوية جميع الملفات الخطيرة العالقة بمجال غسل الأموال والإرهاب، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وما يترتب عنها من تداعيات خطيرة.

كما أن هذا المشروع قانون من شأنه سد الثغرات القانونية التي صنفت المغرب ضمن اللائحة الرمادية، وبالتالي سترتب عنه الحفاظ على الثقة وإرساء نظام مالي مستقر ومتنامي.

ونظراً لكل هذه المعطيات، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون على اعتبار أن أهمية المصادقة عليه تكمن في ارتباطه الوثيق بالالتزامات الدولية للمملكة ومساهمته في تعزيز مكانة المغرب في جلب الاستثمارات الخارجية والحصول على تمويلات أجنبية، وتكريس تموقعه ضمن الدول ذات الاستراتيجيات الناجعة في مجال مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار ندعو إلى المزيد من اليقظة للتصدي للجرائم المرتبطة بغسل الأموال وتزليل فعال لمضامين هذا النص التشريعي.

III- فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، بالجلسة العامة، للتصويت على مشروع القانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مشروع هذا القانون، يأتي استكمالاً لجهود بلادنا الرامية إلى تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومحاربة أوجه الفساد المتعددة والمتجددة والتي تستدعي تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية بما يساير تطور أشكال الجرائم المالية، سواء الوطنية أو العابرة للقارات، وفق معايير دولية تستجيب هي الأخرى لنفس المعطى، وتخضع لمراجعة دورية لتقييم مدى احترام الدول للمعايير المحددة للتصدي لهذه الجريمة المالية.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه بمجهودات بلادنا الرامية إلى التصدي لأشكال الجرائم المالية بمختلف تصنيفاتها والتي تكلف اقتصادنا الوطني نقاطاً هامة، والتي عبرت عنها من خلال مجموعة من الاتفاقيات والالتزامات الدولية في هذا المجال، وضمنها مشروع هذا

جرائم الأموال.

هذا، وستمكّن المقتضيات الجديدة لمشروع القانون من تجاوز أوجه قصور القانون الجنائي الحالي التي تم الوقوف عليها، ومن تسهيل طريقة تعقب ومصادرة الأموال غير المشروعة، لاسيما عبر تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة، وتوسيع دائرة الأفعال التي تشكل جريمة غسل الأموال.

السيد الرئيس،

تعتبر ظاهرة غسل الأموال من الجرائم الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية على المجتمعات، مما أدى بغالبية الدول إلى وضع تشريعات تجرم هذه العمليات التي ساعدت في تناميها سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول في ظل تحرير التجارة الدولية، مما أدى إلى تزايد حركة تداولات المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على الأموال المتحصّل عليها من أنشطة غير مشروعة، والتي تأتي أغلبها من الاتجار في المخدرات والأسلحة وشتى أنواع الفساد.

وقد احتل غسل الأموال أهمية كبرى على الساحة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. حيث أدركت كافة دول العالم الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال على اقتصادياتها الوطنية بشكل خاص، وعلى الاستقرار الاقتصادي الدولي بشكل عام، مما دفع بالمنتظم الدولي إلى اتخاذ عدة مبادرات تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، منها على الخصوص تشكيل مجموعة العمل المالي الدولية والتي تعمل على تنمية وتطوير سياسات غسل الأموال.

غير أن هذه الجهود المبذولة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، يقابلها جهود مضادة، حيث تشهد عمليات غسل الأموال دخول مجموعة من المتخصصين في مختلف المهن يتم توظيفهم من قبل غاسلي الأموال في تحويل هذه الأموال إلى أموال قانونية، مما يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأمنية في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تطوير وتحسين القوانين وتدريب العاملين في المصاريف والمؤسسات المالية وأسواق المال على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسل الأموال والإبلاغ عنها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي، وإيماناً منا بالآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نثمن ما جاء به مشروع هذا القانون من مقتضيات جديدة، على اعتبار أنها ستمكّن بلداً دون شك من الوفاء بالتزاماته الدولية في المجال القانوني وخصوصاً في مجال غسل الأموال، والارتقاء بمنظومتنا القانونية ذات الصلة وجعلها في مستوى مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة هذه الجريمة وخصوصية مرتكبيها وتعدد المتدخلين فيها، لاسيما أمام تطور وسائل ارتكابها.

ولعل المقتضيات الجديدة لهذا القانون التي تهدف إلى تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية، ستجعل تعقب ومصادرة الأموال غير المشروعة أمراً يسيراً، كما أن توسيع دائرة الأفعال المكونة لجرائم غسل الأموال والرفع من الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال ستساهم في التصدي لهذه الظاهرة وردع مختلف أوجه الفساد المالي والاقتصادي، مما سينعكس إيجاباً على التنصيف والمكانة التي يحتلها بلداً في مجال مكافحة غسل الأموال، إلى جانب الدفع قدماً بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلداً تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

ولكسب هذا الرهان، ندعو الجميع، كل من موقعه، للانخراط بشكل فعال في الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة غسل الأموال وكذا الالتزام باليقظة والتصريح بالاشتباه والمراقبة الداخلية وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون للتصدي للجرائم المرتبطة بغسل الأموال، وتزليل فعال لمضامين هذا النص التشريعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

٧- الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتمتيم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي يندرج في سياق مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انخرطت فيها بلداً منذ عقود، والذي يهدف إلى مواكبة التطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتحسين النظام المالي المغربي من استغلاله لأهداف وغايات إجرامية، ولذلك فإن المصادقة على هذا المشروع تعتبر خطوة عملية يؤكد المغرب من خلالها احترامه ووفاءه بالتزاماته الدولية في هذا الشأن والقاضية بملاءمة التشريع الوطني مع المعاهدات والمعايير الدولية المعمول بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حماية لسلامة المعاملات والأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي.

كما يهدف هذا التشريع إلى تجاوز أوجه القصور التي تضمنها نص القانون الحالي والمستمدة أساساً من المؤاخذات التي أبان عنها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له المملكة في جولتيه الأولى والثانية، وتفادياً أيضاً للجزاءات التي يمكن أن تصدر عن الهيئات المذكورة، والتي من شأنها التأثير على الجهود التي تبذلها المملكة في تحسين نظامها المالي والاقتصادي.

- إحداث آلية قانونية وطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وانتشار التسليح، على غرار جل الدول، يعهد إليها بالسهر على تطبيق العقوبات المالية من خلال تجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الواردة أسماؤهم باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفق المساطر المعمول بها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

تجتاز بلادنا ظرفية دقيقة تنسم بارتفاع وتيرة تحديات وطنية ودولية متعددة الأوجه سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، تجعلنا نؤكد أن المصادقة على هذا المشروع ستمكن الأجهزة المختصة من مرجعية قانونية مساعدة على معالجة العديد من الثغرات في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً مرة أخرى على ضرورة الأعمال السليم لمقتضياته، مع ما يتطلبه ذلك من تتبع ومراقبة وتقويم حتى يتم تطبيقه وفق ما يفي بالغايات المشروعة الكامنة وراءه من جهة، ووفق الضمانات التي يكفلها القانون، صونا للحقوق ودرءاً لكل انتهاك محتمل من جهة أخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 12.18 المتعلق بتغيير وتنظيم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، من أجل إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، كما ولا تفوتنا الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به.

كما لا يخفى على أحد أنه وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، الذي صدر في أكتوبر 2020، فقد ناهزت التدفقات المالية غير المشروعة من المغرب حوالي 16,6 مليارات دولار خلال سنتي 2013-2014، حيث إن القارة الإفريقية تخسر حوالي 88,6 مليارات دولار سنوياً بسبب التهريب غير المشروع للأموال والأصول؛ وهو ما يمثل 3,7% من ناتجها الداخلي الخام.

ومن خلال دراسة قامت بها الأمم المتحدة تؤكد فيها على أن مكافحة هذا التهريب غير المشروع للأموال والأصول يمكن أن يولد أموالاً كافية بحلول سنة 2030 لتمويل ما يقارب من 50% من الـ 2,4 تريليون دولار التي تحتاجها بلدان جنوب الصحراء للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

السيد الرئيس،

إن هذا التشريع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلادنا، سيما في إطار السياسات العمومية الجديدة المتعلقة بهذه الظاهرة، وفي سياق تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمخاطر الإرهابية، وهي كلها سياقات تستلزم بلورة تدابير قانونية وتدابير سياسات عمومية ناجعة لحماية بلادنا من التظاهرات الخطيرة لجرائم غسل الأموال.

السيد الرئيس،

ومن جانب آخر، تشكل المقاربة القانونية والجنائية إحدى مستويات الإستراتيجية المتعددة الأبعاد لتحسين البلاد من الخطر الإرهابي، وهو ما يفرض التحيين المستمر للترسانة القانونية والتكيف الجنائي للجريمة الإرهابية المتحولة والمتغيرة في مضامينها وأشكالها وامتداداتها الترابية المتعددة للاستقطاب والتجنيد.

لكن، من الواجب كذلك استحضار الوعي الكامل بضرورة مزاوجة المقاربة الجنائية بضمانات المحاكمة العادلة واحترام المساطر في إطار دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان.

ونعتبر، باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، أن المشروع المغربي كان موفقاً حينما تمكن من:

- إضافة جرائم الأسواق المالية، وجريمة البيع وتقديم الخدمات بشكل هرمي إلى لائحة الجرائم الواردة في الفصل 574.2 من مجموعة القانون الجنائي؛

- إضافة عقوبات تأديبية إلى العقوبات التي تصدرها سلطات الإشراف والمراقبة في حق الأشخاص الخاضعين، كالتوقيف المؤقت أو المنع أو الحد من القيام ببعض الأنشطة أو تقديم بعض الخدمات؛

- رفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في الفصل 3-574 من مجموعة القانون الجنائي، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية التي تدعو إلى ضرورة وجود عقوبات رادعة ومتناسبة مع خطورة هذه الجريمة؛

- تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية، وإرساء قواعد الاعتماد على أطراف ثالثة من أجل تنفيذ المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية الزبون والمستفيد الفعلي وبفهم طبيعة علاقة الأعمال؛

- إدخال تغييرات جديدة على السلطات الحكومية المعنية بمراقبة جرائم غسل الأموال، إذ تمت إضافة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية لتشديد المراقبة على الكازينوهات ومؤسسات ألعاب الحظ؛

- إحداث سجل عمومي لتحديد المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية لمنع المجرمين وشركائهم من اختراق السوق وإسناد مهمة تدييره لوزارة المالية؛

أو العادية أو الأعمال الفنية. هذه الإضافة من شأنها المساهمة بشكل قوي في تسهيل عملية الحد من تغول جرائم غسل الأموال على الأقل في إطار تبادل التجارب والمعلومات. إضافة عقوبات تأديبية إلى العقوبات التي تصدرها سلطات الإشراف والمراقبة في حق الأشخاص الخاضعين، كالتوقيف المؤقت أو المنع أو الحد من القيام ببعض الأنشطة أو تقديم بعض الخدمات؛

6- إحداث آلية قانونية وطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وانتشار التسلح على غرار جل الدول، يعهد إليها بالسهر على تطبيق العقوبات المالية من خلال تجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الواردة أسماؤهم باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفق المساطر المعمول بها في هذا المجال.

وعلى هذا الأساس؛ فإن المشروع قانوني يعد خطوة هامة للبلاد في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال، حيث يسهل طريقة تعقب ومصادرة الأموال غير المشروعة، زيادة على ملاءمة التشريعات المغربية مع نظيرتها الدولية، علما أن المغرب له التزامات دولية في هذا المجال، بحيث إن القوانين الدولية تتغير بسرعة، لمواكبة تطور جرائم الأموال، وذلك نظرا لطبيعة الجريمة وتعدد المتدخلين، إضافة إلى التقدم المهول الحاصل في مجال التواصل والتكنولوجيا، وهذا ما يفرض على التشريعات الوطنية مساندة هذه التطورات من خلال تحيين ترسانتها القانونية وفق المعايير الدولية.

والملاحظ كذلك أن مشروع القانون ينص على إحداث لجنة تحمل اسم "اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله"، سيعهد إليها بالسهر على تطبيق العقوبات المالية لتنفيذ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وانتشار التسلح.

وستقوم هذه اللجنة بتجميد ممتلكات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين، أو الكيانات، أو التنظيمات، أو العصابات، أو الجماعات الواردة أسماؤها باللوائح الملحقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وتحديد الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أو الكيانات أو التنظيمات والعصابات أو الجماعات المقترح إدراجها.

كما يجوز لها أن تقوم، بقرار معلل بتجميد الممتلكات التي تعود ملكيتها إلى هؤلاء الأشخاص أو الجماعات "متى تبين لها توافر أسباب معقولة تفيد ارتكابها أو محاولة ارتكابها أفعالاً لها علاقة بتمويل الإرهاب".

المشروع قانوني جاء بمقتضى من شأنه توسيع دائرة الأفعال التي تشكل جريمة غسل أموال، ولو ارتكبت خارج التراب الوطني، وذلك بإضافة جرائم الأسواق المالية، وجريمة البيع وتقديم الخدمات بشكل هرمي إلى لائحة الجرائم الواردة.

ومن خلال تقرير صدر عن لجنة "بازل" السويسرية المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال في سنة 2017، فقد احتل المغرب مرتبة متأخرة عالميا ضمن 146 دولة حول العالم، وكشف التقرير أن المغرب حصل على 6.38 نقطة من أصل 10 نقاط.

وللإشارة فإن تصنيف المملكة المغربية في اللائحة الرمادية، لا يعني أن الدول لا تحترم المعايير المطلوبة في هذا الشأن على المستوى الدولي، بل تعمل مع مجموعة العمل المالي من أجل معالجة النواقص في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وقد تم مؤخرا إخراج المغرب من هذه اللائحة الرمادية للملاذات الضريبية للاتحاد الأوروبي، بعد مصادقة الأخير على تحيين لائحة الدول والمناطق غير المتعاونة في المجال الضريبي وذلك بفضل القوانين التي أرسنها الحكومة لإصلاح منظومتها الضريبية لاسيما في ما يتعلق بالمناطق الحرة للتصدير والقطب المالي)، على عكس دول اللائحة السوداء التي تضم كلا من إيران وكوريا الجنوبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة هذا المشروع قانوني، نثمن مجموعة من النقاط جاء بها نص المشروع والتي يمكن استخلاصها من خلال النقاط التالية ببيانها:

1- اختيار نظام اللائحة بذل المنهج الحدي في اعتماد الجرائم الأصل لجريمة غسل الأموال، وذلك بإضافة جرائم الأسواق المالية، وجريمة البيع وتقديم الخدمات بشكل هرمي إلى لائحة الجرائم الواردة في الفصل 2-574 من مجموعة القانون الجنائي؛

2- رفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في الفصل 3-574 من مجموعة القانون الجنائي، وذلك تماشيا مع المعايير الدولية التي تدعو إلى ضرورة وجود عقوبات رادعة ومتناسبة مع خطورة هذه الجريمة؛

3- إحداث سجل عمومي لتحديد المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين المنشئين بالمملكة المغربية لمنع المجرمين وشركائهم من اختراق السوق وإسناد مهمة تديره لوزارة المالية؛

4- تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية، وإرساء قواعد الاعتماد على أطراف ثالثة من أجل تنفيذ المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية الزبون والمستفيد الفعلي وبفهم طبيعة علاقة الأعمال؛

5- وجدير بالذكر أن مقتضيات هذا المشروع قانوني أضافت وزارة الداخلية ووزارة المالية للعمل على تشديد المراقبة على الكازينوهات، ومؤسسات ألعاب الحظ، ووزارة السكنى، لمراقبة الوكلاء العقاريين وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالنسبة لتجار المعادن النفيسة

في المعاملات الاقتصادية. مما يمكن السلطات الحكومية من تعقب الأموال غير المشروعة وضبطها، تمهيدا لمصادرتها في النهاية، وملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا الباب من طرف مجموعة العمل المالي.

ونرى كذلك أن النص الذي نحن بصدد دراسته، تجاوز أوجه القصور التي تضمنها نص القانون السابق، المستمدة أساسا من المؤاخذات التي أبان عنها التقييم المتبادل في جولتيه الأولى والثانية، وتفاديا أيضا للجزاءات التي يمكن أن تصدر عن الهيئات المذكورة، والتي من شأنها التأثير على الجهود التي تبذلها المملكة المغربية في تحصين نظامها المالي والاقتصادي.

وتتجلى أبرز تعديلات هذا المشروع قانون في رفع الحد الأدنى والأقصى للغرامة المحكوم بها على الأشخاص الذاتيين في جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في الفصل 3-574 من مجموعة القانون الجنائي، وذلك تماشيا مع المعايير الدولية التي تدعو إلى ردع المتورطين في "الأموال القذرة"، وتوسيع دائرة الأفعال التي تشكل جريمة غسل أموال، ولو ارتكبت خارج التراب الوطني، وذلك بإضافة جرائم الأسواق المالية، وجريمة البيع وتقديم الخدمات بشكل هرمي إلى لائحة الجرائم الواردة.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

إن القانون الجديد يقتضي أيضا تعزيز إجراءات اليقظة والمراقبة الداخلية، وإرساء قواعد الاعتماد على أطراف ثالثة من أجل تنفيذ المقتضيات المتعلقة بتحديد هوية الزبون والمستفيد الفعلي وبفهم طبيعة علاقة الأعمال.

ويهدف النص عموما إلى تجاوز أوجه القصور التي كان يتضمنها نص القانون السابق، المستمدة أساسا من المؤاخذات التي أبان عنها التقييم المتبادل في جولتيه الأولى والثانية، وتفاديا أيضا للجزاءات التي يمكن أن تصدر عن الهيئات الدولية، والتي من شأنها التأثير على الجهود التي تبذلها المملكة المغربية في تحصين نظامها المالي والاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ونسجل أن المغرب ملزم بإتمام هذا القانون الذي يتم تحيينه من فترة لأخرى، على اعتبار أن وسائل التدليس والخدع تتغير من حين لآخر، خاصة مع التطور التكنولوجي الذي يستغل لأغراض تخريبية من طرف المنظمات الإرهابية عبر مجموعة من التمويلات غير المشروعة.

إضافة إلى أن المغرب يتوفر على ترسانة قانونية وتشريعية مهمة ستمكن حتما من إرساء نوع من الثقة للفاعلين الاقتصاديين، خاصة المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن الاستقرار الأمني والشفافية